دبلوماسية الصحة كأداة للتعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة في مواجهة الأزمات الصحية العالمية

المؤلف

بشاير أحمد الحوسني

الناشر

أيمست جروب

رقم الإيداع : 2025/32183

الترقيم الدولي : 978-977-95-4973-6

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف والناشر

لا يجوز نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تصويره أو تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة علمية مستحدثة أو نشره عبر الإنترنت سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير ذلك دون موافقة خطية من المؤلف والناشر

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء(الآية 113)

الاهداء

*إلى من ربّياني على حبِّ العلم صغيراً، وحقَّق الله حلمهم وأنا كبيراً
(أبي وأمي حفظهما الله)

*إلى السند والعَضُد والسّاعد (إخواني)
أزفّ لكم الإهداء حباً ورفعة وكرامة

*إلى (أبنائي) الأحباء في المستقبل

*إلى كل من علّمني حرفاً
*إلى كل من ساعدني ولو بابتسامة

إليكم جميعاً أهدي ثَمَرة جهدي،،،

الدكتورة/ بشاير الحوسني

الشكر والتقدير

الحمدلله والشكر وتعالى عدد خلقه ورضى نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على نعمائه التي لاتعد ولاتحصى ، والحمدلله الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة .

والشكر موصول إلى أساتذتي الكرام أعضاء هيئة التدريس وكل من كان له الفضل في تعليمي ، الذين لن أنسى فضلهم ماحييت على كل مابذلوا وقدموا لي من علم ودعم ومشاعر راقية.

ومن الشكر أجزله لكل من ساهم وساعد بأي صورة في إتمام هذه الدراسة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 4

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 8

مقدمة 9

المشكلة البحثية 10

أهمية الدراسة 11

المنهجية 13

الفصل الثانيِ الدراسات السابقة 14

الفصل الثالث الإطار النظري 27

المفاهيم الأساسية 28

مفهوم الدبلوماسية 28

أولاً: المعنى اللغوي 28

ثانياً: المعنى الاصطلاحي 29

التطور التاريخي للدبلوماسية 30

أنواع الدبلوماسية 31

الفرق بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية العامة 33

أهمية الدبلوماسية 34

مهام البعثات الدبلوماسية 35

تطور مفهوم الدبلوماسية 36

تطور التمثيل الدبلوماسي 38

الفرق بين مفهوم الدبلوماسية والمفاهيم المشابهة 40

1-العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية 40

2-الدبلوماسية والتفاوض 40

3-الدبلوماسية والعلاقات الدولية..... 41
4-الدبلوماسية والسياسة الخارجية 41
مفهوم دبلوماسية الصحة 42
إشكاليات اظهرها مفهوم دبلوماسية الصحة..... 44
دبلوماسية الصحة كأداة استراتيجية في السياسة الخارجية..... 45
أهمية دبلوماسية الصحة العالمية كأداة متعددة الأبعاد لمواجهة التحديات الصحية 46
توسع دبلوماسية الصحة العالمية يعكس تنوع الفاعلين وتعدد مستويات التفاوض..... 47
دبلوماسية الصحة العالمية كإطار شامل لمواجهة التحديات الصحية المعاصرة 48
دبلوماسية الصحة العالمية بين الالتزام الأخلاقي وحسابات المصالح السياسية 50
مفهوم القوة الناعمة..... 52
أولا : مفهوم القوة..... 52
أدوات القوة 52
علاقة مفهوم القوة بالمفاهيم الأخرى..... 55
خصائص القوة 56
عناصر القوة 57
أولاً: العناصر الطبيعية 57
ثانياً: العناصر الاقتصادية 58
ثالثاً: العناصر العسكرية 58
رابعاً: العناصر السياسية 58
خامساً: العناصر المعنوية..... 59
مفهوم القوة الناعمة..... 59
أوجه اختلاف بين القوة الناعمة والقوة الحادة..... 60
مفهوم القوة الناعمة في النظرية السياسية..... 61
العلاقة بين الحرب الناعمة والقوة الناعمة 63
أنماط القوة الناعمة..... 64

موارد وأدوات القوة الناعمة..... 65
أنواع القوة الناعمة..... 66
استخدام القوة الناعمة في إطار الدبلوماسية العامة وإدارة الصراعات والأزمات الدولية .. 67
مفهوم التعاون الدولي..... 69
التأصيل النظري للتعاون الدولي..... 70
أهمية وخصوصية التعاون الإقليمي..... 72
العوامل المؤثرة في التعاون الإقليمي 72
مقومات التعاون الدولي 73
التكامل بين التعاون الدولي ودبلوماسية الصحة في إدارة أزمة كوفيد 19..... 75

الفصل الرابع المنهجية وتحليل النتائج 77

المنهج التحليلي..... 78
أدوات جمع المعلومات 79
تحليل النتائج 80
أولا النظام الأساسي للحكم بدولة الأمارات..... 80
الدبلوماسية في دولة الإمارات 83
القوة الناعمة في دولة الامارات وتطورها منذ عام 2011 84
تشكيل مجلس القوة الناعمة المهام والاختصاصات 86
مقومات القوة الناعمة الامارتية 88
استراتيجية القوة الناعمة في مسيرة الدبلوماسية الإماراتية 90
اهداف استراتيجية القوة الناعمة 91
استراتيجية القوة الذكية لدولة الإمارات في مواجهة التحديات والتهديدات 91
الإمارات بين القوة الذكية والتحالفات الدولي 93
دولة الإمارات كنموذج هام في القوة الناعمة..... 94
مؤشرات تزايد فعالية القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة 95

المؤشرات الاقتصادية 96
دبلوماسية الصحة في دولة الامارات 97
دولة الإمارات العربية المتحدة: نموذج ريادي في إدارة أزمة كوفيد−19 97
النموذج الإماراتي في إدارة أزمة كوفيد19: مقومات التميز والتفوق 100
مقومات نجاح الإمارات في إدارة أزمة كوفيد19 103

الفصل الخامس النتائج والتوصيات 105

النتائج 106
التوصيات 108
قائمة المراجع 110
أولا: قائمة المراجع باللغة العربية 110
ثانيا: المراجع الالكترونية.....114

الملاحق 115

نظام الحكم في دولة الامارات العربية المتحدة 116

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

مقدمة

تُعد الدبلوماسية إحدى الركائز الأساسية في النظام الدولي المعاصر حيث تحتفظ بمكانتها البارزة كوسيلة محورية لتحقيق الأمن والسلام الدوليين وتُستخدم بشكل واسع لمعالجة الأزمات وتسوية النزاعات، ومن خلال آليات الحوار والتفاوض تسعى الدبلوماسية إلى التقريب بين وجهات النظر المتباينة، وفتح قنوات اتصال بين الأطراف المتنازعة بهدف التوصل إلى حلول سلمية تُنهي الصراعات وتعزز الاستقرار في مناطق التوتر.

في ظل تزايد التحديات الصحية العالمية وتعقيد الأزمات العابرة للحدود مثل جائحة "كوفيد19" والأوبئة المتكررة برزت "دبلوماسية الصحة" كأداة استراتيجية فعالة لتعزيز التعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة للدول والمنظمات. فهذه الدبلوماسية تتجاوز حدود العمل الطبي التقليدي لتصبح وسيلة سياسية وإنسانية تتيح بناء الجسور بين الدول، وتنسيق الجهود لمواجهة التهديدات الصحية المشتركة، وتعزيز الأمن الصحي العالمي. كما تُعد دبلوماسية الصحة أحد أبرز مظاهر القوة الناعمة حيث تُمكِّن الدول من تحسين صورتها الدولية، وتوسيع نفوذها عبر تقديم المساعدات الطبية، ونقل الخبرات، والمشاركة في المبادرات الصحية الأممية. فإن فهم أبعاد دبلوماسية الصحة وأدوارها المتعددة يُعد ضروريًا لفهم ديناميكيات العلاقات الدولية في عصر تتداخل فيه القضايا الصحية مع الأمن والتنمية والاستقرار.

المشكلة البحثية

على الرغم من تزايد الاعتماد على دبلوماسية الصحة كأداة لتعزيز التعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة إلا أن هذا المفهوم لا يزال يواجه عدة إشكاليات تتعلق بمدى فعاليته وتطبيقه العملي خاصة في الدول ذات النظم الصحية الضعيفة أو التي تعاني من أزمات سياسية واقتصادية. كما يثار التساؤل حول قدرة هذه الدبلوماسية على تحقيق تأثير حقيقي ومستدام ومدي توظيفها بشكل متوازن بين المصالح الوطنية والقيم الإنسانية. تتمثل المشكلة البحثية في ضرورة دراسة الأطر التي تحكم دبلوماسية الصحة وتحليل مدى نجاحها في دعم التعاون الدولي خلال الأزمات الصحية، مع تسليط الضوء على التحديات التي تعيق تفعيلها كوسيلة فعالة في السياسة الخارجية. ولذلك يكمن التساؤل الرئيسي للدراسة حول "**ما دور دبلوماسية الصحة كأداة للتعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة في مواجهة الأزمات الصحية العالمية**"

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

1. ما مفهوم دبلوماسية الصحة ؟
2. الي أي مدي تستخدم دبلوماسية الصحة كأداة لتعزيز التعاون الدولي في أوقات الأزمات الصحية؟
3. ما الدور الذي تلعبه دبلوماسية الصحة في تفعيل القوة الناعمة للدول والمنظمات الدولية؟
4. إلى أي مدى نجحت دبلوماسية الصحة في الاستجابة الفعّالة للأزمات الصحية
5. ما التحديات التي تواجه تفعيل دبلوماسية الصحة، خاصة في الدول النامية أو المتأثرة بالنزاعات؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية:

يعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الحديثة في البحث والدراسة، كما انه يمكن ان تفيد الدراسة عدد من الباحثين والأكاديميين والدارسين لأجراء بحوث مشابهه بنفس المتغيرات او متغيرات اخري، وتوفر هذه الدراسة مصدرا هاما للباحثين لفهم واستكمال البحث حول تأثير دبلوماسية الصحة كأداة للتعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة في مواجهة الأزمات الصحية العالمية ، وقد تكون هذه الدراسة نقطة بداية للباحثين لإجراء المزيد من البحث في هذا المجال، وتساهم الدراسة في توفير مصدرا للمعرفة بكتابات حول هذا المجال.

الأهمية العملية:

دراسات تأثير دبلوماسية الصحة كأداة للتعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة في مواجهة الأزمات الصحية العالمية تحمل أهمية بالغة لصانعي القرار في السياسة الخارجية حيث تساعد هذه الدراسات على فهم تحولات البيئة الدولية وتقديم تحليلات موضوعية تسهم في صنع القرارات السياسية بشكل أفضل وأكثر فاعلية. بالنظر إلى تطورات التكنولوجيا يصبح من الضروري على صانعي القرار الاطلاع على أحدث البحوث والدراسات لضمان أن تكون سياساتهم متماشية مع التطورات الحديثة. كما انه يمكن لصانعي القرار تحديد الفرص الجديدة والتحديات التي قد تنشأ، وتوجيه جهودهم نحو استغلال هذه الفرص بشكل فعال وتجاوز التحديات بأفضل طريقة ممكنة. كما توفر لهم هذه الدراسات إطارا مرجعيا لتطوير استراتيجياتهم وتحسين أدائهم في التعامل مع القضايا الدولية. بشكل عام يمكن القول إن الدراسات حول دبلوماسية الصحة

كأداة للتعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة في مواجهة الأزمات الصحية العالمية تسهم في تمكين صانعي القرار من اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي والأمن الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، تمنح هذه الدراسات لصانعي القرار فرصة لتطوير سياساتهم واستراتيجياتهم بناء على الأدلة العلمية والتحليلات الدقيقة، مما يعزز فعالية استخدام التكنولوجيا في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والممارسات الدبلوماسية بشكل خاص. وبالتالي فإن دراسة دبلوماسية الصحة كأداة للتعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة في مواجهة الأزمات الصحية العالمية تساهم في تعزيز الوعي والفهم لصانعي القرار حول أهمية دبلوماسية الصحة كأداة للتعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة في مواجهة الأزمات الصحية العالمية اهداف الدارسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في دبلوماسية الصحة كأداة للتعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة في مواجهة الأزمات الصحية العالمية ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي عدة اهداف فرعية تتمثل في:

1. التعرف على مفهوم دبلوماسية الصحة.
2. توضيح كيفية استخدام دبلوماسية الصحة كأداة لتعزيز التعاون الدولي في أوقات الأزمات الصحية.
3. التعرف على الدور الذي تلعبه دبلوماسية الصحة في تفعيل القوة الناعمة للدول والمنظمات الدولية.
4. دراسة مدى نجاح دبلوماسية الصحة في الاستجابة الفعّالة للأزمات الصحية العالمية.

5. تحديد التحديات التي تواجه تفعيل دبلوماسية الصحة، خاصة في الدول النامية أو المتأثرة بالنزاعات.

المنهجية

المنهج التحليلي يعتبر أداة مهمة في دراسة تأثير دبلوماسية الصحة كأداة للتعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة في مواجهة الأزمات الصحية العالمية. يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات وتحليلها بشكل منهجي ومنطقي لفهم التحولات والتغيرات في العلاقات الدولية. يتيح المنهج التحليلي فهم عميق لأهداف وآثار الاستخدام المتزايد للقوة الناعمة في مجال الدبلوماسية، بما في ذلك دورها في تسوية النزاعات والسياسة الخارجية، يمكن للمنهج التحليلي أن يوفر تحليلات عميقة حول كيفية تحقيق اهداف السياسة الخارجية باستخدام دبلوماسية الصحة كأداة للتعاون الدولي وتفعيل القوة الناعمة في مواجهة الأزمات الصحية العالمية وتحديد العوائق التي قد تعترض هذه العملية.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

(أحلام عبد الله، 2024)، "الدبلوماسية الدينية: تأطير الخطاب الدعائي الإسرائيلي "ابراهام: عبر المنصات الرقمية التفاعلية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الكيفية التي تقوم من خلالها إسرائيل بتأطير اتفاقيات "أبراهام" دينيًا عبر دعايتها الرقمية الموجهة للجمهور العربي، وذلك من خلال منصتين رقميتين هما: "أهل الكتاب" على يوتيوب، و"إسرائيل في الخليج" على منصة تويتر. وتكمن أهمية المفارقة بين المنصتين في أن الأولى لا تُظهر ارتباطها الرسمي بإسرائيل، بينما تعلن الثانية صراحة تبعيتها لدولة الاحتلال. وقد جاء اختيار هاتين المنصتين المختلفتين في الهوية والمضمون بهدف الوقوف على الآليات الخطابية والاستمالات التي توظفها إسرائيل في مخاطبة الجمهور العربي، سواء عبر الدعاية المباشرة أو غير المباشرة.

من الناحية المنهجية، تندرج الدراسة ضمن البحوث المختلطة التي تجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي. فعلى الرغم من اعتمادها على أداة تحليل المضمون، إلا أن طبيعة البيانات المستخلصة والسياقات التي أُطرت من خلالها – كأطر المحتوى وأنواع الاستعمالات الخطابية – فرضت قراءة تحليلية معمقة للنتائج.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج البارزة من بينها أن قناة "أهل الكتاب" قد روّجت بشكل ضمني لفكرة الديانة الإبراهيمية، مع تركيزها على إبراز الجذور الدينية والتاريخية لليهود في العالم العربي، في حين ركز حساب "إسرائيل في الخليج" على مفاهيم التعايش الديني وحرية المعتقد. كما اعتمد كلا الحسابين على أطر أخلاقية وإنسانية، إلى جانب التأطير المحدد بقضية معينة، دون اللجوء إلى استمالات التخويف، وإنما تم توظيف الاستمالات العاطفية بشكل أكبر من العقلانية بهدف جذب الجمهور.

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الأبحاث المتعمقة حول استخدام إسرائيل للدبلوماسية الدينية في خطابها الإعلامي الرقمي، إلى جانب تطوير برامج توعوية تسهم في رفع وعي الجمهور تجاه خطابات التأطير الديني وعمليات تشكيل الوعي، وتعزيز قدرته على كشف الرسائل الضمنية في المحتويات الرقمية

دراسة (توفيق حكيمي ، 2022) بعنوان " دبلوماسية الصحة" الصينية في ظل جائحة "كوفيد-19": بين مركزية اعتبارات الصحة العالمية وإغراءات الفرص الاستراتيجية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد دبلوماسية الصحة التي انتهجتها الصين خلال جائحة كوفيد-19، من خلال التركيز على تفاعلها مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، واستكشاف كيف ساهمت هذه الجائحة في إعادة تشكيل صورة الصين على الساحة الدولية. تسلط الدراسة الضوء على كيفية توظيف بكين لمساعداتها الصحية، وعمليات إرسال الفرق الطبية، وتقديم اللقاحات كجزء من استراتيجيتها لتعزيز قوتها الناعمة، وترسيخ دورها كفاعل دولي مسؤول. وتكمن أهمية هذا البحث في إبراز العلاقة الوثيقة بين الأزمات الصحية العالمية والمصالح الاستراتيجية للدول، لا سيما من خلال استخدام أدوات غير تقليدية في السياسة الخارجية، مما يوسّع فهمنا للكيفية التي تتحرك بها القوى الصاعدة في نظام دولي متحول. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي كيفي، من خلال تتبع السياسات الصحية الخارجية للصين منذ بداية الجائحة، وتحليل خطابها الرسمي، وسلوكها الدبلوماسي مع الدول المتضررة، إضافة إلى دراسة مضمون تغطية وسائل الإعلام الدولية لتلك السياسات.

النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى أن الصين استطاعت توظيف دبلوماسية الصحة كأداة لتعزيز حضورها الدولي واحتواء الانتقادات التي وُجّهت إليها في بداية الجائحة. كما برزت قدرتها على تحويل أزمة صحية عالمية إلى فرصة لتعزيز مكانتها الدولية وتوسيع نفوذها في الدول النامية، لا سيما من خلال دبلوماسية اللقاح. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق الدولي في مجال دبلوماسية الصحة، وتطوير أطر قانونية وأخلاقية تضمن عدم تسييس المساعدات الطبية أو استخدامها لأغراض استراتيجية خفية

دراسة (مخلوف وديع ، 2021)بعنوان توظيف القوة الناعمة في السياسات الخارجية للقوى الصاعدة: دراسة حالة الهند

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية توظيف القوى الصاعدة، وتحديدًا الهند، لأدوات القوة الناعمة في سياستها الخارجية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، بعيدًا عن الاعتماد الحصري على القوة الصلبة. كما تسعى إلى فهم الخلفية الاستراتيجية لهذا التوظيف، ودوره في تحسين صورة الدولة، وتوسيع شبكة تحالفاتها، وكسب النفوذ في النظام الدولي.

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على بُعد مهم ومتصاعد في العلاقات الدولية يتمثل في القوة الناعمة، خاصة لدى الدول التي تسعى للتموقع كقوى عالمية من خلال أدوات ثقافية، دبلوماسية، وتعليمية وإعلامية. كما أن الدراسة تبرز نموذجًا عمليًا لهذا التوجه عبر تحليل تجربة الهند، ما يعزز الفهم الأكاديمي والاستراتيجي لدور القيم والصورة الذهنية في التأثير الدولي.

دراسة (فريال خنفري ، 2021) بعنوان "تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية: القوة الناعمة (2009–2024) نموذجًا"

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحول الذي طرأ على مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، مع التركيز على استخدام القوة الناعمة كأداة بديلة أو مكمّلة للقوة الصلبة خلال الفترة من 2009 إلى 2024. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التحولات في البيئة الدولية، وتغير أولويات السياسة الأمريكية، أدّت إلى توسيع نطاق استخدام أدوات القوة الناعمة، مثل الثقافة، التعليم، المساعدات الإنسانية، والإعلام، في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية دون اللجوء المباشر إلى القوة العسكرية. وتبرز أهمية هذه المذكرة في كونها توفّر قراءة تحليلية معمقة حول كيفية تكيّف القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، مع التحولات الدولية التي فرضت إعادة النظر في أدوات التأثير والنفوذ، بما يعكس تطورًا في الفكر الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الهيمنة الأحادية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل الخطاب السياسي الأمريكي، واستعراض سياسات الولايات المتحدة تجاه مناطق معينة في العالم، لا سيما الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، مع التركيز على البرامج الثقافية والدبلوماسية العامة والمساعدات الخارجية.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة، خاصة خلال إدارات مثل أوباما وبايدن، سعت إلى إعادة صياغة أدواتها الدبلوماسية من خلال تعزيز القوة الناعمة كوسيلة لتحقيق المصالح الاستراتيجية بطريقة أكثر استدامة وأقل تكلفة. كما أن اللجوء إلى القوة الناعمة أصبح ضرورة في ظل تنامي الانتقادات الدولية للقوة العسكرية الأمريكية،

وتراجع فاعلية التدخلات المباشرة. وأوصت المذكرة بضرورة تعزيز التوازن بين أدوات القوة الصلبة والناعمة، وتحقيق قدر من الانسجام بين القيم التي تروّج لها الولايات المتحدة وسلوكها الخارجي، من أجل الحفاظ على مصداقيتها الدولية وضمان فاعلية نفوذها في النظام الدولي المتعدد الأقطاب.

دراسة (اليامنة شلبي، 2019) بعنوان التحول في المفهوم الأمريكي للقوة وانعكاساته على النظام الدولي

تناولت هذه الدراسة مسألة التحول في المفهوم الأمريكي للقوة، مركزة على التطور في الاستراتيجية الأمريكية من اعتماد شبه كلي على القوة الصلبة، خاصة العسكرية والاقتصادية، إلى تبني مفهوم "القوة الذكية" الذي يمزج بين الأدوات الخشنة والناعمة في التأثير الخارجي. وقد سعت الدراسة إلى تحليل هذا التحول ضمن سياق دولي متغير، خاصة في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وأحداث 11 سبتمبر 2001، وصولًا إلى التحولات الجيوسياسية في العقدين الأخيرين، بما في ذلك صعود قوى دولية وإقليمية منافسة، وتزايد أهمية التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي كأدوات جديدة في الصراع الدولي.

<u>أهداف الدراسة وأهميتها</u>

هدفت الدراسة إلى فهم الأبعاد النظرية والتطبيقية للتحول في مفهوم القوة لدى صانع القرار الأمريكي، من خلال تحليل السياسات الأمريكية تجاه عدد من القضايا الدولية، ورصد التحولات التي طرأت على أدوات ووسائل النفوذ الأمريكي عالميًا. كما سعت الدراسة إلى تقييم تأثير هذا التحول على بنية النظام الدولي، سواء من ناحية توازنات القوى أو من ناحية طبيعة التفاعلات بين الفاعلين الدوليين.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، كما أنها تقدم تحليلًا معمقًا للسياسات الأمريكية في مرحلة ما بعد الأحادية القطبية، وتشرح كيف أثّر تغير مفهوم القوة على موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي، خاصة في ظل التحديات الجيوسياسية الراهنة وصعود قوى مثل الصين وروسيا.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، بالإضافة إلى استخدام المنهج الاستقرائي في تتبع تطور المفهوم الأمريكي للقوة عبر مراحل زمنية محددة. كما تم توظيف المنهج النظامي لفهم طبيعة العلاقة بين التحول في المفهوم الأمريكي للقوة والتغيرات الحاصلة في النظام الدولي. وتم الاعتماد على تحليل السياسات الخارجية الأمريكية، وبعض الوثائق الاستراتيجية الرسمية، إضافة إلى المخرجات الإعلامية والتحليلات الأكاديمية ذات الصلة.

النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى أن التحول في مفهوم القوة لدى الولايات المتحدة لم يكن تحولًا جذريًا بقدر ما كان تكيفًا مع الواقع الدولي الجديد الذي لم يعد يسمح بالاكتفاء باستخدام القوة الصلبة فقط. وقد بيّنت أن الولايات المتحدة تبنّت استراتيجيات أكثر تعقيدًا تقوم على المزج بين الوسائل التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك توظيف وسائل الإعلام، الدبلوماسية العامة، والشركات التكنولوجية الكبرى. كما توصلت إلى أن هذا التحول أسهم في تغيير ديناميكيات التفاعل الدولي، حيث ساهم في إعادة صياغة موازين

القوى، دون أن يؤدي بالضرورة إلى انحدار فوري للدور الأمريكي، بل إلى إعادة تموضعه.

وأوصت الدراسة بأهمية إعادة تقييم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل تزايد التحديات العالمية مثل الأوبئة، التغير المناخي، والحروب غير التقليدية، مع ضرورة تعزيز أدوات القوة الناعمة وبناء تحالفات مرنة وتعددية، كأداة لضمان استمرار النفوذ الأمريكي في عالم يتجه نحو التعددية القطبية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم الإطار النظري للقوة الناعمة، إضافة إلى المنهج دراسة الحالة لتطبيق المفاهيم على تجربة الهند، من خلال تحليل السياسات والمبادرات الهندية التي تمثل مظاهر هذا التوظيف، سواء في آسيا أو إفريقيا أو على مستوى المنظمات الدولية.

النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى أن الهند استطاعت توظيف أدوات القوة الناعمة بفعالية، خاصة من خلال نشر ثقافتها، واستخدامها للدبلوماسية الثقافية والدينية، وتعزيز علاقاتها مع الجاليات الهندية المنتشرة عالميًا. كما أظهرت الدراسة أن هذا التوجه ساهم في تحسين مكانة الهند عالميًا، وفتح آفاقًا جديدة للتأثير الدولي دون اللجوء إلى القوة التقليدية. أوصت الدراسة بضرورة دعم السياسات الخارجية للدول الصاعدة باستراتيجيات قوة ناعمة مدروسة، خاصة في السياقات التي يصعب فيها التدخل العسكري أو السياسي المباشر، كما شددت على أهمية استثمار الدول في التعليم، الإعلام، والمنتج الثقافي كوسائل للنفوذ العالمي

دراسة (عادل العقيبي ، 2018) بعنوان " مفهوم القوة في العلاقات الدولية (1991-2017): المنظور الأمريكي – دراسة حالة"

تتناول هذه الدراسة مفهوم القوة في العلاقات الدولية من زاوية الرؤية الأمريكية خلال الفترة الممتدة من عام 1991 إلى عام 2017، حيث ركز الباحث على تطور هذا المفهوم داخل الفكر الأمريكي في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة، وخصوصًا بعد نهاية الحرب الباردة وصعود الولايات المتحدة كقوة أحادية قطبية.

أهداف الدراسة تمثلت في تحليل الكيفية التي عرّفت بها الولايات المتحدة مفهوم "القوة" وطبّقته ضمن سياستها الخارجية، من خلال التركيز على التحولات التي طرأت على أدوات القوة، بما في ذلك القوة الصلبة والناعمة والذكية. وسعت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المفهوم النظري للقوة والتطبيق العملي له في السلوك السياسي الأمريكي الخارجي.

أهمية الدراسة تبرز من خلال تركيزها على السياق الأمريكي بوصفه فاعلًا مركزيًا في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، مما يجعل تتبّع تصوّراته للقوة وتحولاتها عاملًا مهمًا في فهم بنية العلاقات الدولية وسلوكيات القوى الكبرى تجاه الأزمات والتحالفات الدولية.

المنهجية المعتمدة تمثلت في استخدام المنهج التحليلي-الوصفي مع دراسة حالة للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث تم التطرق إلى أبرز الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية الأمريكية خلال الفترة المدروسة، وتحليل الوثائق الرسمية والخطب الرئاسية وتقارير الأمن القومي.

النتائج والتوصيات :خلُصت الدراسة إلى أن مفهوم القوة في الفكر الأمريكي قد شهد تحولًا نوعيًا، حيث لم يعد يرتكز فقط على الوسائل العسكرية أو الاقتصادية، بل أصبح

يشمل أدوات ناعمة مثل الإعلام، الثقافة، التكنولوجيا، والتعاون الدولي. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير فهم متعدد الأبعاد للقوة، يراعي السياق الدولي المتغير وتنوع التهديدات، كما نبهت إلى أهمية تبني سياسات أكثر توازنًا تجمع بين الردع الصلب والتأثير الناعم، بما يسهم في الحفاظ على مكانة الدول الكبرى ضمن نظام دولي سريع التحول.

دراسة (جزار لمين، 2018) بعنوان " دور الدبلوماسية في حل المنازعات الدولية"

أهمية الموضوع تأتي من الحاجة لإيجاد وسائل سلمية لحل المنازعات الدولية بديلا عن العنف والقوة، نظرا للخسائر البشرية والمادية الهائلة التي تترتب على الصراعات الدولية. يعكس هذا الاهتمام جهود المجتمع الدولي في إيجاد حلول سلمية تعزز السلام والاستقرار العالمي.

تتمثل أهمية البحث في دور الدبلوماسية في حل المنازعات الدولية في كونه موضوعا مهما في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث تعتبر الدبلوماسية الوسيلة السلمية الرئيسية لحل المشاكل الدولية وتحقيق السلام في العالم.

أهداف الدراسة تتمثل في:

- المعرفة بالوسائل السلمية المستخدمة لحل المنازعات الدولية.
- دراسة كيفية تعامل هذه الوسائل مع القضايا الدولية المختلفة.
- تسليط الضوء على دور كل وسيلة سلمية في حل النزاعات الدولية والإقليمية.
- تقييم فعالية هذه الوسائل في حل المنازعات وتحقيق السلام.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالوسائل الدبلوماسية لحل المنازعات بالطرق السلمية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. تسوية النزاعات الدولية يجب أن تستند إلى احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ويجب أن تكون وسائل التسوية مبنية على اختيار حر للدول دون تعسف في استخدامها. ينبغي أن تكون الوسيلة المقترحة مناسبة لحل النزاع المعني، ويجب تجنب أي تعسف يمكن أن يعوق الجهود نحو حل المنازعات الدولية بطرق مبكرة وعادلة.
2. تشمل الطرق السلمية لتسوية النزاعات الدولية المفاوضات المباشرة والوساطة والتوفيق، إضافة إلى التسوية عبر المنظمات الدولية والإقليمية. هذه الوسائل لا تفرض حلولًا ملزمة على الأطراف، بل يظل من حرية الأطراف اتخاذ القرار بقبولها أو رفضها يمكن أن تكون الطرق دبلوماسية أو قضائية، وتتوقف على اتفاق الأطراف المتنازعة.

توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها:

1. إعادة النظر في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، لتحقيق التوازن بين المصالح وخدمة للشعوب.
2. إعادة النظر في حق الفيتو كما هو موجود في ميثاق الأمم المتحدة، لتكييفه مع التغيرات في الواقع الدولي، بمراجعة أساساته ومنحه لدول تعكس قوتها وموقعها الدولي بشكل أفضل.
3. توجيه الاهتمام إلى العوامل الاقتصادية والعسكرية والنووية عند تقديم الحق في استخدام الفيتو، مع إدماج قوة الدول النووية والاقتصادية في هذا النظام.

4. تعزيز الحرية الكاملة للدول ورفع القيود التي تفرضها اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الثانية، لدول مثل ألمانيا واليابان، التي تستحق أدوارا أكبر في القرارات الدولية ولها القدرة على تحقيق التوازن والسلام العالمي.

دراسة (جزار لمين، 2018) بعنوان " دور الدبلوماسية في حل المنازعات الدولية"

أهمية الموضوع تأتي من الحاجة لإيجاد وسائل سلمية لحل المنازعات الدولية بديلا عن العنف والقوة، نظرا للخسائر البشرية والمادية الهائلة التي تترتب على الصراعات الدولية. يعكس هذا الاهتمام جهود المجتمع الدولي في إيجاد حلول سلمية تعزز السلام والاستقرار العالمي.

تتمثل أهمية البحث في دور الدبلوماسية في حل المنازعات الدولية في كونه موضوعا مهما في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث تعتبر الدبلوماسية الوسيلة السلمية الرئيسية لحل المشاكل الدولية وتحقيق السلام في العالم.

أهداف الدراسة تتمثل في:

- المعرفة بالوسائل السلمية المستخدمة لحل المنازعات الدولية.
- دراسة كيفية تعامل هذه الوسائل مع القضايا الدولية المختلفة.
- تسليط الضوء على دور كل وسيلة سلمية في حل النزاعات الدولية والإقليمية.
- تقييم فعالية هذه الوسائل في حل المنازعات وتحقيق السلام.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالوسائل الدبلوماسية لحل المنازعات بالطرق السلمية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

3. تسوية النزاعات الدولية يجب أن تستند إلى احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ويجب أن تكون وسائل التسوية مبنية على اختيار حر للدول دون تعسف في استخدامها. ينبغي أن تكون الوسيلة المقترحة مناسبة لحل النزاع المعني، ويجب تجنب أي تعسف يمكن أن يعوق الجهود نحو حل المنازعات الدولية بطرق مبكرة وعادلة.
4. تشمل الطرق السلمية لتسوية النزاعات الدولية المفاوضات المباشرة والوساطة والتوفيق، إضافة إلى التسوية عبر المنظمات الدولية والإقليمية. هذه الوسائل لا تفرض حلولًا ملزمة على الأطراف، بل يظل من حرية الأطراف اتخاذ القرار بقبولها أو رفضها يمكن أن تكون الطرق دبلوماسية أو قضائية، وتتوقف على اتفاق الأطراف المتنازعة.

توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها:

5. إعادة النظر في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، لتحقيق التوازن بين المصالح وخدمة للشعوب.
6. إعادة النظر في حق الفيتو كما هو موجود في ميثاق الأمم المتحدة، لتكييفه مع التغيرات في الواقع الدولي، بمراجعة أساساته ومنحه لدول تعكس قوتها وموقعها الدولي بشكل أفضل.
7. توجيه الاهتمام إلى العوامل الاقتصادية والعسكرية والنووية عند تقديم الحق في استخدام الفيتو، مع إدماج قوة الدول النووية والاقتصادية في هذا النظام.
8. تعزيز الحرية الكاملة للدول ورفع القيود التي تفرضها اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الثانية، لدول مثل ألمانيا واليابان، التي تستحق أدوارا أكبر في القرارات الدولية ولها القدرة على تحقيق التوازن والسلام العالمي.

الفصل الثالث
الإطار النظري

المفاهيم الأساسية

مفهوم الدبلوماسية

أولاً: المعنى اللغوي

يرجع أصل كلمة "دبلوماسية" إلى مصطلح لاتيني يعني الوثيقة الرسمية التي تصدر عن السلطة العليا وتُمنح لحاملها بحيث توفر له امتيازات وتسهيلات معينة تمكّنه من أداء مهامه بشكل فعّال. وقد كان يُنظر إلى هذه الوثيقة باعتبارها أداة تمنح الثقة للمبعوث لدى الجهة المستقبلة، وتتيح له التمتع بمجموعة من الحقوق والامتيازات لأداء مهامه الرسمية.

أما من الناحية التاريخية فقد كان يُقصد بالكلمة في البداية الوثائق المطوية التي تصدر عن السلطة العليا، وتطورت دلالتها لتشمل مختلف الوثائق الرسمية مثل جوازات السفر وتذاكر المرور والصكوك الملكية. ومع مرور الوقت أصبح الأشخاص المكلفون بحفظ هذه الوثائق وتفسيرها يُعرفون بمصطلح يدل على تخصصهم في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام كلمة "دبلوماسية" بمفهومها الحديث بدأ في أواخر القرن الثامن عشر بعد أن برزت الحاجة إلى التمثيل الدائم بين الدول، وهو ما مهد الطريق لإنشاء بعثات رسمية تمثل مصالح الدول وتقوم بالتفاوض باسمها والدفاع عن سيادتها. وقد تم لاحقاً تنظيم هذه البعثات وتحديد مهامها بشكل منهجي، مما أدى إلى استقرار الممارسة الدبلوماسية ضمن أطر قانونية وعرفية.

وبداية من القرن السابع عشر بدأت الدبلوماسية تُفهم على أنها القدرة على معالجة الشؤون والعلاقات الدولية بأسلوب هادئ ومتزن، دون خلق توتر أو عداوة. كما أصبحت تشير إلى مجموعة من المفاهيم تشمل التفاوض، التمثيل، التقاضي بين الدول، واحترام الأعراف والامتيازات التي يتمتع بها ممثلو الدول. كذلك، أصبحت

تُوصف بأنها فن وعلم يتطلب اللباقة والذكاء والصبر لتحقيق النتائج المرجوة بما يخدم مصالح الدول.

وفي اللغة العربية تعرّف الدبلوماسية بأنها صفة تتعلق بالتمثيل السياسي وإدارة الشؤون الخارجية للدولة، كما تشير الحصانة الدبلوماسية إلى مجموعة الامتيازات التي يتمتع بها الدبلوماسيون وعائلاتهم وموظفو البعثات الرسمية في الخارج، بما يضمن عدم خضوعهم للقوانين المحلية للدولة المضيفة.

ثانياً: المعنى الاصطلاحي

تعددت التعريفات الاصطلاحية للدبلوماسية حيث يرى البعض أنها علم يتطلب قواعد وأسس تحكم ممارسته، كما تستوجب قدرة عالية على الإقناع والتمثيل الرسمي بين الدول. ويُبنى المفهوم الدبلوماسي على وجود دول ذات سيادة وحكومات تمثيلية تتبادل العلاقات الرسمية فيما بينها.

ويُنظر إلى الدبلوماسية أيضاً على أنها منظومة من المبادئ والمعلومات اللازمة لإدارة العلاقات الدولية بشكل فعّال، وهي تقوم على استخدام الذكاء والمرونة في التعاطي مع القضايا المشتركة بين الدول، بما يخدم المصالح المتبادلة وينسجم مع قواعد القانون الدولي والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وقد اتُفق على أنها علم العلاقات الخارجية وفن التوفيق بين مصالح الدول وتشمل التفاوض والتمثيل الرسمي والسعي لتسوية النزاعات بوسائل سلمية. وهي تُمارس ضمن إطار قانوني وعرفي، وتُعد أداة لإدارة السياسة الخارجية وتحقيق الأهداف الوطنية. (زغبيب ، جودي ، 2020)

التطور التاريخي للدبلوماسية

شهدت الدبلوماسية تطوراً كبيراً عبر العصور متأثرة بالتحولات السياسية والحضارية التي عرفها العالم. ففي العصور القديمة مارست الحضارات الكبرى كالمصرية، والرافدية، والهندية، والصينية، شكلاً بدائياً من الدبلوماسية حيث ارتبطت العلاقات الدولية بالدين والأسطورة، وكانت المراسلات والمعاهدات تُبرم بحضور الكهنة وتحت إشراف الآلهة، كما هو الحال في معاهدة "قادش" بين المصريين والحيثيين. أما اليونانيون فقد طوّروا مفهوماً أوسع للدبلوماسية، من خلال إرسال مندوبين متخصصين وتأسيس أسس للتحكيم بين المدن، مع احترام واضح للحصانة الدبلوماسية، بينما أدخل الرومان مفاهيم قانونية جديدة في العلاقات الدولية، منها "قانون الشعوب"، وأنشأوا مؤسسات متخصصة في الشؤون الخارجية، رغم النظرة الفوقية التي ميّزت علاقاتهم بالغير.

وفي العصور الوسطى تميّزت الدبلوماسية الإسلامية بطابع حضاري وإنساني، حيث اعتمدت على إرسال مبعوثين إلى الملوك والزعماء بقصد الدعوة إلى الحوار، وتبادل الأسرى، وعقد التحالفات، مع احترام واضح لحصانة السفراء حتى في زمن الحرب. أما الدبلوماسية البيزنطية، فقد تبنّت أسلوباً دفاعياً قائماً على التحالفات والوساطة، بسبب التهديدات المستمرة من القوى المحيطة.

أما في العصر الحديث فقد بدأت ملامح الدبلوماسية المعاصرة تتشكّل منذ القرن الخامس عشر، خاصة في إيطاليا، حيث ظهرت أولى البعثات الدائمة في مدينة البندقية. وانتقل هذا النموذج إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية حيث تم تقنين درجات المبعوثين، وتحديد صلاحياتهم، وتكريس مبدأ التمثيل الدبلوماسي الدائم. وقد تُوّج هذا التطور بمؤتمر فيينا عام 1815 الذي نظم العلاقات الدبلوماسية وفق أسس موحدة، ثم اتفاقية فيينا لعام 1961 التي شكّلت المرجع القانوني الرئيسي للعلاقات

الدبلوماسية في العصر الحديث مكرّسةً مبدأ الحصانة وحرية العمل الدبلوماسي، ومعترفةً بالدبلوماسي كممثل رسمي للدولة لا لشخص الحاكم.(سعيد ، 2023)

أنواع الدبلوماسية

تُعد الدبلوماسية من أبرز أدوات إدارة العلاقات الدولية، وقد شهدت تطورًا وتنوعًا كبيرًا عبر التاريخ تبعًا لاختلاف أطراف العلاقة الدولية وتغير الوسائل المستخدمة فيها. ويمكن تصنيف الدبلوماسية وفقًا لعدة معايير أبرزها عدد الأطراف، ووسائل الممارسة، وطبيعة العلاقة، والشكل التنظيمي للعمل الدبلوماسي.

فعلى مستوى عدد الأطراف نجد نوعين رئيسيين: الدبلوماسية الثنائية، وهي التي تُمارس بين دولتين فقط وتشكل النمط التقليدي للعلاقات الدولية، والدبلوماسية الجماعية التي تتم بين عدة دول من خلال المؤتمرات الدولية أو عبر منظمات متعددة الأطراف، وقد بدأ هذا النمط بالتبلور منذ إنشاء عصبة الأمم واستمر حتى تأسيس الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى.

أما من حيث شكل إدارة العلاقات الدولية فهناك الدبلوماسية السرية التي تُمارس خلف الأبواب المغلقة وتُحاط نتائجها بالتكتم، وقد كانت هي السائدة لعدة قرون.

في المقابل ظهرت الدبلوماسية العلنية التي تتسم بالشفافية والإعلان عن نتائج المفاوضات حتى وإن تمت خلف الكواليس. وقد سعى مؤسسو عصبة الأمم إلى القطع مع عهد الدبلوماسية السرية من خلال التأكيد على العلنية في جلسات المنظمة ونشر المعاهدات كشرط لفعاليتها.

من جهة أخرى تختلف الدبلوماسية أيضًا من حيث الوسائل المستخدمة. فهناك الدبلوماسية السلمية التي تعتمد على الحوار والمفاوضات وهي الأداة الأساسية في العلاقات الدولية. نجد دبلوماسية القوة أو ما يُعرف بدبلوماسية السفن الحربية حيث

تستخدم الدولة وسائل الضغط أو التهديد أو حتى القوة العسكرية لتحقيق أهدافها، وهو ما يعتبره بعض المفكرين استمرارًا للنشاط الدبلوماسي في ميدان الصراع.

وقد تطورت الدبلوماسية في العصر الحديث لتشمل أشكالًا جديدة أكثر تخصصًا. من بينها دبلوماسية المنظمات الدولية التي تُمارس عبر البعثات الدائمة لدى تلك المنظمات، وتتميز بطابعها المؤسسي والقانوني المنظم. كما ظهرت دبلوماسية الأزمات التي تُستخدم كأداة لحل النزاعات المفاجئة بين الدول، بهدف الحيلولة دون اندلاع الحرب، ودبلوماسية علم النفس التي تُبنى على تحليل سلوكيات ونقاط ضعف الطرف الآخر في التفاوض.

وفي ظل تطور وسائل الإعلام والاتصال برزت الدبلوماسية الشعبية أو ما يُعرف بدبلوماسية الإعلام حيث أصبحت الدول تخاطب الشعوب الأجنبية بشكل مباشر لتكوين صورة إيجابية عنها وكسب تأييد الرأي العام. وهي تختلف عن الدبلوماسية التقليدية في كونها طويلة الأمد وذات طابع جماهيري، وتستلزم من الدبلوماسيين إلمامًا بمجالات متعددة مثل الإعلام، المعلوماتية، والاقتصاد.

الدبلوماسية الوقائية التي تهدف إلى التدخل المبكر لمنع تطور الخلافات بين الأطراف إلى نزاعات حادة، أو للحد من انتشارها إن وقعت. وتُعتبر دبلوماسية المنظمات الدولية من أبرز أشكال هذا النوع، بحكم طبيعة عملها العلني وتفاعلها مع الرأي العام الدولي. يتبين أن الدبلوماسية قد تجاوزت شكلها التقليدي لتأخذ أنماطًا متعددة تتلاءم مع تعقيد العلاقات الدولية المعاصرة، ولم تعد حكرًا على العلاقات الثنائية بين الدول، بل شملت أيضًا العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية أو بين المنظمات نفسها، مما يعكس تطور الوظيفة الدبلوماسية وتعاظم أهميتها في عالم اليوم.

الفرق بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية العامة

تُعرف الدبلوماسية التقليدية بأنها الوسيلة الرسمية والسلمية التي تستخدمها الحكومات للتواصل فيما بينها وتُعرف أحيانًا بدبلوماسية النخبة. تتركز هذه الدبلوماسية على إدارة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية الرسمية بين الدول، من خلال القنوات الدبلوماسية المعروفة مثل السفارات والبعثات الدبلوماسية والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

تمثل الدبلوماسية العامة نمطًا حديثًا يركز على التواصل مع الشعوب وليس فقط مع الحكومات. تعتمد هذه الدبلوماسية على الحوار وتبادل المعلومات مع المواطنين في المجتمعات الأجنبية سواء من قبل الدول أو المنظمات الدولية أو الأفراد، بهدف التأثير في الرأي العام وكسب تأييده لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية للدولة.

وتُعتبر الدبلوماسية العامة بمثابة الوجه الشعبي للدبلوماسية التقليدية حيث تمثل فنًا يمكن من خلاله الحصول على دعم قطاعات مستهدفة من الشعوب الأجنبية لخدمة الأهداف الاستراتيجية للدولة. هذا النوع من الدبلوماسية يعتمد على استخدام وسائل ناعمة وفعالة لكسب تأييد الجمهور الخارجي بما يخدم مصالح الحكومة.

أما الفرق الأساسي بين الدبلوماسيتين فيكمن في طبيعة الأطراف التي تتعامل معها كل منهما فالدبلوماسية العامة تهتم بالتفاعل مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والأفراد، بينما الدبلوماسية الرسمية تركز على العلاقات السياسية والاقتصادية الرسمية بين الحكومات.

إن الاعتماد المتزايد على الدبلوماسية العامة يعكس تحولًا في أدوات التأثير الدولي، حيث لم تعد العلاقات الدولية محصورة بين النخب السياسية فقط، بل أصبحت الشعوب

والرأي العام عناصر فاعلة في تشكيل السياسات الخارجية مما يجعل الدبلوماسية العامة أداة أساسية لخدمة المصالح الوطنية في بيئة دولية معقدة ومتغيرة.(سرحان،2020)

أهمية الدبلوماسية

تُعدّ الدبلوماسية من الركائز الأساسية في بنية العلاقات الدولية حيث تجمع بين كونها فنًا ومجالًا علميًا ومهنة متخصصة. فهي تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الروابط بين الدول وتطويرها على مختلف الأصعدة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية. وتستند الدبلوماسية إلى مجموعة من المبادئ التي تسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية، من أبرزها ترسيخ قنوات التواصل، بناء الثقة المتبادلة، والسعي لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول.

وتُعتبر الدبلوماسية الآلية الأساسية التي تستخدمها الدول لتنفيذ سياستها الخارجية، حيث تساهم في التأثير على القرارات والمواقف على المستويات الدولية والإقليمية والعالمية. كما تشكل الأداة الأهم للتفاوض والحوار بين الدول، وتسهم في بلورة السياسات الخارجية بما يخدم المصلحة الوطنية.

وتشمل مهام الدبلوماسية أيضًا حماية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج، لاسيما في أوقات الأزمات والطوارئ، من خلال تقديم الدعم والمساندة. كما تضطلع الدبلوماسية بدور بارز في تسوية النزاعات والتوسط بين الأطراف المتنازعة، بما يعزز الأمن والسلم الدوليين.

ومن ضمن وظائفها الحيوية كذلك تمثيل الدولة في المحافل والمؤتمرات الدولية، والعمل على بناء علاقات تعاون وتحالفات على المستويين الإقليمي والدولي. وتسعى الدبلوماسية من خلال ذلك إلى ترسيخ التعاون الدولي في مجالات متنوعة مثل الاقتصاد، التجارة، الثقافة، والعلوم والتكنولوجيا.

تواجه الدبلوماسية تحديات متزايدة نتيجة التحولات المتسارعة في النظام الدولي، والتغيرات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن التطورات التكنولوجية المتلاحقة. ولهذا بات لزامًا على العاملين في المجال الدبلوماسي امتلاك مهارات متعددة، من أهمها التفاوض، وإدارة الأزمات، والتواصل الفعال، والقدرة على فهم تعقيدات البيئة الدولية.

تُمثل الدبلوماسية عنصرًا حيويًا لضمان الاستقرار العالمي وتعزيز التفاهم والتعاون بين الدول. كما أنها، من خلال التمسك بالقيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية، تساهم في بناء نظام عالمي أكثر عدلًا واستقرارًا وازدهارًا لكافة الشعوب. (صيوح واخرون، 2020)

مهام البعثات الدبلوماسية

تُعد الدبلوماسية أداة محورية في تنظيم العلاقات الدولية حيث تهدف إلى توطيد أواصر التعاون والتفاهم بين الدول على مختلف الأصعدة. فهي تسعى إلى تعزيز الحوار والتفاعل البنّاء بين الأطراف الدولية، وتسهم في معالجة النزاعات بوسائل سلمية، مستندة إلى مبادئ التفاوض والوساطة والاحترام المتبادل. وتكمن أهمية الدبلوماسية في قدرتها على توفير قنوات للتواصل بين الدول، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والسلم العالميين، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المبادئ الإنسانية المشتركة.

تُعد البعثات الدبلوماسية من الآليات الجوهرية التي تعتمدها الدول لتمثيل مصالحها في الخارج. حيث تقوم هذه البعثات وفقًا لما نصّت عليه الاتفاقيات الدولية كاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بمهام تمثيلية ورسمية تعكس هوية الدولة المعتمدة في الدولة المضيفة. وتُشكّل هذه البعثات الجسر الأساسي للتواصل بين الحكومات، وتشارك في مختلف الأنشطة العامة، بما في ذلك الفعاليات الرسمية والمناسبات الوطنية.

يتولى رئيس البعثة الدبلوماسية مسؤولية مباشرة عن إدارة العلاقات الرسمية مع الدولة المضيفة، ويضطلع بدور محوري في التعبير عن المواقف السياسية والاقتصادية والثقافية لبلاده بطريقة تعكس احترام الأعراف الدولية. كما تتولى البعثات مسؤولية رعاية مصالح الدولة التي تمثلها، والدفاع عن حقوق مواطنيها المقيمين في الدولة المضيفة، من خلال التنسيق مع الجهات الرسمية والمؤسسات المعنية.

تقدم البعثات الدبلوماسية خدمات متخصصة للمواطنين في الخارج، تشمل المساعدة القانونية، والدعم الإنساني، والإرشاد في الحالات الطارئة، مما يجعل منها قناة أساسية للتواصل بين المواطنين ودولتهم الأم، وركيزة مهمة في تعزيز حماية مصالحهم خارج الحدود الوطنية.(ساعد ، 2017)

تطور مفهوم الدبلوماسية

شهدت مصر القديمة أحد أقدم أشكال الممارسة الدبلوماسية المنظمة، حيث اعتمدت على إرسال مبعوثين إلى الحيثيين ضمن إطار علاقات دولية قائمة على التفاهم والمعاهدات. في ذات الحقبة، اتسمت منطقة الشرق الأدنى بظهور نوع من التوازن الدولي بين القوى الكبرى آنذاك، كالفراعنة والحبشة والآشوريين حيث اتخذت العلاقات بينهم طابعًا تعاقديًا يُنظم عبر اتفاقيات رسمية. أما عند الإغريق فقد تميزت العلاقات الدولية بوضع قواعد واضحة تنظم العمل الدبلوماسي شملت إرسال السفراء وتطبيق الحصانة الدبلوماسية، مع ضمان حماية الأجانب المقيمين أو العابرين في أراضيهم (محمد، 2021).

وتعود جذور الدبلوماسية الحديثة إلى التنظيم السياسي في دول المدن اليونانية القديمة، حيث ظهرت الحاجة لتنظيم التواصل الخارجي بين المواطنين والمدن الأخرى من خلال آليات تضمن سلامتهم وحقوقهم، وكان من أبرزها ما عُرف لاحقًا بـ"الدبلومات" وهي

وثائق رسمية تعلّق على ألواح معدنية وتُستخدم لتوثيق التحركات والمعاملات التجارية. وقد تطور هذا المصطلح مع الوقت ليشمل مختلف الوثائق الرسمية، ومنه اشتُق لاحقًا مصطلح "الدقة الدبلوماسية"، الذي كان يعبّر عن مهنة مختصة بتحليل وتفسير الوثائق الرسمية، ثم اتسع معناه ليعني إدارة العلاقات الحكومية (محمد، 2021).

أما الدبلوماسية في العصر الإغريقي فقد تميزت بعدة سمات لافتة من بينها عدم وجود ممثلين دائمين للدول، بل كانت المهام تُسند إلى سفراء مؤقتين تختارهم المجالس الشعبية في المدن. وكان يتم تزويدهم برسائل اعتماد رسمية، وتمنحهم الدولة تصاريح مرور ونفقات سفر وإقامة. كما تميز السفراء بتمتعهم بالحصانة القانونية من القضاء المدني والجنائي إلا أنهم كانوا يخضعون للمحاسبة الشديدة في حال فشلهم، ويُحتفى بهم إن نجحوا. ومن الإنجازات التي تُحسب للإغريق تأسيس نظام القنصليات، الذي يعكس مدى تنظيمهم والتزامهم بأصول العمل الدبلوماسي (الخالدي، 2021).

وفي السياق العربي لعب العرب منذ الجاهلية دورًا بارزًا في الدبلوماسية حيث فرضت الظروف الطبيعية والاجتماعية عليهم نسج علاقات مع القبائل المجاورة والشعوب المحيطة بهم. وقد انطلقت هذه العلاقات من ضرورات اقتصادية وتجارية، عبر إرسال بعثات تهدف إلى تعزيز الروابط التجارية وحل النزاعات بطرق سلمية. ومع بزوغ فجر الإسلام، اكتسبت الدبلوماسية طابعًا جديدًا يتمثل في نشر رسالة الإسلام والتعريف بها. فقد بعث النبي محمد صلى الله عليه وسلم برسائل إلى ملوك الروم والفرس والحبشة واليمن، كما استقبل سفراء الدول الأخرى، في إطار ترسيخ مفاهيم الحوار والتعايش السلمي والتفاهم بين الشعوب (إسماعيل، 2016).

أما في العصور الوسطى والقديمة، فقد اتسم العمل الدبلوماسي بكونه مؤقتًا حيث كانت الدول ترسل بعثات خاصة لمعالجة قضايا محددة. ومع حلول العصر الحديث، ظهر نمط جديد من الدبلوماسية عُرف بالدبلوماسية الدائمة والتي تبنتها في البداية الجمهوريات الإيطالية في منتصف القرن الخامس عشر من خلال إنشاء بعثات دائمة لدى الدول الأخرى. وسرعان ما انتشر هذا النظام في أوروبا، ليصبح قاعدة معتمدة في تنظيم العلاقات الخارجية. وقد أدى تطور الدولة القومية في القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى ازدهار الفكر القانوني الدولي وازدياد الحاجة إلى تنسيق العلاقات الدبلوماسية عبر المؤتمرات الدولية. ومن أبرز المحطات التاريخية في هذا السياق، مؤتمر فيينا عام 1815 الذي وضع الأسس الترتيبية لتمثيل الدول في العلاقات الدبلوماسية. ومع نشوء مؤسسات دولية مثل عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة، اتسعت دائرة التأثير الدبلوماسي لتشمل الحفاظ على السلم والأمن وتعزيز التعاون الدولي على المستويين الإقليمي والعالمي (خالد، 2021).

تطور التمثيل الدبلوماسي

تستند القواعد التي تنظم التمثيل الدبلوماسي إلى عدد من المصادر القانونية، ويأتي في مقدمتها العرف الدولي الذي يعد من أهم مصادر القانون الدولي، حيث يتكوّن من ممارسات ثابتة ومتكررة تمارسها الدول وتقبلها على أنها ملزمة قانونًا. ويتشكل العرف الدولي من عنصرين: مادي يتمثل في السلوك المتكرر للدول، ومعنوي يتجلى في اعتقاد تلك الدول بوجود إلزام قانوني بهذا السلوك. وقد تطورت القواعد العرفية من ممارسات دبلوماسية أولية إلى قواعد قانونية دولية تُفرض على جميع الدول.

على مر التاريخ ظهرت مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات الدبلوماسية بدءًا من تبادل البعثات وحتى تنظيم الحصانات والامتيازات. وفي البداية كانت تُعدّ هذه القواعد من قبيل المجاملات الدولية، لكنها مع مرور الوقت تحولت إلى قواعد ملزمة في القانون

العرفي حيث باتت الدول تسعى إلى ضمان معاملة مماثلة لبعثاتها في الخارج، ما حفزها على الالتزام بالقواعد المعمول بها.

وكانت أبرز التحديات التي واجهت نظام التمثيل الدبلوماسي تتعلق بمسائل الصدارة بين المبعوثين، وتحديد الامتيازات والحصانات التي يتمتعون بها. وقد تمت معالجة هذه الإشكالات عبر اتفاقيات دولية أبرزها لائحة مؤتمر فيينا عام 1815، التي حددت ترتيب المبعوثين في أربع فئات: السفراء، والمبعوثون البابويون، والوزراء المفوضون، والقائمون بالأعمال. وأضاف بروتوكول "إكس لاشابيل" الصادر عام 1818 فئة رابعة هي الوزراء المقيمون مما ساعد على وضع نظام موحد يُراعى فيه ترتيب المبعوثين بغض النظر عن دولهم الموفدة.

وإلى جانب الأعراف الدولية تساهم التشريعات الوطنية في تنظيم التمثيل الدبلوماسي، لا سيما فيما يتعلق بتحديد الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المبعوثون. فعلى الرغم من أن القانون الوطني لا يُطبق خارج حدود الدولة، فإن التشريعات الداخلية تشكل دليلاً على التزام الدول بالقواعد الدولية، كما حدث في فرنسا بعد الثورة الفرنسية، وفي بريطانيا عبر قانون الملكة "آن" عام 1709، وفي الولايات المتحدة بقانون 1790. وقد تعززت هذه الجهود بمعاهدات دولية ثنائية ركزت على احترام الحصانات الدبلوماسية، إلى أن ظهرت أول اتفاقية دولية عامة في هذا المجال وهي اتفاقية هافانا لعام 1928، التي أقرّتها الدول الأمريكية ونظمت من خلالها مختلف جوانب العلاقة بين الدول والمبعوثين الدبلوماسيين. ورغم محدودية تطبيقها على نطاق إقليمي، فإنها شكلت خطوة مهمة نحو تقنين قواعد العلاقات الدبلوماسية (محمد، 2021).

الفرق بين مفهوم الدبلوماسية والمفاهيم المشابهة

1-العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية

العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية تمثلان جوانب مختلفة من التفاعل الدولي، حيث تركز العلاقات الدبلوماسية على التواصل والتفاهم بين الدول، وتسعى إلى تعزيز التفاهم والتعاون في مختلف المجالات بما في ذلك السياسة والأمن والتجارة وحقوق الإنسان. بالمقابل، تركز العلاقات القنصلية على تقديم الخدمات والحماية للمواطنين والمقيمين في الخارج، وتشمل إصدار التأشيرات وتقديم المساعدة القانونية والإدارية. على الرغم من أن الفروق بينهما واضحة، إلا أنهما قد تتداخلان في بعض الأحيان عندما يتعلق الأمر بالقضايا التي تؤثر على المواطنين في الخارج وتتطلب التدخل الدبلوماسي والقنصلي لحلها بشكل فعال. (ديلمي، 2021)

2-الدبلوماسية والتفاوض

التفاوض أصبح جزءاً أساسياً من عمل الدبلوماسيين، حيث يمثل وسيلة حيوية لحل النزاعات بين الدول وتحقيق المصالح الوطنية وبناء العلاقات الدولية. يُعتبر التفاوض عملية معقدة تتطلب مهارات وفنون خاصة، مثل الصبر والاستماع الفعّال وفهم الثقافات المختلفة. يقع دور الدبلوماسية في إطار توجيه وتسهيل عمليات التفاوض، حيث يعتمد الدبلوماسيون على مهاراتهم لتحفيز الحوار وتحقيق الاتفاقيات بين الأطراف المتنازعة. من ناحية أخرى، يتطلب التفاوض الفعال فهمًا عميقًا للمواضيع والقضايا المطروحة، والقدرة على تحقيق التوازن بين المصالح المتنازعة. وبالتالي، تكاملت الدبلوماسية والتفاوض الدوليان كأدوات لتحقيق السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول. (نجم ،2021)

3-الدبلوماسية والعلاقات الدولية

الدبلوماسية والعلاقات الدولية تشكلان إطارًا شاملاً للتفاعل بين الدول والوحدات السياسية الأخرى على الساحة الدولية. تعتبر الدولة أحد الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية، حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها وحماية أمنها الداخلي والخارجي وتأثيرها على الساحة الدولية. من خلال الدبلوماسية، تعمل الدولة على وضع الخطط والاستراتيجيات التي تعبر عن هويتها وتحقق مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية. يتطلب تحقيق هذه الأهداف التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الدولية، والاستفادة من الوسائل الدبلوماسية المتاحة لتحقيق السلم، والأمن الدوليين، والتعاون الاقتصادي، والثقافي. بشكل عام، تعتبر الدبلوماسية والعلاقات الدولية جزءًا أساسيًا من السياسة الخارجية للدولة، حيث تسهم في تعزيز مكانتها وتأثيرها على الساحة الدولية بشكل فعال ومستدام. (خالد ،2021)

4-الدبلوماسية والسياسة الخارجية

الدبلوماسية والسياسة الخارجية تشكلان جزءاً لا يتجزأ من بنية العلاقات الدولية، حيث تلعب السياسة الخارجية دورًا حاسمًا في تحديد الأهداف والاتجاهات التي تتبعها الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى. تحدد السياسة الخارجية نقاط القوة والضعف والمصالح الوطنية والإستراتيجيات التي يجب اتباعها في العلاقات الدولية. بينما تعمل الدبلوماسية كوسيلة لتنفيذ وتنفيذ هذه السياسات، حيث تسعى لتحقيق المصالح الوطنية من خلال استخدام مختلف الوسائل المتاحة لها.

تتكامل الدبلوماسية والسياسة الخارجية بشكل وثيق، حيث لا يمكن للدبلوماسية أن تعمل بدون توجيهات وأسس واضحة مُحددة من السياسة الخارجية، وعلى العكس، لا يمكن تنفيذ السياسة الخارجية بدون دعم وتنفيذ من قبل الدبلوماسية.

أما بالنسبة للعلاقة بين الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي، فتعد الدبلوماسية وسيلة لقيادة شؤون العلاقات الدولية بشكل سلمي ومتفق عليه، خاصة من خلال الوسائل الدبلوماسية مثل المفاوضات والتوسط. أما القانون الدبلوماسي، فهو مجموعة من المبادئ القانونية التي توجه تنظيم العلاقات الدولية والتفاعلات بين الهيئات والأفراد المسؤولين عن العلاقات الدولية. تتعاون الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي سويًا في تحقيق الهدف النهائي للسلم والتفاهم الدولي من خلال تطبيق القوانين والمعاهدات بشكل منظم وفعال. (ديلمي، 2021)

مفهوم دبلوماسية الصحة

تُعد دبلوماسية الصحة إحدى الأدوات الحديثة التي فرضتها التحولات المعاصرة في بنية العلاقات الدولية حيث برزت كوسيلة مهمة للتعامل مع التحديات الصحية العابرة للحدود خاصة في ظل تنامي الأزمات الصحية العالمية. ويُعتبر التنسيق السريع والفعّال بين الجهات الحكومية الفاعلة أمرًا جوهريًا لمواجهة هذه الأزمات نظرًا للحاجة المتزايدة إلى تعبئة مختلف الأطراف وإقامة شراكات متعددة الأطراف في مجال الصحة العامة. يُشكل ممارسو الدبلوماسية الصحية محورًا رئيسيًا في عمليات التنسيق كونهم يجمعون بين الخبرة في العلاقات الدولية والمعرفة بالقضايا الصحية ذات البعد الدولي.

ورغم أن هذا المجال يشهد تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة إلا أن الدراسات المتعلقة به لا تزال محدودة، خصوصًا من حيث تسليط الضوء على الأدوات المستخدمة والممارسات الفعلية والجهات الفاعلة والمؤسسات المنخرطة فيه. (البدوي ، 2025) برز مفهوم "دبلوماسية الصحة" في سياق تنامي الاهتمام المعرفي والسياسي بقضايا الصحة العالمية خلال العقدين الأخيرين وذلك في ظل الحاجة المتزايدة إلى أنماط جديدة من العمل الدبلوماسي لمواجهة التحديات الصحية الناتجة عن تسارع وتيرة

العولمة. ويُعد هذا المفهوم اليوم أحد أشكال الدبلوماسية الحديثة، حيث يمثل مجالاً معرفيًا ناشئًا يربط بين السياسة الخارجية، والصحة العامة، والعلاقات الدولية. ويعكس هذا الترابط تعدد زوايا النظر إلى دبلوماسية الصحة حيث تتبنى الأدبيات الأكاديمية مناهج مختلفة في معالجتها مما أدى إلى ظهور مصطلحات متعددة مرتبطة بها، تختلف باختلاف السياق الذي تمارس فيه مثل "دبلوماسية الكمامات"، "دبلوماسية الأوبئة"، و"دبلوماسية اللقاحات" التي حظيت بانتشار واسع خلال جائحة كوفيد19، إلى جانب مصطلح "الدبلوماسية الطبية" الذي يُستخدم أحيانًا كمرادف لدبلوماسية الصحة.

وتُظهر مراجعة الأدبيات المتخصصة في هذا المجال تمييزًا واضحًا بين استخدامين رئيسيين لمفهوم دبلوماسية الصحة. يتمثل الاستخدام الأول في الإشارة إلى عمليات التفاوض التي تجري بين مختلف الفاعلين في ميدان الصحة العالمية سواء كانوا دولًا، منظمات دولية، جهات غير حكومية، أو أطرافًا متعددة أخرى. ويُفهم هذا المفهوم هنا بوصفه مجموعة من المفاوضات متعددة المستويات والأطراف التي تسهم في تشكيل وإدارة السياسات العالمية للصحة العامة، وذلك بهدف إيجاد حلول جماعية فعالة للمشكلات الصحية العابرة للحدود.

أما الاستخدام الثاني فيربط دبلوماسية الصحة بأهداف السياسة الخارجية للدول ويقلل من التركيز على الجوانب التفاوضية أو البعد الإنساني للصحة العالمية. ووفق هذا الفهم تُستخدم دبلوماسية الصحة كوسيلة لتعزيز النفوذ الدولي للدولة وتحسين صورتها على المستوى العالمي من خلال تصدير الخدمات الصحية والمساعدات الطبية إلى الدول المحتاجة بما يخدم المصالح الاستراتيجية ويعزز العلاقات الثنائية لاسيما في المناطق الهشة أو المتأثرة بالنزاعات. ويُنظر إلى هذا النوع من الدبلوماسية باعتباره

نشاطًا سياسيًا مزدوج الأهداف، يجمع بين تحسين الصحة العامة على المستوى الدولي وتعزيز حضور الدولة الفاعلة في المحيط الخارجي.(حكيمي ، 2022)

إشكاليات اظهرها مفهوم دبلوماسية الصحة

إن مفهوم الصحة في إطار دبلوماسية الصحة العالمية يسلّط الضوء على طيف واسع من الإشكاليات التي تنطوي على حماية صحة الإنسان أو تعزيزها، ويمكن تصنيف هذه الإشكاليات إلى ثلاثة أنماط رئيسية. النمط الأول يتمثل في التهديدات المباشرة للصحة مثل تفشي الأمراض والفيروسات الخطيرة بشكل سريع. أما النمط الثاني فيرتبط بالتهديدات غير المباشرة مثل التدهور في المحددات الاجتماعية للصحة كالفقر أو سوء التغذية أو انعدام العدالة الاجتماعية. بينما يتمثل النمط الثالث في القضايا التي لا ترتبط مباشرة بالصحة لكنها تؤدي إلى تحفيز استجابة صحية، كما في حالة استخدام المساعدات والخدمات الطبية لأغراض سياسية أو عسكرية، ضمن استراتيجية تهدف إلى كسب دعم السكان المحليين.

تساعد دبلوماسية الصحة في فهم البنية المعقدة لهذا المجال حيث تتجاوز الأطر التقليدية المعتمدة على الدول أو الجهات المانحة لتُبرز الدور الحيوي لمجموعة واسعة من الفاعلين مثل المنظمات غير الحكومية، والعاملين في القطاع الصحي الخاص، والمستشارين الفنيين، ومديري البرامج، والخبراء المتخصصين العاملين داخل المنظومات الصحية الدولية. وتُبرز هذه الرؤية الدور المتنامي للشبكات غير الرسمية، والتي رغم تأثيرها البالغ، غالبًا ما لا يُعترف بها رسميًا كجزء من العمل الدبلوماسي المؤسسي.

وتُعد دبلوماسية الصحة العامة (Global Health Diplomacy) مجالًا معرفيًا ومهنيًا متعدد التخصصات يربط بين الصحة والسياسة الدولية والمفاوضات المرتبطة بها. وقد

أشار العديد من الباحثين إلى غياب الأسس النظرية الصلبة التي تسمح ببناء إطار تحليلي متماسك لفهم هذا المجال الناشئ، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى تعزيز الحوار بين حقل الصحة العامة ونظريات العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية. ومع أن هذا الحوار ما يزال في مراحله الأولية، فإن صياغة أطر تحليلية جديدة تربط المفاهيم والنظريات من مختلف الحقول المعرفية، يمثل تحديًا حقيقيًا بسبب الطبيعة المتشابكة والمعقدة لهذا المجال متعدد التخصصات.

ويُلاحظ أن التحول من استخدام مصطلح "الصحة الدولية" إلى "الصحة العالمية" أو "دبلوماسية الصحة العالمية" يعكس التغير في بنية النظام العالمي المعاصر الذي يتسم بتعدد الفاعلين وتداخل الأدوار، في ظل العولمة المتسارعة. ومن هنا تبرز أهمية إعادة النظر في مفاهيم محورية مثل "الحوكمة العالمية" و"حوكمة الصحة العالمية"، بوصفها أدوات تحليلية قد تتيح فهمًا أعمق لديناميكيات دبلوماسية الصحة على المستوى الدولي(العنزي ، 2022)

دبلوماسية الصحة كأداة استراتيجية في السياسة الخارجية

أصبح استخدام الصحة أداة محورية في السياسة الخارجية الحديثة حيث لم تعد الجهود الصحية تقتصر على مكافحة الأمراض المعدية، بل امتدت لتشمل توظيف دبلوماسية الصحة في تحقيق مصالح الدول وتعزيز نفوذها الدولي. وفي ظل سعي العديد من الدول إلى تطوير أدوات جديدة للعمل الدبلوماسي، برز مفهوم الدبلوماسية الصحية العالمية كنهج استراتيجي يخدم أهدافًا متعددة ليس فقط في المجال الإنساني، بل أيضًا في السياسة والأمن والتنمية.

وقد بدأت بعض الحكومات بدمج الصحة ضمن استراتيجياتها الخارجية معتبرة أن الاستثمار في الصحة العالمية يعزز صورتها على الساحة الدولية، ويُسهم في كسب

القلوب والعقول خاصة في الدول النامية والمجتمعات المتأثرة بالأزمات. كما يُنظر إلى تقديم المساعدات الطبية والتعليم الصحي على أنه وسيلة لتعزيز الاستقرار وتقليل احتمالات نشوب النزاعات، من خلال تحسين المؤشرات الصحية مثل خفض وفيات الأطفال ومكافحة الأوبئة.

وتشير الممارسات الرسمية المرتبطة بالدبلوماسية الصحية إلى أن الأجندات السياسية تلعب دورًا واضحًا في توجيه هذا النوع من العمل، ما يجعل من الضروري دراسة العلاقة بين السياسات الصحية والأهداف غير الصحية. ورغم أهمية الدور الذي تلعبه الجهات الفاعلة الدولية والمنصات متعددة الأطراف في هذا المجال، إلا أن فعالية هذه الجهود تبقى مرتبطة إلى حد كبير بالسياقات المحلية، أن فهم دبلوماسية الصحة يتطلب مراعاة خصوصية كل بيئة على حدة، بما يشمل التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه الفاعلين المحليين والدوليين على السواء.(بدوي ، 2025)

أهمية دبلوماسية الصحة العالمية كأداة متعددة الأبعاد لمواجهة التحديات الصحية

تُعد دبلوماسية الصحة العالمية الأداة الوحيدة المعترف بها دوليًا لوضع القواعد والمعايير الصحية، وتتمتع بالقدرة على اعتماد المعاهدات ذات الصلة بالصحة العامة على نطاق عالمي. ويمكن فهم هذا الدور الحيوي بشكل أعمق من خلال تحليل أبعاد دبلوماسية الصحة والتي تشمل التفاوض لدعم الصحة والرفاه في مواجهة المصالح السياسية والاقتصادية، وتأسيس آليات جديدة للحَوكمة الصحية، وبناء التحالفات لتعزيز نتائج صحية عادلة إلى جانب إدارة العلاقات بين الجهات الفاعلة المختلفة. كما تسهم هذه الدبلوماسية في دعم الأمن والسلام العالميين من خلال البُعد الإنساني للصحة.

وتبرز أهمية دبلوماسية الصحة بشكل خاص في ظل التغيرات المتلاحقة التي يشهدها العالم في التعاطي مع القضايا الصحية حيث لم يعد ممكنًا الاكتفاء بالتفسيرات التقليدية لأسباب الأزمات الصحية، بل أصبح من الضروري تطوير أدوات معرفية تُمكّن من فهم العوامل المؤثرة في صحة الأفراد والمجتمعات بشكل شامل. وهذا يتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات يأخذ في الاعتبار اختلاف السياقات المحلية والثقافية والاقتصادية عند وضع السياسات الصحية.

إن المعنى الحقيقي للصحة العالمية ليس ثابتًا، بل يتغير حسب الجهات الفاعلة التي تشارك فيه سواء كانت دولًا، منظمات، أو مؤسسات بحثية. ولهذا السبب لا تقتصر ممارسة دبلوماسية الصحة العالمية على التدخلات المباشرة لمواجهة الأوبئة أو الحد من المعاناة، بل تمتد إلى تحليل الخلفيات الفكرية والقيمية التي تُشكّل هذه التدخلات، وتشجيع الانفتاح النقدي في مناهج الصحة العالمية. تبرز دبلوماسية الصحة كوسيلة فعّالة لبناء تفاهمات عابرة للحدود وتعزيز التعاون الدولي في سبيل تحقيق العدالة الصحية والتنمية المستدامة.(العنزي ، 2022)

توسع دبلوماسية الصحة العالمية يعكس تنوع الفاعلين وتعدد مستويات التفاوض

تشهد دبلوماسية الصحة العالمية تطورًا ملحوظًا في طبيعة الفاعلين المشاركين وأبعاد التفاوض المعتمدة ضمن سياقات متعددة الأطراف والمستويات. فقد أصبحت القضايا الصحية لا تُناقش فقط في الأماكن الطبية، بل أصبحت تحظى بمكانة بارزة في جداول أعمال السياسة الخارجية والمنتديات الاقتصادية والتجارية. وبرز هذا الاتجاه من خلال مفاوضات الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التي قادتها منظمة الصحة العالمية، حيث

شاركت أطراف حكومية وغير حكومية من تخصصات مختلفة، ما يعكس التداخل بين الصحة، القانون، والاقتصاد.

ووفقًا لجهات دولية مثل منظمة الصحة العالمية لم تعد عمليات التفاوض مقتصرة على الفاعلين الحكوميين، بل انخرطت فيها مؤسسات المجتمع المدني والشركات متعددة الجنسيات، مما أضفى على العملية التفاوضية بعدًا سياسيًا واستراتيجيًا. كما أظهرت مبادرات دول مجموعة الثمانية، وبيانات مثل "إعلان أوسلو"، أهمية إدراج الصحة في صلب الاهتمامات الدبلوماسية العالمية.

في هذا السياق يُنظر إلى التفاوض كأداة محورية في إدارة قضايا صحية معقدة مثل الأوبئة والأمراض المعدية إلى جانب تأثيرات العولمة والإرهاب البيولوجي. وتؤكد تقارير أممية أن المفاوضين الصحيين أصبحوا مطالبين بامتلاك كفاءات متعددة تتجاوز المعرفة التقنية لتشمل الفهم السياسي والقدرة على التنسيق بين قطاعات مختلفة.

ورغم بقاء منظمة الصحة العالمية كمنصة أساسية لهذه المفاوضات، إلا أن بروز قنوات غير رسمية أكثر مرونة يوسع من دائرة التأثير ويعكس تحولًا في طبيعة الدبلوماسية الصحية الحديثة.(العنزي ، 2022)

دبلوماسية الصحة العالمية كإطار شامل لمواجهة التحديات الصحية المعاصرة

تُعد منظمة الصحة العالمية الجهة الرئيسية التي تُعنى بوضع القواعد والمعايير الصحية على المستوى الدولي، وتمتلك صلاحية اعتماد المعاهدات الصحية التي تُنظّم التفاعل بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى. ويمكن فهم أدوار دبلوماسية الصحة العالمية بشكل أعمق عند النظر إليها من خلال أبعاد متعددة تشمل التفاوض لتعزيز الصحة في مواجهة المصالح السياسية والاقتصادية، وتطوير آليات حوكمة جديدة داعمة للرفاه

الإنساني، وتشكيل تحالفات عالمية لدعم النتائج الصحية الإيجابية، إضافة إلى إدارة العلاقات بين الجهات الفاعلة المختلفة، والمساهمة في ترسيخ السلم والأمن الدوليين. وقد أظهرت التحولات المتسارعة على صعيد التفاعل مع قضايا الصحة أهمية تبني مقاربات جديدة تتجاوز الفهم التقليدي للصحة العامة. فلم يعد من الكافي التركيز فقط على تحديد مسببات الأمراض، بل أصبح ضرورياً تطوير أدوات تحليلية لفهم المحددات الأعمق التي تؤثر في الصحة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تبرز الحاجة إلى نهج متعدد التخصصات، يأخذ في الاعتبار السياقات المختلفة التي تُمارَس فيها السياسات الصحية، ويُراعي الفروقات البيئية والثقافية في تصميم التدخلات الصحية.

إن الفهم المتجدد لمفهوم "الصحة العالمية" يتغير وفقاً للجهات الفاعلة التي تتناول هذا الحقل أو تشارك فيه حيث لا تقتصر الممارسة على الحد من الأمراض فقط، بل تتطلب فهماً نقدياً للأفكار والافتراضات والقيم التي تشكل أساس التدخلات الصحية. وهذا ما يُظهر الأهمية المتزايدة لدبلوماسية الصحة العالمية، بوصفها أداة استراتيجية تجمع بين المعرفة والحوكمة والتعاون، وتسهم في تحقيق توازن بين الكفاءة التقنية والاستجابة الإنسانية الشاملة، بما يعزز من فاعلية الجهود الصحية في مواجهة الأزمات العالمية(البدوي ، 2025)

دبلوماسية الصحة العالمية بين الالتزام الأخلاقي وحسابات المصالح السياسية

تؤدي التجمعات الدولية الكبرى مثل مجموعة السبع، مجموعة العشرين، دول البريكس والكومنولث دورًا محوريًا في تشكيل ملامح دبلوماسية الصحة العالمية حيث قضايا الصحة تُطرح بشكل متزايد في المفاوضات متعددة الأطراف وعلى مستوى قادة الدول. إلا أن التوافق بشأن هذه القضايا بات أكثر تعقيدًا بسبب تسييس الأوبئة والتحديات الصحية، كما ظهر جليًا خلال جائحة كوفيد19 حين تصاعدت الخلافات بين الدول بدلًا من تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الأزمة.

وقد أكدت الجائحة الحاجة المُلحّة إلى تنسيق دولي فعّال ليس فقط للتقليل من التأثير الاقتصادي المباشر، بل أيضًا لدعم تعافي الاقتصاد العالمي. ومع ذلك كشفت الأزمة ضعف جاهزية الأنظمة الصحية حتى في الدول الكبرى ما أدى إلى ردود أفعال انعزالية وغياب التضامن الدولي المتوقع من القوى العظمى.

وبدلًا من إطلاق خطة تعاون مشتركة انشغلت الدول بحماية حدودها وتعزيز قدراتها الداخلية، ما أدى إلى تصاعد التوترات وظهور خطاب الاتهامات المتبادلة، متجاهلين الشعارات القديمة عن "العالم كقرية واحدة."

طرح قضايا الصحة في منابر كبرى مثل مجموعة العشرين ينطوي على أخطار إضافية، حيث يمكن أن تعيد هذه القضايا فتح خطوط الانقسام القديمة بين الشمال والجنوب. ومع أن التعاون الصحي الدولي شكّل أحد أعمدة تطور الدبلوماسية منذ القرن التاسع عشر إلا أن النموذج الحالي للتعاون بين دول الجنوب يُنظر إليه اليوم كبديل عملي وواعد، بخلاف ما يواجه التعاون بين الشمال والجنوب من تحديات بنيوية وسياسية.

وقد أصبحت عملية صنع السياسات الصحية العالمية أكثر تعقيدًا نتيجة غياب إطار مؤسسي موحّد، وتزايد التنافس والتباين في الرؤى بين الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والدولي. كما أن صعود بعض دول الدخل المتوسط كمشاركين مؤثرين في الحوارات الصحية العالمية يُمثّل تطورًا مهمًا في إعادة تشكيل موازين القوى ضمن دبلوماسية الصحة.

ورغم ما تحمله دبلوماسية الصحة من لغة القوة الناعمة إلا أن استخدام الدعم الصحي كأداة لتحقيق مكاسب سياسية ليس بالأمر الجديد. فعلى سبيل المثال أرسلت الصين آلاف الأطباء إلى الدول الإفريقية منذ ستينيات القرن الماضي في تحرك يعكس مزيجًا من التضامن والمصالح الجيوسياسية طويلة الأمد.

لكن ليست كل أشكال الدبلوماسية الصحية موجهة لتحقيق أهداف الصحة العالمية فقط. بل تُستخدم التدخلات الصحية بشكل متزايد كأدوات لتحقيق أهداف سياسية خارجية خفية. وعلى الرغم من أن هذه الدبلوماسية ساهمت في صياغة اتفاقيات دولية لتحسين الأوضاع الصحية إلا أن المصالح الوطنية للدول كانت في كثير من الأحيان هي العامل الحاسم في نجاح أو تعثر تلك الاتفاقيات.

كما أن تصاعد استخدام المساعدات الصحية لأغراض سياسية يكشف عن تحديات أخلاقية متزايدة في الممارسات الدولية، ويعكس بوضوح هيمنة القوى الكبرى على دبلوماسية الصحة في ظل اعتماد متنامٍ للدول النامية على المعونة الخارجية، ما يطرح تساؤلات عميقة حول توازن القوى، وصدق النيات، وفعالية التعاون الصحي العالمي في صورته الحالية.(العنزي ، 2022)

مفهوم القوة الناعمة

أولا : مفهوم القوة

رغم عدم وجود تعريف موحد لمفهوم القوة إلا أن هناك اتفاقًا عامًا على أنها تعني قدرة طرف ما على التأثير في سلوك الآخرين وتوجيهه بما يخدم مصالحه. وتشمل القوة جملة من الوسائل والإمكانيات سواء كانت مادية أو معنوية، تُستخدم من أجل فرض إرادة معينة أو تحقيق توازن مع أطراف أخرى. ويُنظر إليها باعتبارها أداة للتأثير في القرارات والسلوكيات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتُوظَّف في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية.

كما أن مفهوم القوة ليس ثابتًا، بل هو نسبي ويتغير تبعًا للظروف الزمنية والمكانية، فقد تكون الدولة قوية في سياق معين وضعيفة في آخر. ويُنظر إلى القوة أيضًا كقدرة على تشكيل المواقف وتوجيه القيم داخل المجتمع الدولي، مما يمنح الطرف الأقوى ميزة التأثير في مجريات الأحداث وتحقيق أهدافه الاستراتيجية دون الحاجة إلى استخدام العنف دائمًا.(حزام ، 2020)

أدوات القوة

تُقاس قوة الدولة بمدى امتلاكها وتوظيفها لمجموعة من الأدوات التي تُستخدم بحسب طبيعة المواقف سواء في حالات السلم أو الصراع. في أوقات السلم، تميل الدول لاستخدام الأدوات الدبلوماسية من أجل تحقيق مصالحها بهدوء، أما في حالات النزاع حيث تغيب سلطة دولية عليا ضابطة، تُستخدم أدوات أكثر حدة لتحقيق المصالح الوطنية، حتى لو تعارضت مع القيم والمبادئ، ويكون الهدف النهائي هو تعزيز المصلحة الوطنية، سواء عبر الوسائل السلمية أو العسكرية.

تُعد الدبلوماسية أداة أولية وأساسية تسبق استخدام القوة وتلازمها أحياناً، بل وتستمر بعدها في محاولة لإعادة التوازن أو تحقيق مكاسب سياسية. وتُفضل الدول اللجوء إلى الدبلوماسية لما تحققه من أهداف دون تكاليف الحرب الباهظة، سواء على صعيد الموارد أو الأرواح، لا سيما في ظل تطور أسلحة الدمار الشامل وتنامي الإنفاق العسكري.

لا يمكن الحديث عن القوة دون التطرق إلى أدواتها التي تشكل قوام التأثير الدولي، فالدول تسعى دائماً إلى التأثير على غيرها من الدول المجاورة أو ذات الصلة بمصالحها، وذلك لضمان أمنها وتعزيز مكانتها. لكن هذه الأهداف تبقى طموحات لا تتحقق ما لم تُدعّم بأدوات ملموسة تساعد على تحويل الرؤية إلى واقع.

وتشمل أدوات القوة ما يلي:

1. **الأداة العسكرية** :تعتبر من أبرز أدوات القوة وأكثرها تأثيراً، فهي مرتبطة بالأمن والسيادة والقدرة على الردع. تشمل هذه الأداة القوات المسلحة بأنواعها، كفاءة هذه القوات، انتشارها، تحالفاتها العسكرية، وكذلك الصناعات الحربية التي تُعد مصدرًا إضافيًا للدخل والنفوذ.

2. **الأداة الاقتصادية** :تلعب دورًا محوريًا في تحديد مدى قوة الدولة، إذ تشمل الموارد الطبيعية، حجم التجارة الخارجية، الاستثمارات، العقوبات، والمساعدات المالية. الاقتصاد يحدد مدى الاستقلالية السياسية ويُستخدم للتأثير في الدول الأخرى سلميًا أو للضغط عليها.

3. **الأداة الدبلوماسية** :هي الوسيلة التقليدية لإدارة العلاقات الدولية، وتُمارس عبر السفارات والقنصليات التي لم تعد تقتصر على التمثيل السياسي، بل

تضم جهات ثقافية وتجارية واستخباراتية. تقوم الدبلوماسية بالتفاوض، توضيح المواقف، رعاية المصالح، والمشاركة في المؤتمرات الدولية.

4. **العامل السكاني** :يشكل عدد السكان عاملاً مؤثرًا في قوة الدولة. الكثافة السكانية تعزز من القدرات الاقتصادية والعسكرية، لكن في المقابل، قد تتحول إلى عبء إذا لم تستطع الدولة تأمين احتياجات شعبها وضمان رفاهيته.

5. **الأداة الاستخباراتية** :تمثل ركيزة خفية لقوة الدولة، وتقوم بجمع وتحليل المعلومات عن الخصوم والحلفاء. تشمل أعمالها التنصت، التجسس، التخريب، والدفاع ضد محاولات التجسس المضاد. كما أصبحت تشمل مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا.

6. **الأداة الرمزية** :تقوم على التأثير غير المباشر من خلال وسائل الإعلام، والثقافة، والدعاية، بهدف تغيير قناعات الأفراد والنخب في الدول الأخرى. في عصر العولمة، أصبحت الأدوات الرمزية ذات فعالية كبيرة بفضل الانتشار الواسع للتكنولوجيا ووسائل التواصل.

7. **الأداة الأيديولوجية** :تهدف إلى نشر أفكار وقيم معينة تعكس مصالح الدولة على المدى البعيد. وتستخدمها الدول لترويج نمط حياتها أو نظامها الفكري كوسيلة للتأثير الدولي، كما حدث خلال الحرب الباردة في صراع الشيوعية والرأسمالية.

8. **أدوات السياسة الداخلية** :تُستخدم لضمان التماسك الداخلي، والحفاظ على الاستقرار، وكسب التأييد الشعبي. كما تُسهم في تشكيل صورة الدولة خارجيًا، إذ يعكس الاستقرار الداخلي مدى شرعية النظام السياسي وقوته.

9. **الأداة العلمية والتكنولوجية** :باتت التكنولوجيا والمعرفة العلمية من العوامل الجوهرية في تعزيز مكانة الدول، سواء عبر برامج الفضاء أو التبادل العلمي أو الابتكارات التقنية. أصبحت هذه الأداة وسيلة لفرض النفوذ الناعم، وتحقيق تقدم نوعي في التنافس الدولي.(العقيبي ، 2018)

علاقة مفهوم القوة بالمفاهيم الأخرى

يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أساسية تُستخدم لتحليل ديناميكيات العلاقات السياسية والاجتماعية، مثل السلطة، القهر، التأثير، الردع، والإرغام. ويمكن توضيح العلاقة بين مفهوم القوة وهذه المفاهيم على النحو التالي:

أولًا: السلطة وعلاقتها بالقوة :تُعد السلطة الوجه النظامي للقوة السياسية حيث تنبع من موقع أو وظيفة معترف بها داخل المجتمع، تمنح لصاحبها شرعية إصدار القرارات التي تلزم الآخرين. وتُقسم السلطة إلى ثلاثة أنماط رئيسية: السلطة القانونية، والسلطة التقليدية، والسلطة الكاريزمية. وتمتاز السلطة بعدة خصائص، فهي ليست مطلقة بطبيعتها، وقد تعتمد على الطواعية دون الحاجة إلى الإكراه المباشر، مما يعكس بعدها الرمزي الذي يرتكز على الشرعية والطاعة الطوعية.

ثانيًا: النفوذ السياسي وعلاقته بالقوة :يُمثل النفوذ أحد أوجه القوة السياسية، ويُمارس من خلال التفاعلات الاجتماعية التي توظف وسائل متنوعة مثل الإغراء، والإقناع، والترهيب، والسيطرة، والهيمنة، والإكراه. ويتدرج النفوذ من أساليب ناعمة كالتأثير والاستمالة، إلى وسائل أكثر صلابة كالإكراه والردع، ويعكس بذلك مدى قدرة الفاعل السياسي على تشكيل سلوك أو قرارات الآخرين.

ثالثًا: القهر وعلاقته بالقوة :يشير القهر إلى نوع من القوة يُمارس عبر التهديد أو تقليص حرية التصرف، حيث يُجبر الأفراد أو الكيانات على التصرف بطريقة معينة تحت وطأة الخوف من العقاب. ويمثل القهر أحد أشكال القوة المباشرة التي تُمارس دون اعتبار للموقف أو الإرادة، ويختلف بذلك عن التأثير الطوعي الذي يقوم على الإقناع أو القبول.

رابعًا: الهيمنة والسيطرة في إطار القوة :تُعد الهيمنة مفهوماً مركزياً في العلاقات الدولية، حيث تشير إلى قدرة دولة على فرض إرادتها على دول أخرى ودفعها للامتثال دون مقاومة تُذكر. أما السيطرة فتُشير إلى وجود نفوذ فعلي تمارسه دولة أو قوة معينة على كيان آخر، وقد يتجسد ذلك من خلال تحالفات عسكرية أو تدخلات مباشرة، وغالباً ما يعكس هذا النفوذ تفاوتاً واضحاً في موازين القوة بين الأطراف المعنية(الزائر ، 2018)

خصائص القوة

من أبرز الخصائص التي تميز القوة في العلاقات الدولية ما يلي:

1. **القوة جوهر العلاقات الدولية** :تعتبر القوة المحرك الأساسي في تفاعل الدول سياسياً واقتصادياً، نظراً لقدرتها على فرض الإرادة والتأثير. وتختلف عن السلطة الداخلية المنظمة المرتبطة بشرعية الدولة، إذ إن القوة في العلاقات الدولية تفتقر إلى مركزية تنظيمية وتُمارس في بيئة فوضوية تسعى فيها كل دولة لتحقيق مصالحها القومية.
2. **القوة وسيلة وليست غاية** :لا تُعد القوة هدفاً بحد ذاتها، وإنما تُستخدم كأداة للوصول إلى أهداف الدولة وتحقيق مصالحها، سواء كانت أمنية، اقتصادية، أو حضارية، وبالتالي تُوظف لتحقيق النفوذ والتأثير وردع الخصوم إن لزم الأمر.

3. **القوة نسبية ومتغيرة** :لا تُقاس القوة بشكل مطلق، بل تتحدد بحسب القدرة على تحويل الموارد الكامنة إلى نفوذ فعلي، وبحسب فعالية الدولة في توظيف هذه الموارد مقارنة بالدول الأخرى.

4. **القوة أداة لتحقيق الأمن والاستقرار** :في غياب سلطة دولية عليا قادرة على فرض النظام، تلجأ الدول إلى تعزيز قوتها لضمان أمنها واستقرارها، مما يجعل من القوة ضرورة استراتيجية ضمن النظام الدولي القائم على الفوضى.

5. **الإكراه والقسر كأحد أوجه القوة** :عندما تفشل الأدوات السلمية، تلجأ الدول إلى استخدام القوة الصلبة كخيار أخير، مما يعكس فشل الوسائل الدبلوماسية ويُظهر الجانب الإجباري في العلاقات الدولية.

6. **القوة مورد نادر وقابل للنفاد** :رغم حرص الدول على امتلاك القوة، فإنها غالباً ما تستخدمها بحذر، لتجنب استنزاف الموارد. كما أن القوة، بطبيعتها، مفهوم متحرك ومتغير، مما يتطلب تحديثاً مستمراً لتقييم قدرات الدولة وموقعها الدولي.(العقيبي ، 2018)

عناصر القوة

تُعد عناصر القوة الأساس الذي تستند إليه الدولة في فرض إرادتها وتحقيق مصالحها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتتمثل هذه العناصر في مجموعة من الموارد المادية والمعنوية التي تُمكّن الدولة من تعزيز مكانتها. ويمكن تصنيف هذه العناصر إلى ما يلي:

أولاً: العناصر الطبيعية

تشمل السكان، الإقليم، والموارد الطبيعية. وتكتسب هذه العناصر أهمية كبيرة من خلال اتساع المساحة الجغرافية وموقع الدولة، خاصة إذا ارتبط موقعها البحري بمراكز التحول

الحضاري أو السياسي العالمي، ما يضفي عليها ثقلاً استراتيجياً. كما يشكل حجم السكان عاملاً مهماً، فكلما زاد عدد السكان زادت القدرة على تعبئة الموارد البشرية وتعزيز القوة الإنتاجية. ومع ذلك، قد تتحول الجغرافيا الواسعة إلى عبء في حال غياب القدرة على إدارتها وتأمينها.

ثانياً: العناصر الاقتصادية

تلعب القوة الاقتصادية دوراً محورياً في تعزيز قدرة الدولة، لا سيما في ظل التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أصبح الإنتاج الصناعي، والتقدم التكنولوجي، وتنوع مصادر الدخل من أبرز مؤشرات القوة. وعلى الرغم من صعود أهمية الاقتصاد، إلا أنه لا يمكن تجاهل التداخل الوثيق بين القوة الاقتصادية وبقية عناصر القوة الأخرى، وعلى رأسها القوة العسكرية.

ثالثاً: العناصر العسكرية

تُعد القوة العسكرية أحد أبرز المقاييس التقليدية لقوة الدولة، وتشمل جميع القدرات البرية، والبحرية، والجوية، والفضائية. وتعكس المؤسسة العسكرية مستوى التنظيم والجاهزية ومدى تطور البنية التحتية الدفاعية، كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات الاقتصادية، إذ لا يمكن بناء جيش حديث وفعال دون توافر الموارد المالية والتقنية والبشرية. ويتضح ذلك من خلال سباق التسلح في فترات التوتر الدولي، مثل ما جرى خلال الحرب الباردة.

رابعاً: العناصر السياسية

تتجسد القوة السياسية في مدى تماسك النظام السياسي، وفعالية القيادة، ودرجة الاستقرار الداخلي. وتبرز أهمية هذا العنصر في قدرة الدولة على تعبئة الموارد الوطنية وتوظيفها بالشكل الأمثل، إضافة إلى قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية تخدم

المصالح الوطنية. كما تسهم الوحدة الوطنية، والدعم الشعبي للسلطة القائمة، والمهارة الدبلوماسية، في تعزيز النفوذ السياسي للدولة.

خامساً: العناصر المعنوية

تشمل هذه العناصر الدين، الأيديولوجيا، الروح الوطنية، التقاليد الثقافية، والتراث الحضاري. وتشكل هذه العوامل البنية الرمزية التي تمنح الدولة تماسكاً داخلياً وقوة روحية تميزها عن غيرها. وقد شكلت القيم الدينية أساساً لقوة بعض الدول عبر التاريخ، حيث مثلت مصدراً لتوحيد المجتمع وتوجيه السياسات، في حين أن إهمال هذه القيم ساهم في تراجع مكانة بعض الدول وضعفها.(الزائر ،2018)

مفهوم القوة الناعمة

القوة الناعمة تُعد أحد المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية، وتُعرّف بأنها القدرة على التأثير في الآخرين من خلال الجذب والإقناع بدلاً من الإكراه أو استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية. وقد قدّم "جوزيف ناي" هذا المفهوم باعتباره نقيضًا للقوة الصلبة، حيث تقوم القوة الناعمة على جعل الآخرين يرغبون فيما نريد دون الحاجة إلى فرض أو شراء الولاء. وتستمد هذه القوة فعاليتها من الثقافة والقيم السياسية ومشروعية السياسات الخارجية ما يجعلها وسيلة فعالة في كسب التأييد الدولي. كما تُستخدم الدبلوماسية العامة وأدوات التواصل المختلفة لتشكيل صورة جذابة عن الدولة وتعزيز مكانتها في النسق الدولي. ومن خلال الاعتماد على جدول أعمال مقنع وجاذب، تصبح القوة الناعمة أداة استراتيجية في التأثير على الرأي العام والمؤسسات الفاعلة دوليًا، مما يمنح الدول قدرة على تحقيق أهدافها دون اللجوء إلى أدوات القهر والإكراه.(وديع ، 2021)

تُعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة من خلال جذب الآخرين بدلاً من استخدام التهديد أو العقوبات. وتقوم هذه القوة على أسس ثقافية وقيم ومبادئ سياسية وتسعى إلى بناء صورة ذهنية إيجابية للدولة، بما يعزز التعاطف معها وتأييد سياساتها. فعندما تنجح الدولة في إقناع الآخرين بالتصرف بما يتوافق مع مصالحها، فإنها تتجنب الحاجة إلى اللجوء إلى أساليب الإكراه أو الترغيب المكلف مثل التهديد أو تقديم الحوافز، لتحريكهم نحو الاتجاه الذي يخدم أهدافها الاستراتيجية.(احمد ، 2022)

أوجه اختلاف بين القوة الناعمة والقوة الحادة

تُظهر التحولات السياسية والإعلامية المعاصرة تمايزًا جوهريًا بين مفهومي القوة الناعمة والقوة الحادة حيث يرى العديد من الباحثين أن القوة الحادة تمثل مفهوماً مستقلاً يجب التمييز بينه وبين القوة الناعمة نظراً لاختلاف الأدوات والأساليب والأهداف.

أولاً: تختلف القوة الناعمة عن الحادة في طبيعة الوسيلة المستخدمة لتحقيق التأثير. فبينما تعتمد القوة الناعمة على الجاذبية الثقافية والقيمية والإقناع الطوعي، تستند القوة الحادة إلى الخداع، والضغط، والتلاعب بالمعلومات، دون الحاجة لكسب العقول والقلوب، بل من خلال تسلل واختراق البيئة السياسية والإعلامية المفتوحة، كما تفعل بعض الأنظمة الاستبدادية لاستهداف الرأي العام الخارجي وتوجيهه.

ثانياً: يُلاحظ الاختلاف في الهدف النهائي لكل من القوتين. فالقوة الناعمة تهدف إلى تحسين صورة الدولة وبناء علاقات إيجابية طويلة الأمد، أما القوة الحادة فغايتها التأثير في القرارات السياسية الداخلية للدول المستهدفة، وزعزعة استقرارها، وفرض جداول أعمال خارجية تخدم مصالح محددة، حتى وإن تم ذلك عبر تشويه الحقيقة أو استخدام وسائل غير أخلاقية.

ثالثاً: تبرز القوة الحادة في كونها مزيجاً بين القوتين الصلبة والناعمة حيث تستخدم أدوات غير مادية كالخطاب الثقافي والدبلوماسي، لكنها لا تتخلى عن عنصر الإكراه بشكل غير مباشر، على عكس القوة الناعمة التي تعتمد بالكامل على الإقناع الحر والتطوع في التأثير. وهذا ما يجعل القوة الحادة أداة هجومية ذات طابع رمادي لا تنتمي تماماً إلى أي من القوتين التقليديتين، وتُمارس غالبًا من قبل أنظمة سلطوية لا تسعى لبناء الثقة، بل لتوجيه الرأي العام وتطويعه بما يخدم مصالحها السياسية.

ورغم التشابه الظاهري بين الوسائل المستخدمة في القوتين فإن الفرق الجوهري يكمن في طبيعة العلاقة مع الجمهور المستهدف: علاقة مبنية على الجذب في القوة الناعمة، مقابل علاقة قائمة على التسلل والتلاعب في القوة الحادة، مما يجعل الأخيرة تمثل تحديًا أخلاقيًا وسياسيًا في السياق الدولي.(احمد ، 2022)

مفهوم القوة الناعمة في النظرية السياسية

برز مفهوم القوة الناعمة كأحد المفاهيم الجوهرية في الفكر السياسي المعاصر لاسيما في السياق الغربي قبل أن ينتقل سريعًا إلى الساحة العربية بفعل المثاقفة وتزايد الحاجة لفهم أدوات التأثير غير التقليدية في العلاقات الدولية. وقد ارتبط ظهوره بعدة مفاهيم موازية كالحروب الناعمة والهوية الناعمة، التي برزت استجابة لتغيرات المشهد الدولي، وتحولات السياسة العالمية، وتطور أدوات إدارة النفوذ بعيدًا عن الاستخدام المباشر للقوة الصلبة.

ويعود التنظير الأساسي لهذا المفهوم إلى المفكر الأمريكي جوزيف ناي الذي وضع الأساس النظري للقوة الناعمة وربطها لاحقًا بما أسماه "القوة الذكية" كمزيج من القوة الناعمة والصلبة. وعرّفها ببساطة على أنها "القدرة على التأثير في الآخرين لتحقيق

النتائج المرجوة دون استخدام الإكراه"، ما يجعلها أداة استراتيجية مؤثرة في السياسة الدولية، خاصة في ظل تصاعد كلفة التدخل العسكري المباشر.

وتأسيسًا على هذا التصور تُعد القوة الناعمة شكلاً من القوة غير المباشرة تقوم على الجذب والتعاون بدلاً من التهديد أو العقاب. فهي تؤثر في خيارات وسلوك الدول الأخرى عبر تشكيل الأجندات السياسية والثقافية، وتوفير بيئة رمزية تجعل الدولة المؤثرة أكثر قبولًا وإقناعًا في محيطها الإقليمي والدولي.

وقد أسهم هذا المفهوم في إعادة تعريف القوة السياسية للدول متجاوزًا المفهوم الكلاسيكي الذي ينحصر في القدرات العسكرية أو الاقتصادية، ليفتح المجال أمام رأس المال الثقافي كعنصر استراتيجي مؤثر، على غرار ما قدمه عالم الاجتماع بيير بورديو الذي أكد أن الثقافة تعد شكلًا من أشكال رأس المال القابل للتحويل إلى نفوذ سياسي واقتصادي.

ومن هذا المنطلق اعتُبرت القوة الناعمة وسيلة تمارس من خلال الآخرين وليس عليهم، ما يجعلها ترتكز على عناصر ثقافية وقيمية مثل التعليم، الفنون، الإعلام، السياسة الخارجية الجذابة، والمشروعات الرمزية الكبرى. وتلعب هذه العناصر دورًا في بناء الصورة الذهنية للدولة على الصعيد الدولي، وهو ما يمنحها أفضلية في التأثير والتمدد دون اللجوء إلى أدوات القوة الصلبة.

وقد تزايد الاهتمام بمفهوم القوة الناعمة بعد نهاية الحرب الباردة حين بدأت الدول في التركيز على الدبلوماسية العامة، وتوجيه اهتمامها نحو تشكيل الرأي العام الدولي، وجذب النخب المثقفة وصناع القرار حول العالم. وتبلور هذا الاتجاه في السياسات التي تهدف إلى نشر القيم الثقافية والسياسية والتعليمية والإعلامية، بغرض التأثير في

وعي وإدراك المجتمعات المستهدفة، واستمالتها طوعًا نحو النموذج الذي تقدمه الدولة المؤثرة.

ويُشار هنا إلى أن انتشار مفهوم القوة الناعمة لم يعد مقتصرًا على المجال السياسي، بل امتد إلى مجالات الثقافة والاقتصاد والفنون والتعليم، ما أدى إلى تحوّل مجالي واسع جعل من أدوات التأثير غير المباشر عناصر أساسية في بناء قوة الدولة الشاملة.(عبد الوهاب ، 2024)

العلاقة بين الحرب الناعمة والقوة الناعمة

العلاقة بين الحرب الناعمة والقوة الناعمة هي علاقة تكاملية تقوم على استخدام نفس الأدوات والوسائل، ولكن باختلاف في الغاية والسياق. فالقوة الناعمة تُستخدم لتحقيق مصالح الدولة عبر الجذب والإقناع، مستندة إلى الثقافة، القيم السياسية، والتعليم، والصورة الذهنية الإيجابية، مما يسهم في تعزيز مكانة الدولة عالميًا دون اللجوء إلى الإكراه أو العنف. في المقابل فإن الحرب الناعمة توظّف هذه الأدوات ذاتها كالإعلام، والأفلام، والمحتوى الثقافي، والتعليم، والمنظمات الدولية – ولكن بشكل موجَّه ومنهجي بهدف التأثير على المجتمعات والدول الأخرى لتغيير مواقفها أو إضعاف بنيتها السياسية والاجتماعية بما يخدم مصلحة الجهة الموجهة للحرب.

وبذلك يمكن القول إن الحرب الناعمة تمثل وجهاً صراعيًا من وجوه القوة الناعمة، فهي توظيف استراتيجي للقوة الناعمة في إطار تنافسي أو عدائي، بحيث تتحول أدوات الجذب الثقافي والسياسي إلى أدوات ضغط وتحكم ناعمة. فبينما تهدف القوة الناعمة إلى بناء الصورة والقبول الطوعي، فإن الحرب الناعمة تسعى إلى خلخلة الداخل والتأثير على القرارات والسياسات بأساليب غير عنيفة، ولكنها فعّالة وخفية.(عبد الستار ، 2024)

أنماط القوة الناعمة

1. **الجاذبية:(Attraction)** تُعد الجاذبية جوهر القوة الناعمة، إذ تُعبر عن قدرة الدولة على استمالة الآخرين وجذب انتباههم سواء بشكل إيجابي أو سلبي. هذا التأثير لا يحدث بشكل مباشر، بل ينشأ من الإعجاب بنموذج الدولة الثقافي أو السياسي أو من خلال احترام قيمها وسلوكها. وعندما يشعر الطرف الآخر بالانبهار أو الإعجاب، يتولد لديه استعداد للتأثر والتقارب مع تلك الدولة.

2. **الإقناع:(Persuasion)** يركز هذا الجانب على التأثير في قناعات ومواقف الآخرين دون استخدام أدوات الإكراه. وتزداد فاعلية الإقناع عندما تتمتع الدولة بشرعية دولية أو داخلية، وتكون قيادتها ذات حضور كاريزمي وقدرة على إيصال رسائلها السياسية بذكاء وحنكة. فكلما كانت السياسات الخارجية مبنية على أسس مقنعة، كانت أكثر قبولاً وتفاعلاً من المجتمع الدولي.

جدولة الأولويات:(Setting the Agenda) في هذا الجانب، تقوم الدولة الفاعلة بتحديد الأولويات والقضايا المطروحة على الساحة الدولية بطريقة تجعلها تتماشى مع أولويات الدول الأخرى أو المجتمعات الدولية، وبالتالي تقود دفة النقاش العالمي دون فرض مباشر، وإنما من خلال التوافق الطوعي والقبول المتبادل.

تُستخدم هذه الأدوات في إطار منظومة من المؤسسات والوسائل أبرزها: الدبلوماسية التقليدية والعامة، اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف، نشر القيم الديمقراطية، تقديم المساعدات الاقتصادية، دعم التبادل الثقافي، وتعزيز الحوار بين الشعوب. وفي حين تستخدم القوة الصلبة لإجبار الخصوم على تنفيذ المطالب، تُستخدم القوة الناعمة للتأثير في البيئة المحيطة بشكل غير مباشر، مما يجعلها أداة استراتيجية تعالج الأزمات دون اللجوء إلى التهديد أو القوة

العسكرية، وتُعد مثالية في زمن الأزمات الصحية العالمية مثل الأوبئة، حيث تبرز الحاجة للتعاون والتأثير لا للمواجهة.(حزام ، 2020)

موارد وأدوات القوة الناعمة

يُحدِّد جوزيف ناي عناصر القوة الناعمة التي تمتلكها الدول الكبرى والمؤثرة في النظام الدولي بثلاثة مقومات رئيسية:

1. **الثقافة العامة** :تُعد الثقافة أحد أهم موارد القوة الناعمة خاصةً عندما تكون جاذبة للآخرين. فكلما حملت الثقافة طابعًا عالميًا يتضمن قيماً ومعتقدات ومصالح مشتركة مع المجتمعات الأخرى، زادت قدرتها على التأثير واستمالة الشعوب والدول مما يُسهم في تحقيق أهداف الدولة دون الحاجة إلى الإكراه. أما إذا كانت الثقافة منغلقة أو ضيقة الأفق، فإن ذلك يُضعف من فاعلية القوة الناعمة ويقلل من قدرتها على الانتشار والتأثير.
2. **القيم السياسية** :تتجلى أهمية القيم السياسية في مدى التزام الدولة بها داخليًا وخارجيًا سواء في أوقات السلم أو الحرب. فحين تدافع الحكومات عن مبادئ مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وتكرّس هذه القيم في سياساتها الداخلية وعبر مشاركتها الفعالة في المؤسسات الدولية، فإن ذلك يعزز من مصداقيتها ويُكسبها احترام الآخرين، مما يزيد من قدرتها على التأثير في مواقف الدول والشعوب.
3. **السياسة الخارجية المُقنعة** :تلعب السياسة الخارجية دورًا جوهريًا في بناء القوة الناعمة، خصوصًا إذا كانت تستند إلى مبادئ مشروعة وتُقابل بقبول طوعي من قبل الدول والمجتمعات الأخرى. فكلما كانت السياسة الخارجية تتسم بالوضوح والعدالة واحترام القانون الدولي، زادت من مكانة الدولة دوليًا، ورفعت من درجة قبولها وتعزيز نفوذها.

وبالتالي فإن القوة الناعمة تُعد أكثر تأثيرًا وفعالية من القوة الصلبة في العديد من السياقات، لأنها تقوم على عناصر قيمية وثقافية وأخلاقية، وتمارس تأثيرها بشكل غير مباشر من خلال الجاذبية والإقناع بدلاً من التهديد أو الإكراه.(مكارم ، منصور ، 2025)

أنواع القوة الناعمة

رغم تباين الدراسات وتعدد الرؤى حول القوة الناعمة، إلا أنه يمكن تصنيفها إلى خمسة أنواع رئيسية، تختلف في أهدافها وطرق استخدامها وسياقات توظيفها، وذلك وفق الأدوار السياسية التي تؤديها:

1. القوة الناعمة لتشكيل البيئة الخارجية :تُستخدم هذه القوة بهدف تهيئة الرأي العام الدولي، وصياغة صورة إيجابية لكيان معين (سواء دولة أو مؤسسة)، خاصة في أوقات الأزمات أو التحولات الدولية. تعتمد هذه الفئة على وسائل مثل الدبلوماسية العامة، والحملات الإعلامية، والرموز الثقافية، والمبادرات السياسية التي تخلق انطباعًا إيجابيًا وتقلل من حجم التهديد المتصور.
2. القوة الناعمة لدعم السياسات الخارجية : يتمثل دورها في تهيئة الأجواء الخارجية لقبول سياسات معينة، عبر الترويج لها بصورة مقبولة من خلال الخطاب الأخلاقي أو الإنساني، أو عبر التحالفات الرمزية. تُستخدم هنا أدوات مثل المؤتمرات الدولية، والقرارات الأممية، والنشاطات الإعلامية التي تُظهر عدالة القضية وتضفي شرعية على التحرك السياسي أو الاقتصادي.
3. القوة الناعمة لتغيير سلوك الآخرين : تهدف هذه الفئة إلى تحقيق نتائج مباشرة من خلال التأثير الفكري والمعرفي في الطرف الآخر، وذلك باستخدام استراتيجيات مثل الحوارات الثقافية، والرسائل الرمزية، والنماذج السياسية أو الاقتصادية الجاذبة .وغالبًا

ما يُستعان بأدوات مثل الأفلام، والخطابات، والمقالات، والمنح الدراسية، والمنصات الرقمية لإعادة تشكيل قناعات وسلوكيات الجمهور المستهدف.

4. القوة الناعمة للحفاظ على الهيبة والمكانة :تركز على ترسيخ حضور كيان ما كمرجعية رمزية أو أخلاقية أو اقتصادية، ويُستفاد منها غالبًا في المؤسسات العابرة للحدود، مثل التجمعات الإقليمية أو التكتلات الاقتصادية، حيث يكون الحفاظ على الصورة النمطية المستقرة هو جوهر هذه الفئة. وتشمل الأدوات المستخدمة الموروث الثقافي، الرموز التاريخية، المناسبات الكبرى، والقوانين المشتركة التي ترسّخ الانتماء وتعزز التماسك.
5. القوة الناعمة لتعزيز الشعبية الداخلية أو العالمية :يتم توظيفها لدعم صورة القادة أو النخب الحاكمة أمام جمهورها المحلي أو العالمي، وتظهر غالبًا في المناسبات الرياضية، والقمم العالمية، أو خلال الأزمات الكبرى، حيث يجري إبراز زعيم أو حكومة بصورة استثنائية تُعزز من شرعيتهم. وغالبًا ما تُستخدم أدوات مثل المشاريع الإنسانية، الأداء الإعلامي، المبادرات الخيرية، أو التفاعل مع القضايا العالمية.(محمد ، 2025)

استخدام القوة الناعمة في إطار الدبلوماسية العامة وإدارة الصراعات والأزمات الدولية

تُعد الدبلوماسية أداة أساسية وفعالة في إدارة الأزمات وتسوية الصراعات الدولية بطرق سلمية، وقد تطور مفهومها ليأخذ أشكالًا جديدة تواكب متغيرات النظام الدولي، من أبرزها "الدبلوماسية العامة"، التي أصبحت أحد أهم مظاهر استخدام القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول.

تشير الدبلوماسية العامة إلى جهود الدولة في التواصل المباشر مع الشعوب الأجنبية، بهدف التأثير على الرأي العام الخارجي بطريقة غير مباشرة تؤدي إلى دعم السياسات والمصالح الوطنية. وهي تختلف عن الدبلوماسية التقليدية من حيث الجمهور

المستهدف، إذ تتوجه إلى المجتمعات بدلًا من الحكومات، وتعتمد على الحوار وتبادل المعلومات والأفكار لخلق صورة إيجابية للدولة وتعزيز جاذبيتها الثقافية والسياسية.

وتتمثل وظائف الدبلوماسية العامة في اتجاهين رئيسيين: الأول، تعزيز التفاهم والتقارب بين الشعوب والحكومات عبر قنوات غير رسمية وثقافية؛ والثاني، المساهمة في منع نشوب النزاعات من خلال التأثير على بيئة الصراع وتشكيل رأي عام خارجي داعم أو محايد. كما أنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم "الأمن الوقائي"، إذ لم يعد بالإمكان الحفاظ على الأمن القومي فقط عبر الوسائل العسكرية، بل أصبح من الضروري الاستثمار في وسائل غير تقليدية كالثقافة، الإعلام، والاتصال الجماهيري.

ومع تعقّد العلاقات الدولية في ظل العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية، أصبحت الدبلوماسية العامة وسيلة مهمة لرسم سياسات خارجية أكثر مرونة وتأثيرًا، فهي تمكّن الدول من بناء شبكة علاقات عالمية متوازنة، وتُسهم في تقديم نفسها كقوة ناعمة قادرة على التأثير بدلًا من الإكراه.

وقد أثبتت التجارب الحديثة أن فعالية الدولة في الساحة الدولية لا تُقاس فقط بقدراتها العسكرية أو الاقتصادية، بل أيضًا بمدى قدرتها على توظيف أدوات القوة الناعمة، وفي مقدمتها الدبلوماسية العامة. فكلما امتلكت الدولة جهازًا دبلوماسيًا كفؤًا، كلما استطاعت تحقيق أهدافها الاستراتيجية بفعالية أعلى، من خلال بناء الثقة، كسب الأصدقاء، وتشكيل بيئات دولية داعمة لمواقفها.

كما أن الدبلوماسية العامة تتضمن جوانب متعددة منها الدبلوماسية الثقافية، التي تستخدم الأدب، الفنون، التعليم، والإعلام كوسائل للتأثير في الجماهير الأجنبية وتوجيه الرأي العام بطريقة ناعمة تخدم مصالح الدولة. هذا النوع من الدبلوماسية يحقق التوازن مع الاستثمارات العسكرية والاقتصادية، ويُعزّز مكانة الدولة على المدى الطويل.

أصبحت الحاجة ملحّة لبناء قوة ناعمة ممنهجة وفعّالة، قادرة على التعامل مع التحولات الجديدة في العلاقات الدولية، لا سيما في ظل الدور المتنامي لشبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، والتي ساعدت على تقريب الشعوب وكسر الحواجز بين الدول. وقد ظهرت نماذج ناجحة لدول استخدمت دبلوماسيتها العامة بذكاء، ما ساعدها في كسب مواقع مهمة في النظام الدولي من خلال أدوات غير تقليدية وذات تأثير كبير في بيئة العلاقات الدولية.(حزام ، 2020)

مفهوم التعاون الدولي

يُعد التعاون الدولي من المفاهيم الحيوية في العلاقات الدولية، نظرًا لارتباطه الوثيق بمصالح الدول واستقرار النظام العالمي. ويُقصد به الجهود المشتركة التي تبذلها الدول أو المنظمات الدولية أو الفاعلون من غير الدول بهدف تحقيق منافع متبادلة في مجالات متعددة، مثل الأمن، الاقتصاد، الصحة، والقضاء، وغيرها.

من الناحية اللغوية فإن مصطلح "التعاون" مشتق من كلمة "العون"، أي المساعدة والمساندة. ويُقال: "استعنت به فأعانني"، أي قدّم لي العون والمساعدة. والمعاونة هنا تدل على الجهد المشترك بين طرفين أو أكثر لتحقيق هدف معين. أما في اللغات الأجنبية فيُستخدم مصطلح cooperation في الإنجليزية و cooperation في الفرنسية، وكلاهما يعود إلى الأصل اللاتيني co-operate والذي يعني "العمل معًا" وهو ما يعكس بدقة مضمون التعاون من حيث التشارك والتنسيق في الفعل.

أما من الناحية الاصطلاحية فالتعاون الدولي يُعد مفهومًا مركبًا يتداخل مع عدد من المفاهيم الأخرى كالعلاقات الدولية، والنظام الدولي، والمصلحة الوطنية، والأمن الجماعي، ومكافحة الجريمة. ولهذا يصعب تحديد تعريف واحد شامل له. ومع ذلك يُعرف التعاون بأنه شكل من أشكال التنظيم الذي يربط بين أفراد أو هيئات أو دول على

نحو اختياري، وعلى أساس المساواة، لتحقيق أهداف ومصالح اقتصادية واجتماعية مشتركة، دون النظر إلى الفوارق الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية بين الأطراف.

وفي السياق القانوني يُفهم التعاون الدولي على أنه "نشاط منسق يتم بين أطراف دولية بناءً على إرادة مشتركة، ويهدف إلى تبادل المساعدة في مختلف المجالات، لا سيما السياسية والاقتصادية والجنائية". ويتخذ التعاون الدولي أشكالًا عدة مثل الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف، والمبادرات الدولية المشتركة التي تؤكد على ضرورة احترام السيادة، وتحقيق العدالة والمصالح المتبادلة.

وقد عرّف بعض الفقهاء التعاون الدولي، خصوصًا في الإطار الجنائي، بأنه: "مجموعة الوسائل التي توفر من خلالها دولة ما دعمًا قانونيًا أو قضائيًا لسلطات التحقيق أو التنفيذ في دولة أخرى"، وهو ما يتجلى بوضوح في مجال تسليم المجرمين، وإنابة التحقيق، والمساعدة القضائية.

وانطلاقًا من مجموع هذه التعاريف، يمكن استخلاص ثلاث ركائز أساسية يقوم عليها التعاون الدولي. أولًا، وجود أطراف فاعلة في النظام الدولي، كالولايات والدول ذات السيادة والمنظمات الدولية. ثانيًا، توفر الإرادة المشتركة والرغبة الصادقة لدى هذه الأطراف للعمل والتعاون لتحقيق أهداف معينة. ثالثًا، وجود مجال موضوعي واضح لهذا التعاون، كتحقيق الأمن، أو مكافحة الجريمة، أو تعزيز التنمية المستدامة، بما يتماشى مع مصالح جميع الشركاء.(جمال ، 2018)

التأصيل النظري للتعاون الدولي

يُعد التعاون الدولي من القضايا الأساسية التي اختلفت حولها المدارس الفكرية في العلاقات الدولية، ولا سيما بين الليبراليين والواقعيين البنيويين. كل من هذين الاتجاهين يفسر التعاون وفق منطلقاته النظرية ورؤيته لطبيعة النظام الدولي وطبيعة الفاعلين فيه.

يرى الليبراليون أن التعاون بين الدول ليس فقط ممكنًا، بل ضروريًا لتحقيق الاستقرار والتنمية على المستوى العالمي. فهم ينطلقون من فكرة أن العلاقات الدولية ليست صفرية بالضرورة، بل يمكن أن تكون مبنية على الربح المشترك. ويؤمن الليبراليون بأن المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية تسهم في تعزيز هذا التعاون من خلال تقليل عدم اليقين، وزيادة الشفافية، وتسهيل التواصل بين الدول. كما يعتبرون أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعزز من فرص التعاون حيث إن تداخل المصالح الاقتصادية يجعل من الصعب على الدول الدخول في صراعات مباشرة قد تضر بجميع الأطراف. إضافة إلى ذلك، يرون أن انتشار الأنظمة الديمقراطية يعزز من احتمالية التعاون بين الدول، نظرًا لتقارب القيم السياسية واحترام القانون الدولي.

يتبنى الواقعيون البنيويون نظرة أكثر تشككًا إزاء فكرة التعاون الدولي، معتبرين أن النظام الدولي محكوم بالفوضى وغياب سلطة عليا قادرة على فرض الالتزامات. وفق هذا التصور فإن الدول باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، تسعى إلى تعظيم أمنها وقوتها النسبية مقارنة بغيرها، وهو ما يجعل التعاون أمرًا محفوفًا بالمخاطر. كما يشير الواقعيون إلى ما يُعرف بـ "معضلة الأمن"، حيث إن تعزيز دولة ما لقدراتها الأمنية قد يُفسر من قبل الآخرين على أنه تهديد مما يؤدي إلى سباق تسلح وتوتر دائم. من هذا المنطلق فإن التعاون في نظر الواقعيين لا يكون إلا محدودًا ومشروطًا بتحقيق مصالح استراتيجية واضحة، وغالبًا ما يُستخدم كوسيلة لتعزيز النفوذ بدلاً من هدف بحد ذاته.

وبالتالي يعكس هذا التباين في تفسير التعاون بين الليبراليين والواقعيين البنيويين الاختلاف العميق في فهم طبيعة العلاقات الدولية، بين من يرى أن النظام الدولي يمكن أن يتطور نحو مزيد من التكامل والتعاون، وبين من يؤمن بأن التنافس والصراع سيظلان السمة الغالبة لهذا النظام.(برد ، 2021)

أهمية وخصوصية التعاون الإقليمي

يمثل التعاون بين الدول فعلًا مشتركًا يعكس مستوى من التوافق بين شركاء مستقلين، إلا أنه يختلف عن مفهوم الاندماج. فبينما يسعى التعاون إلى تنسيق جهود الدول ضمن إطار من المصالح المشتركة مع احتفاظ كل دولة بسيادتها وأهدافها الوطنية، فإن الاندماج يفترض تقاربًا مؤسسيًا وهيكليًا قد يصل إلى تشكيل كيان جديد، ما قد يحد من سيادة الدول الأعضاء لصالح الوحدة الجماعية.

ويُعد التعاون الإقليمي الحد الأدنى من العلاقات المنظمة بين الدول، إذ يسمح لها بالحفاظ على سيادتها الوطنية مع بناء شبكة من العلاقات التكاملية. وقد أصبحت التكتلات الإقليمية أحد المظاهر الرئيسية للعلاقات الدولية، خاصة في ظل تزايد المصالح المشتركة وتعقد التحديات العابرة للحدود، مما أدى إلى بروز التعاون الإقليمي كآلية لمواجهة تلك التحديات من خلال رؤية جماعية.

أصبح التعاون الإقليمي ظاهرة متنامية في العلاقات الدولية، واحتل مكانة محورية في خطابات صانعي القرار نظرًا إلى التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة. وقد بات من الصعب على الدول أن تواجه المستجدات الإقليمية والدولية بمفردها، مما جعل التعاون الإقليمي خيارًا استراتيجيًا ضروريًا.(برد ، 2021)

العوامل المؤثرة في التعاون الإقليمي

يبرز العامل الخارجي كدافع رئيسي في نشوء التكتلات الإقليمية، حيث تؤدي التهديدات المشتركة إلى تعزيز التضامن والوحدة بين الدول. إلا أن هذه التحديات لا تضمن بالضرورة نشوء تكتلات قوية، بل قد تؤدي في بعض الحالات إلى الانقسام، إذا ما غابت الإرادة السياسية أو المصلحة المشتركة.

كما يظهر جدل واضح بين من يفضلون المدخل الاقتصادي لتحقيق الاندماج الإقليمي، ومن يرون في البعد السياسي المدخل الأهم. وفي هذا السياق، تتقاطع النظريات الاقتصادية مع السياسية، مثل النظريات الوظائفية والاتصالية والفيدرالية، في التأكيد على ضرورة تكامل الأبعاد الاقتصادية والسياسية معًا لضمان استدامة التعاون الإقليمي وفعاليته.

يطرح التعاون الإقليمي عددًا من التحديات المتعلقة بطبيعة الأطراف المؤسِسة، وهياكل التنظيم، والعلاقات المتبادلة بينها، ما يتطلب مقاربات مرنة وواقعية تراعي خصوصية كل تكتل وظروفه.(برد ، 2021)

مقومات التعاون الدولي

يستند الأمن الدولي إلى مجموعة من الحقائق الأساسية التي تهدف إلى ضمان حياة الأفراد واستقرارهم، ومنع أي انتهاك لحقوقهم. وقد نشأ التعاون الدولي على هذه الأسس، حيث يُمكن تلخيص أبرز مقوماته فيما يلي:

الغائية :يتميز التعاون الدولي بوجود غاية رئيسية تتمثل في الحفاظ على حياة الإنسان، سواء من خلال تعزيز الأمن القومي أو الأمن الجنائي داخل كل دولة. وتهدف هذه الغاية إلى حماية الفرد على المستويين المادي والمعنوي، وتوفير الاستقرار والأمن وضمان الحريات الأساسية له داخل المجتمع.

النسبية :تشير النسبية إلى أن القواعد التي تنظّم التعاون الدولي ليست قواعد موحّدة أو مطلقة، بل تختلف من حالة إلى أخرى. ويعتمد مدى تطبيقها على ظروف الزمان والمكان، وعلى السياسات الداخلية لكل دولة. كما تختلف هذه القواعد من حيث الالتزامات والحقوق التي تقررها، وتتنوع مصادرها بين الاتفاقيات الثنائية والمتعددة، أو القرارات القضائية الدولية، وتُطبّق وفقًا للظروف الخاصة بكل حالة أو جريمة.

الوقاية والعلاج : يرتكز التعاون الدولي على مبدأ الوقاية من الجريمة، وذلك من خلال اتخاذ تدابير مسبقة تهدف إلى الحد من خطورتها الاجتماعية ومنع وقوعها. أما العلاج، فيتجسد في الإجراءات المتّبعة بعد وقوع الجريمة، مثل معاقبة الجناة وتنفيذ الأحكام الجنائية بحقهم، بما يضمن عدم تكرار ارتكاب الجريمة مستقبلاً.

المساعدة المتبادلة: تسعى الدول إلى توسيع أوجه التعاون فيما بينها لمكافحة الجريمة بجميع أشكالها، من خلال تبادل المساعدة في مختلف مراحل العملية الجنائية، بدءًا من ما قبل التحقيق، ومرورًا بمرحلة المحاكمة، وصولًا إلى تنفيذ الأحكام. ويمتد هذا التعاون لما بعد العقوبة، من أجل معالجة الأسباب المؤدية للجريمة على المستويين الفردي والجماعي. ويُعد هذا النوع من المساعدة المتبادلة أحد الأعمدة الأساسية للتعاون الدولي، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة التزام الدول الأعضاء بالتعاون فيما بينها وتقديم الدعم اللازم للأمم المتحدة في هذا المجال.

فإن هذه المقومات تمثل الأساس الذي يقوم عليه التعاون الدولي الهادف إلى تحقيق أمن الشعوب. فهي لا تقتصر على منع العدوان العسكري بين الدول فحسب، بل تشمل أيضًا مواجهة الجريمة الجنائية وتطبيق العدالة بحق مرتكبيها، إضافة إلى التصدي للجريمة الدولية المنظمة. وبالتالي، فإن التعاون الدولي في هذا السياق يمثل ركيزة رئيسية لضمان استقرار المجتمعات وتقدمها.(جمال ، 2018)

التكامل بين التعاون الدولي ودبلوماسية الصحة في إدارة أزمة كوفيد 19

شكّلت جائحة كوفيد 19 اختبارًا حقيقيًا لمدى فعالية التعاون الدولي ودبلوماسية الصحة في مواجهة الأزمات العابرة للحدود. فقد أظهرت الأزمة الحاجة الملحّة إلى تنسيق متعدد الأطراف، حيث يُعتبر هذا النوع من التعاون الإطار الأنسب لمعالجة القضايا العالمية المعقدة، بما فيها الأوبئة، عبر تبني قواعد أكثر عدلاً تراعي التفاوتات بين الدول.

بادرت هيئة الأمم المتحدة فور إعلان منظمة الصحة العالمية تصنيف كوفيد 19 كجائحة بعقد اجتماعات عاجلة على مستوى الجمعية العامة، دعا خلالها الأمين العام إلى التضامن الدولي وتوحيد الجهود بعيدًا عن الحسابات السياسية لتفادي كارثة إنسانية واسعة النطاق. وقد تبنّت الجمعية وثيقة تدعو إلى التعاون الدولي، وتندد بأي شكل من أشكال التمييز في التعامل مع الأزمة، كما أطلق الأمين العام نداءً لوقف إطلاق النار عالميًا، لإتاحة المجال لخطة إنسانية شاملة لمواجهة الجائحة.

ورغم هذه الدعوات ظهرت بوضوح محدودية قدرة الأمم المتحدة ومؤسساتها في الاستجابة الفعالة، سواء من حيث التمويل أو إلزام الدول بالتعاون. فقد خُصصت مبالغ متواضعة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وركّزت الجهود على تنسيق الإغاثة دون القدرة على فرض تدابير ملزمة للدول. كما أظهرت الأزمة تفضيل بعض القوى الكبرى، مثل مجموعة العشرين، اعتماد قنوات ضيقة بديلة عن المنظومة الأممية، ما يعكس هشاشة البنية الدولية الحالية في مواجهة الأزمات العالمية.

أما منظمة الصحة العالمية ورغم دورها المحوري في تنسيق الجهود الصحية العالمية، فقد وُضعت في قلب جدل سياسي حاد خاصة بين الصين والولايات المتحدة، التي اتهمت المنظمة بالتأخر في إعلان الجائحة، وبالانحياز السياسي، ما دفع واشنطن إلى تعليق مساهمتها المالية. هذا الصراع السياسي أضعف قدرة المنظمة على توجيه استجابة

فعّالة رغم محاولاتها إطلاق منصات لتبادل البيانات والبحوث، والدعوة لتقاسم الموارد الصحية بعدالة لكن تنفيذ اللوائح الصحية الدولية ظل مرهونًا بإرادة الدول، دون وجود آليات إلزام حقيقية.

لم تكن استجابة المؤسسات المالية الدولية في مستوى التحدي. فقد اقتصرت مساهمة البنك الدولي على تقديم توصيات تقنية، دون توفير دعم مالي ملموس، بينما اكتفى صندوق النقد الدولي بتقديم تخفيف محدود للديون لبعض الدول الفقيرة، مقابل حجم طلب هائل من أكثر من مئة دولة متضررة.

كشفت جائحة كورونا عن عمق التفاوت في قدرة الدول على التعامل مع الأزمات الصحية، وأبرزت هشاشة النظام الدولي في ظل غياب التوزيع العادل للموارد وضعف آليات الالتزام الجماعي، مما يجعل من الضروري إعادة النظر في أطر التعاون الدولي، وضمان استقلالية وفعالية المؤسسات المعنية بالصحة والأمن الإنساني.(كواتي ، 2021)

الفصل الرابع
المنهجية وتحليل النتائج

المنهج التحليلي

المنهج التحليلي يمثل أساساً أساسياً في الدراسات السياسية، حيث يُستخدم كأداة رئيسية لفهم وتحليل الأحداث والممارسات المتعلقة بالدبلوماسية وتسوية النزاعات الدولية. يعتمد هذا المنهج على تحليل البيانات وتصنيفها، مما يسمح بفهم أعمق للظواهر والتفاصيل التي تحدث في سياق العلاقات الدولية.

عند استخدام المنهج التحليلي، يتعين على الباحثين تحديد فرضيات تحليلية تشكل الأساس لبناء إطار تحليلي مناسب. هذا يساعدهم على تفسير الأحداث والممارسات بشكل منطقي ومنظم، مما يمكنهم من استخلاص الدروس والتوصيات العملية لتعزيز جهود الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية.

يميز المنهج التحليلي بين التحليل التجريبي الذي يستخدم في العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والكيمياء، والتحليل النظري الذي يركز على الدراسات الاجتماعية والسياسية والقانونية. وفي سياق البحوث السياسية والقانونية، يُستخدم التحليل النظري لتفسير الأفكار وتحليلها، مما يوفر إطاراً فكرياً لفهم الظواهر المدروسة.

يركز المنهج التحليلي أيضاً على تصنيف البيانات وتبويبها لوصف المضمون الظاهر والصريح للمادة المحللة، مع التركيز على الجوانب الموضوعية والشكلية. يعتمد التحليل على تكرارات وردود الأفعال لتحديد موضوعية الأحداث والتطورات التي يتم تحليلها.

ومن الضروري أن يكون التحليل المتبع موضوعياً وثابتا، وأن يتبع الأسس الكمية لتحقيق تحليل كيفي على أسس موضوعية. يجب أن تكون نتائج التحليل متسقة ومطابقة في حالة إعادة التحليل، لضمان ثبات النتائج وقابليتها للتعميم.

وتساهم نتائج التحليل المضمون في توفير إطار شامل يسهل تفسير الظواهر المدروسة وفهمها بشكل أفضل. ومن خلال المنهج التحليلي، يمكن للباحثين فهم التحديات والفرص التي تواجه جهود الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية، وتقديم توصيات عملية لتعزيز فعاليتها في المستقبل.

أدوات جمع المعلومات

أدوات جمع المعلومات في البحث العلمي هي الوسائل التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بالظاهرة محل الدراسة. تساعد هذه الأدوات في استكشاف وتحليل المشكلة المطروحة في البحث، وبعد ذلك تمكن الباحثين من الوصول إلى النتائج المناسبة. اعتمدت الدراسة على عدد من هذه الأدوات والعديد من الطرق والتقنيات، مثل البحث في الكتب والدراسات السابقة، واستخدام المواقع الإلكترونية والمصادر الثانوية The Secondary Sources

باستخدام هذه الأدوات بشكل منهجي ومتكامل، يمكن باستخدام دراسات دقيقة وموثوقة، والوصول إلى نتائج تساهم في تطوير المعرفة في المجال المعني.

تحليل النتائج

أولا النظام الأساسي للحكم بدولة الأمارات

يُعد الدستور الإماراتي الإطار الأساسي الذي يُنظّم النظام السياسي للدولة ويُحدد مبادئها العامة وطبيعتها الاتحادية. فقد نصّت المادة 1 على أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، وتتكون من إمارات: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، ورأس الخيمة، وتحتفظ كل إمارة بسيادتها على شؤونها الداخلية التي لا يختص بها الاتحاد. كما يُقر الدستور بأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وذلك حسب المادة 7، مع اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية.

أما فيما يتعلق بنظام الحكم فقد نصّت المادة 45 على أن السلطات الاتحادية تتكون من: المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، والقضاء الاتحادي. ويُعتبر المجلس الأعلى للاتحاد أعلى سلطة دستورية في الدولة، وهو يضم حكام الإمارات الأعضاء، ويضطلع بوضع السياسات العامة واعتماد القوانين، وفقًا لما ورد في المادتين 46 و47 .ويُنتخب من بين أعضائه رئيس الاتحاد ونائبه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، حسب المادة 51.

ويؤدي رئيس الدولة دورًا محوريًا في النظام السياسي حيث يمثل الدولة داخليًا وخارجيًا، ويترأس المجلس الأعلى، ويُعين رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه بموافقة المجلس الأعلى، طبقًا لما نصّت عليه المادتان 54 و55 .أما مجلس الوزراء فهو الهيئة التنفيذية للاتحاد، ويُشرف على تنفيذ السياسات والقوانين الاتحادية، كما تحدد المواد 60 و61 اختصاصاته وسلطاته التنفيذية والإدارية.

وفيما يخص السلطة التشريعية فقد أسس الدستور المجلس الوطني الاتحادي كهيئة استشارية تشارك في مناقشة التشريعات الاتحادية واقتراحاتها. ووفقًا للمواد من 68 إلى 93، يتكون المجلس من أعضاء يتم تعيينهم أو انتخابهم جزئيًا، وله دور في مناقشة الميزانية العامة وإبداء الرأي في المعاهدات الدولية.

أما السلطة القضائية فقد أكد الدستور استقلالها في نصوص المواد من 94 إلى 104، حيث يشرف على تطبيق القوانين وتفسيرها، مع إنشاء المحكمة الاتحادية العليا كأعلى هيئة قضائية تفصل في النزاعات بين الإمارات، وتُراقب دستورية القوانين.

وفي الجانب الاقتصادي نصّت المادة 120 على أن الاتحاد يختص بشؤون العلاقات الخارجية والدفاع والأمن، والتعليم، والجنسية، والهجرة، والصحة العامة، والعمل، والنقد، والعملة، والمواصلات، وغيرها من الاختصاصات التي توحد السياسات على مستوى الدولة.

تشكل السلطات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خمس هيئات رئيسية هي: المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، والقضاء الاتحادي. وتقوم هذه السلطات بتنظيم وتسيير شؤون الدولة الاتحادية وفقًا لأحكام الدستور.

يُعتبر المجلس الأعلى للاتحاد السلطة العليا في الدولة ويتكون من حكام جميع الإمارات الأعضاء أو من ينوب عنهم عند الغياب. ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس. ويختص هذا المجلس برسم السياسات العامة للاتحاد، والتصديق على القوانين والمراسيم الاتحادية، إلى جانب التصديق على المعاهدات الدولية وتعيين كبار المسؤولين في الدولة، بما في ذلك رئيس مجلس الوزراء وقضاة المحكمة الاتحادية العليا. كما يضطلع

المجلس بالرقابة العليا على شؤون الاتحاد، وله اختصاصات أخرى نص عليها الدستور.

يصدر المجلس الأعلى قراراته في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة أعضاء بشرط تضمين صوتي إمارتي أبو ظبي ودبي، في حين تُتخذ القرارات الإجرائية بأغلبية الأصوات. ويعقد المجلس اجتماعاته في العاصمة الاتحادية، أو في أي مكان آخر يُتفق عليه مسبقًا.

أما رئيس الاتحاد فيتم انتخابه من بين أعضاء المجلس الأعلى، وكذلك نائبه، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. يؤدي كل منهما اليمين الدستورية أمام المجلس الأعلى عند تولي المنصب. وفي حال خلو منصب الرئيس أو نائبه، يتم انتخاب بديل خلال شهر من شغور المنصب، أما إذا شغر المنصبان معًا، يجتمع المجلس فورًا لاختيار خلفين لهما.

يمارس رئيس الاتحاد عدة صلاحيات، منها رئاسة المجلس الأعلى وإدارة جلساته، توقيع القوانين والمراسيم الاتحادية، تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء، وتعيين كبار الموظفين والدبلوماسيين. كما يمثل الدولة في الداخل والخارج، ويشرف على تنفيذ القوانين، ويملك صلاحيات العفو والمصادقة على أحكام الإعدام، ويمنح الأوسمة والأنواط الرسمية. ويُخول كذلك بأي صلاحيات إضافية ينص عليها الدستور أو يقررها المجلس الأعلى.

الدبلوماسية في دولة الإمارات

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورًا دبلوماسيًا ملحوظًا منذ تأسيسها في عام 1971، حيث تبنّت نهجًا قائمًا على التوازن، والانفتاح، والتعاون الإقليمي ،والدولي. فقد حرصت الدولة منذ بداياتها على ترسيخ علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية والدول الكبرى، مستندة إلى مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مما عزز من مكانتها كفاعل مهم في النظام الدولي.

وفي إطار هذا التوجه قامت الإمارات بتوسيع شبكة بعثاتها الدبلوماسية حول العالم، وسعت إلى بناء علاقات استراتيجية مع الدول الكبرى والمؤثرة، كما انضمت إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد لعبت الدبلوماسية الإماراتية دورًا نشطًا في دعم جهود حفظ السلام، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات.

ومع تطور السياسات الخارجية للدولة أصبحت الإمارات لاعبًا رئيسيًا في الوساطة وتسوية النزاعات، كما برزت بقوة في دبلوماسية المساعدات الإنسانية والتنموية، حيث احتلت مراتب متقدمة عالميًا من حيث حجم المساعدات الخارجية المقدمة. وقد تجلّى التطور الدبلوماسي الإماراتي بوضوح في أوقات الأزمات، مثل جائحة كوفيد-19، إذ قدمت الدولة مساعدات طبية عاجلة للعديد من الدول، وشاركت في الجهود العالمية لمكافحة الوباء، ما عزز صورتها كدولة مسؤولة وإنسانية.

وفي السنوات الأخيرة اتجهت الإمارات أيضًا نحو تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية، وعززت حضورها في القضايا العالمية مثل التغير المناخي

والتنمية المستدامة، مستضيفة مؤتمرات دولية كبرى مثل مؤتمر المناخ .(COP28) هذا التطور المتواصل في الأداء الدبلوماسي يعكس رؤية الدولة في بناء علاقات متوازنة تخدم مصالحها الوطنية وتُسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

القوة الناعمة في دولة الامارات وتطورها منذ عام 2011

منذ ثمانينيات القرن الماضي، بدأت دولة الإمارات في تطوير استراتيجية ممنهجة تهدف إلى استثمار مصادر قوتها الناعمة وتنميتها. وقد استندت هذه الاستراتيجية إلى ثلاثة دوافع رئيسية: تعزيز المكانة الدولية للإمارات، وجذب الاستثمارات الأجنبية لمواجهة مستقبل ما بعد النفط، إضافة إلى استخدام القوة الناعمة كأداة تعويضية في ظل غياب قوة عسكرية صلبة تحمي أمن الدولة وبقائها ضمن إقليم متوتر وتحيط به تهديدات إقليمية حادة. وتمثل أول ملامح هذه الاستراتيجية في الترويج للإمارات كمركز مالي عالمي وبيئة آمنة لرؤوس الأموال من خلال تسهيل الإجراءات الاستثمارية.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، ركّزت الإمارات على ثلاثة محاور رئيسية لبناء قوتها الناعمة:

المساعدات الإنسانية أرسى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الأساس لقيم "الإنسانية" في الهوية الوطنية الإماراتية، والتي تم ترسيخها لاحقًا كجزء من "الدبلوماسية الإنسانية" في السياسة الخارجية للدولة. ووفقًا للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، بلغ حجم المساعدات الإنسانية والتنموية الخارجية التي قدمتها الإمارات أكثر من 28.5 مليار درهم في عام 2018، شملت نحو 42 دولة، مما جعلها من بين أكبر الدول المانحة في العالم.

تعزيز نموذج التسامح والتعايش : بفضل ثقافة التسامح والانفتاح المتأصلة في المجتمع الإماراتي، أولت الدولة اهتمامًا خاصًا بنشر قيم التعددية الدينية والثقافية، ومكافحة التطرف والعزلة. وقد تُوّج هذا التوجه بإصدار قانون مكافحة التمييز والكراهية في عام 2015، وهو الأول من نوعه في المنطقة. كما أتاحت الدولة للوافدين ممارسة شعائرهم الدينية بحرية، وشجعت على بناء دور عبادة متعددة، وأُسست وزارة التسامح عام 2016، وأُعلنت سنة 2019 "عام التسامح" لتعزيز هذه المبادئ عالميًا.

الحوكمة الرشيدة :تُعد الحوكمة الرشيدة من الركائز الأساسية في النموذج الإماراتي للإدارة العامة، حيث تسعى الدولة إلى ترسيخ مبادئ العدالة، الشفافية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد. وقد تم ذلك من خلال منظومة قانونية متطورة ومبادرات متعددة تعزز من كفاءة المؤسسات وتحقيق المصلحة العامة.

ومنذ عام 2011، تسعى القيادة الإماراتية إلى ترسيخ مكانة الدولة كقوة ناعمة عالمية، عبر التوسع في مجالات جديدة وتحقيق الريادة فيها. وبحلول عام 2021، كانت الدولة تطمح لأن تكون ضمن الدول العشر الأولى عالميًا في مؤشرات التنافسية في مجالات مثل البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، التعليم الأساسي، الابتكار، التنمية المستدامة، وجودة الرعاية الصحية.

ولتحقيق هذه الرؤية أُنشئ في عام 2017 "مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات"، الذي حدد أربعة أهداف رئيسية:

1. تطوير هوية موحدة للدولة في مجالات الاقتصاد، السياحة، الإعلام، الثقافة، والعلوم.

2. تعزيز مكانة الإمارات كبوابة ثقافية للعالم العربي وعاصمة إقليمية للفنون والسياحة والإعلام.
3. بناء شبكات تواصل دولية فعالة مع الأفراد والمؤسسات العالمية لخدمة مصالح الدولة.
4. ترسيخ صورة الإمارات كدولة منفتحة، متسامحة، وعصرية في أعين الشعوب الأخرى.

وقد حققت الإمارات نجاحًا لافتًا في هذا المجال حيث احتلت المرتبة الأولى عربيًا والـ 17 عالميًا في "مؤشر القوة الناعمة العالمي" لعام 2021، متقدمة على دول عريقة، مثل إيطاليا وفنلندا. وأرجع المؤشر هذا التقدم إلى التطور الكبير في الحوكمة والتعليم والرفاه الاجتماعي، إلى جانب استثمار الإمارات في أدوات القوة الناعمة التقليدية، خاصة في مجالات المساعدات الإنسانية والتسامح.(يونس ، 2022)

تشكيل مجلس القوة الناعمة المهام والاختصاصات

في شهر أبريل من عام 2017، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم دبي، عن تشكيل مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات، وذلك كجزء من سلسلة من المبادرات المبتكرة لتعزيز مكانة الدولة عالميًا. وقد أُنيط بالمجلس مهمة رسم السياسة العامة وصياغة استراتيجية متكاملة للقوة الناعمة تشمل مختلف القطاعات، مثل الاقتصاد، والثقافة، والفن، والعلم، والعمل الإنساني، بما يعكس قيم الإمارات ويُعزز علاقاتها الإيجابية مع شعوب العالم على المستويات كافة.

وقد أوضح سموه أن ترسيخ صورة إيجابية للإمارات في قلوب وعقول شعوب العالم يُسهم في بناء علاقات طويلة الأمد تعود بالنفع على الدولة في المجالات الاقتصادية والسياحية والاستثمارية. ومن هذا المنطلق، تم تأسيس مجلس القوة الناعمة كمنصة وطنية تهدف إلى تعزيز السمعة الدولية للإمارات، ونقل "قصة الإمارات" إلى العالم بأسلوب جديد يعكس تطورها وإنجازاتها.

بحسب الموقع الرسمي لسموه، أُوكلت للمجلس عدة مهام رئيسية، أبرزها: رسم استراتيجية شاملة للقوة الناعمة ورفعها لمجلس الوزراء، تحديد ركائز القوة الناعمة للدولة، اقتراح التشريعات والسياسات الداعمة للسمعة الوطنية، تنسيق جهود الجهات الحكومية والخاصة لتعزيز القوة الناعمة، واقتراح المبادرات ذات الصلة، فضلًا عن متابعة تنفيذ الاستراتيجية ورفع تقارير دورية عن مستوى التقدم المُحرز. ويُعد المجلس مرجعية رسمية لدراسة وتقديم الرأي حول المبادرات المقترحة ضمن منظومة الدبلوماسية العامة للدولة.

ووفقًا للقرار الحكومي الصادر عام 2017، فإن المجلس يتبع مباشرة لمجلس الوزراء، ويضم نخبة من كبار المسؤولين من بينهم: معالي محمد بن عبد الله القرقاوي رئيسًا، ومعالي أنور قرقاش، ومعالي ريم الهاشمي، ومعالي سلطان الجابر، ومعالي نورة الكعبي، إلى جانب عدد من مسؤولي الهيئات الاقتصادية والثقافية والسياحية، بالإضافة إلى سعيد محمد العطر، الذي عُيّن لاحقًا رئيسًا للمكتب الإعلامي لحكومة الإمارات.

وقد أسند إلى مكتب الدبلوماسية العامة، التابع لوزارة شؤون مجلس الوزراء آنذاك، دور الدعم الفني والإداري للمجلس، وتم تكليف فريق خاص بإعداد الاستراتيجية الوطنية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وبالفعل، تم الإعلان عنها في سبتمبر 2017. ومع

التعديل الوزاري لعام 2020، تم إنشاء المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات كجهة إشراف على الاتصال الإعلامي الداخلي والخارجي، وانتقل إليه مكتب الدبلوماسية العامة.

وفي هذا السياق، أشار سعيد محمد العطر إلى أن استراتيجية القوة الناعمة تمثل إطار عمل متكامل يعكس مكانة دولة الإمارات وهويتها، مؤكّدًا أن الرؤية المطروحة تهدف إلى ترسيخ الحضور الإماراتي الإقليمي والدولي، مستندة إلى مكونات الدولة التاريخية والثقافية، ومشاريعها الاقتصادية، ومبادراتها الإنسانية، ما يرسّخ من صورة الإمارات كدولة منفتحة، رائدة، وتحظى باحترام عالمي واسع.(الدرمكي ، 2020)

مقومات القوة الناعمة الامارتية

تعكس القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية لدولة الإمارات العربية المتحدة مساراً تطورياً متصاعداً، يرتكز على ثوابت السياسة الخارجية التي أرسى دعائمها مؤسس الدولة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان منذ قيام الاتحاد في ديسمبر 1971. وقد تميزت هذه السياسة بالحكمة والاعتدال والتسامح والانفتاح متبنيه نهج الحوار والتفاهم، والاحترام المتبادل مع الدول والشعوب، بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية أو استخدام القوة، وهو ما جعل من الإمارات نموذجاً إقليمياً وعالمياً في الدبلوماسية الهادئة والمسؤولة.

انطلاقاً من هذه القيم حرصت دولة الإمارات على الاستثمار في مقوماتها الثقافية والاقتصادية والإنسانية، لتبني صورة إيجابية عنها في الخارج، وتعزز من حضورها الدولي. فقد أدركت القيادة الإماراتية أهمية الثقافة والتعليم والفنون واللغة، إلى جانب الإعلام والتواصل الجماهيري، كأدوات استراتيجية ضمن منظومة القوة الناعمة. وقد

تُوِّج هذا التوجه بتأسيس مجلس القوة الناعمة في أبريل 2017، ليكون إطاراً مؤسسياً لصياغة السياسات والمبادرات التي تضمن تعظيم حضور الإمارات وتأثيرها في الساحة الدولية عبر الوسائل غير التقليدية، لا سيما التواصل الثقافي والدبلوماسية العامة.

كما استفادت الإمارات من عضويتها في مجلس التعاون الخليجي، الذي يُنظر إليه باعتباره امتداداً إقليمياً يعزز من نفوذها. فالعلاقات المتبادلة بين الإمارات والدول الخليجية خصوصاً السعودية والكويت والبحرين – تقوم على أسس التعاون والتكامل لا التنافس، ما يجعل من القوة الناعمة الإماراتية جزءاً لا يتجزأ من القوة الناعمة الخليجية. وهذا التناغم ينعكس على صورة أكثر اتساعاً وتأثيراً، تعزز بدورها من قدرة الإمارات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال شراكات إقليمية ودولية فعالة.

، كان للطفرة الاقتصادية والاستثمارية الهائلة، المدعومة بالاستقرار السياسي والبيئة التشريعية الجاذبة، دورٌ محوري في تمكين الدبلوماسية الإماراتية من تنفيذ رؤيتها للقوة الناعمة. فقد تحولت مدن مثل دبي وأبو ظبي إلى مراكز مالية وتجارية وسياحية وثقافية عالمية، ما أكسب الدولة رصيداً كبيراً من الاحترام والمكانة. وأصبحت الإمارات تستثمر بقوة في المبادرات الإنسانية والتعليمية والمساعدات الإنمائية حول العالم، وهو ما رسخ صورتها كفاعل دولي معتدل وملتزم بالقضايا العالمية.

إن هذه الدينامية المتكاملة، التي تجمع بين الرؤية السياسية الراسخة والموارد الاقتصادية والبنية الثقافية، جعلت من الدبلوماسية الثقافية والقوة الناعمة الإماراتية أداة فعالة ليس فقط في تحقيق مصالح الدولة، وإنما أيضاً في ترسيخ مكانتها كدولة رائدة إقليمياً وعالمياً في التسامح والتعايش والابتكار(أبو زيد ، 2019)

استراتيجية القوة الناعمة في مسيرة الدبلوماسية الإماراتية

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة في سبتمبر 2017 "استراتيجية القوة الناعمة" خلال الاجتماعات السنوية لحكومة الدولة، وذلك في إطار رؤية وطنية طموحة لتعزيز حضورها الإقليمي والدولي. ترأس الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شؤون الرئاسة، اجتماع مجلس القوة الناعمة الذي ناقش تفاصيل هذه الاستراتيجية، والتي جاءت كثمرة لجهود وطنية متكاملة هدفت إلى وضع رؤية واضحة، وسياسات عملية، وآليات تنفيذ فعالة، تصب جميعها في تعزيز المكانة الدولية للإمارات وترسيخ صورتها الإيجابية حول العالم.

أكد الشيخ منصور بن زايد أن هذه الاستراتيجية تمثل برنامج عمل شامل يغطي مختلف القطاعات الاقتصادية والثقافية والإنسانية، وهي تعكس إدراك الدولة لامتلاكها كل المقومات التي تؤهلها لتكون نموذجاً عالمياً بارزاً. وأوضح أن أحد أهم مرتكزات القوة الإماراتية يتمثل في طابعها الإنساني، وعطائها اللامحدود، وانفتاحها على مختلف الثقافات والشعوب، وهو ما يجعل من بناء علاقات قوية ومتوازنة مع العالم خياراً استراتيجياً راسخاً، مشدداً على أن سمعة الدولة الإيجابية هي مسؤولية جماعية تقع على عاتق أبنائها ومؤسساتها كافة.

تستند هذه الاستراتيجية إلى رؤية عميقة ترى في الإمارات مركزاً عالمياً للتلاقي الثقافي والفكري، وبوابة رئيسية للمنطقة العربية، تقوم على قيم الاحترام والتسامح والتعددية. وتسعى الدولة من خلال هذه الرؤية إلى صياغة تجربة تنموية رائدة تُسهم في إحداث نقلة حضارية ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضاً على مستوى المنطقة بأسرها.

وتتمحور أهداف الاستراتيجية حول بناء منظومة متكاملة من البرامج والسياسات التي تُعزز من صورة الإمارات إقليمياً ودولياً. وتراعي هذه الأهداف المقومات المتنوعة للدولة، بدءاً من الاقتصاد والثقافة والسياحة، وصولاً إلى البعد الإنساني والاجتماعي، مع التركيز على إبراز إرث الإمارات وهويتها الحضارية التي جعلت منها نموذجاً عالمياً للتسامح والانفتاح خلال أكثر من أربعة عقود.(الدرمكي ، 2020)

اهداف استراتيجية القوة الناعمة

أولاً : تطوير هوية موحدة وشاملة للدولة تشمل الجوانب الإنسانية، الاقتصادية، السياحية، الإعلامية، والعلمية

ثانياً، تعزيز مكانة الإمارات كبوابة ثقافية رئيسية للمنطقة العربية، وعاصمة للفكر والفن والإعلام والسياحة والعلم؛

ثالثاً: بناء وتفعيل شبكة من العلاقات الدولية مع الأفراد والمؤسسات حول العالم تخدم المصالح الوطنية للدولة؛ رابعاً، ترسيخ صورة الإمارات كدولة حديثة، متسامحة، منفتحة، ومحبّة لكافة شعوب العالم.(الدرمكي ، 2020)

استراتيجية القوة الذكية لدولة الإمارات في مواجهة التحديات والتهديدات

بعد عام 2011 زادت الحاجة إلى تفعيل أدوات القوة الذكية خصوصًا بالنسبة للدول الصغيرة حبث لا يمكن الاعتماد على القوة الناعمة وحدها لتحقيق نفوذ مستدام. ورغم أهمية القوة الناعمة في تعزيز مكانة الدول الصغيرة، إلا أن تأثيرها يظل محدودًا ومؤقتًا مقارنة بما يمكن أن توفره القوة الذكية، التي تمزج بين القوة الناعمة والصلبة، لتحقيق تأثير أعمق وأطول مدى.

ففي حالة الدول الصغيرة يعزز تطوير القدرات العسكرية ضمن استراتيجية القوة الذكية من مكانة الدولة الإقليمية والدولية، ويمنحها ثقة أكبر، ويجعل حلفاءها أكثر اعتمادًا عليها، خصوصًا في أوقات الأزمات ومواجهة التهديدات مثل الإرهاب الدولي. كما أن كثيرًا من التحديات العالمية المعاصرة تتطلب توظيف أدوات القوة الذكية بدلًا من الاعتماد على القوة الناعمة فقط، مما يستدعي دورًا أكبر للدول الصغيرة في الساحة الدولية ويعزز مكانتها.

ويجدر بالذكر أن القوة الصلبة، وخاصة العسكرية منها تلعب دورًا داعمًا للقوة الناعمة، حيث تمنحها المصداقية وتعزز تأثيرها. على سبيل المثال أدى النهج الانعزالي الذي اتبعته إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب المتمثل في تقليص الالتزامات العسكرية إلى تراجع مصداقية وتأثير القوة الناعمة الأمريكية. وهو ما دفع المملكة المتحدة، على سبيل المثال إلى تعديل استراتيجيتها الخارجية من خلال زيادة الحضور العسكري بالتوازي مع تعزيز قوتها الناعمة.

انطلاقًا من ذلك ساهم الاستخدام المدروس والمتكامل لدولة الإمارات للقوة الذكية في تعزيز موقعها على الساحتين الإقليمية والدولية، بل وسمح لها بالانتقال من كونها دولة صغيرة إلى قوة متوسطة صاعدة في النظام الدولي. فقد استخدمت الإمارات القوة الناعمة لتعزيز مشروعيتها وصورتها الإيجابية عالميًا، في حين رسخت قوتها الاقتصادية مكانتها الذاتية، ومكنتها من التأثير في شركائها الإقليميين والدوليين. كما أن نموذجها الاقتصادي بات ملهمًا وجاذبًا، مما زاد من فاعلية قوتها الناعمة. وفي الوقت ذاته، سمح تطور قدراتها العسكرية واحترافيتها بلعب دور نشط في التحالفات السياسية والأمنية، وزاد من صدقيتها الإقليمية.(يونس ، 2022)

الإمارات بين القوة الذكية والتحالفات الدولي

اعترفت الولايات المتحدة وحلف الناتو بدولة الإمارات كشريك أمني موثوق به، قادر على الإسهام في مواجهة التحديات الأمنية العالمية خاصة مكافحة الإرهاب. وتمثل ذلك في مشاركتها الفعالة ضمن التحالف الدولي لمحاربة "داعش" في كل من سوريا والعراق وأفغانستان.

اقتصاديًا سخرت الإمارات قوتها الاقتصادية لتوسيع نفوذها العالمي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 حوالي 340 مليار دولار، مما وضعها ضمن أقوى 20 اقتصادًا عالميًا. وقد أدى ذلك إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية مع الدول الآسيوية التي أصبحت مركز الثقل الاقتصادي العالمي. وأصبحت الإمارات شريكًا رئيسيًا للصين والهند وروسيا، خاصة في مجالات النفط والتسليح والمواد الخام، كما وسعت استثماراتها في آسيا وسهلت انتقال رؤوس الأموال والعمالة إليها، ما عزز من نفوذها الإقليمي.

مكنت القوة الذكية الإمارات من التغلب على نقاط ضعفها كدولة صغيرة، والتعامل بكفاءة مع التحديات التي ظهرت بعد عام 2011. وأبرز هذه النجاحات يتمثل في تمكن الإمارات من تجاوز اعتمادها على الحماية الأمنية الأمريكية، وتحقيق شراكة أمنية متكاملة مع واشنطن. إذ تؤكد وزارة الخارجية الأمريكية على أن الإمارات تلعب دورًا محوريًا في المنظومة الأمنية بالشرق الأوسط، نظرًا لامتلاكها قوات مسلحة محترفة ومتطورة. وتسعى الولايات المتحدة إلى بناء شراكات دائمة مع قوى إقليمية قوية مثل الإمارات، لمواجهة التحديات المشتركة في المنطقة.

علاوة على ذلك، استطاعت الإمارات من خلال قوتها الاقتصادية والناعمة أن تبني شبكة واسعة من التحالفات الإقليمية والدولية، مما عوّضها عن تراجع الحماية

الأمريكية، وساعدها في مواجهة تحديات أخرى مثل التهديد الإيراني وتصاعد تيارات الإسلام السياسي، فضلًا عن تعزيز تماسكها واستقرارها الداخلي.(يونس ، 2022)

دولة الإمارات كنموذج هام في القوة الناعمة

انعكس تطور القدرات الإماراتية على المستوى الإقليمي والدولي بشكل واضح، حيث أصبحت تُعد شريكًا أمنيًا موثوقًا به من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، لما أظهرته من قدرة على المساهمة الفعالة في مواجهة التحديات الأمنية العالمية، لا سيما في ملف مكافحة الإرهاب. وقد تجلى هذا الدور من خلال مشاركتها الفاعلة في التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" في كل من سوريا والعراق وأفغانستان، ما أبرز دورها كعنصر فاعل في المعادلة الأمنية للمنطقة.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد سخّرت الإمارات إمكانياتها الاقتصادية لتعزيز حضورها على الساحة الدولية حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 340 مليار دولار في عام 2016 مما وضعها ضمن قائمة أقوى 20 اقتصادًا على مستوى العالم. وقد مكنها هذا الوضع من تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الآسيوية التي باتت تشكل مركز الثقل في الاقتصاد العالمي، مثل الصين والهند وروسيا حيث توسعت الشراكات في مجالات الطاقة والتسليح والتجارة. كما كثّفت الإمارات استثماراتها في القارة الآسيوية، وسهّلت حركة رؤوس الأموال والعمالة، مما أسهم في توسيع نفوذها الاقتصادي والإقليمي.

وقد استطاعت الإمارات من خلال اتباعها لسياسة "القوة الذكية" أن تتغلب على التحديات المرتبطة بصغر حجمها الجغرافي والديموغرافي، وأن تعالج التحولات التي فرضها الواقع الإقليمي بعد عام 2011. ولعل أحد أبرز مظاهر هذا النجاح هو تقليص

اعتمادها على الحماية الأمنية الأمريكية المباشرة مقابل بناء شراكة استراتيجية مع واشنطن تقوم على التعاون المتبادل. وتُعد القوات المسلحة الإماراتية اليوم من بين الأكثر احترافًا وتطورًا في المنطقة، ما جعلها عنصرًا محوريًا في المنظومة الأمنية الشرق أوسطية، وفقًا لتقديرات رسمية أمريكية.

إضافة إلى ذلك نجحت الإمارات في بناء شبكة متنوعة من التحالفات والعلاقات الإقليمية والدولية، مستفيدة من قوتها الاقتصادية ونفوذها الإعلامي والثقافي. وقد مكنها هذا التوجه من تعويض التراجع النسبي في المظلة الأمنية الأمريكية، ومواجهة تحديات معقدة مثل التهديدات الإيرانية المتزايدة وتصاعد حركات الإسلام السياسي. كما ساعدها ذلك في ترسيخ استقرارها الداخلي وتعزيز تماسكها الوطني في ظل بيئة إقليمية شديدة الاضطراب.(الدرمكي ،2020)

مؤشرات تزايد فعالية القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة

شهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في فعالية القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي أثبتت قدرتها على الحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها، بالإضافة إلى حماية حقوق مواطنيها داخل وخارج الدولة. كما عززت من دورها الفاعل في معالجة العديد من القضايا الدولية، والمساهمة في دعم قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول، فضلًا عن جهودها المستمرة للتقليل من تداعيات الكوارث والأزمات الإنسانية التي تؤثر على حياة ملايين البشر في مناطق مختلفة من العالم. يمكن قياس هذا التأثير المتنامي من خلال مجموعة من المؤشرات التي تؤكد تحوّل التأثير الإماراتي، بل والخليجي عمومًا إلى قوة فاعلة على الساحة العربية، حيث أصبح

التأثير العربي التقليدي على منطقة الخليج أقل تأثيرًا مقارنة بما تحققه دول الخليج نفسها من نفوذ إقليمي.(أبو زيد ، 2019)

المؤشرات الاقتصادية

لطالما شكّل النفط عنصرًا أساسيًا في بناء القوة الاقتصادية لدولة الإمارات منذ قيام الاتحاد عام 1971، حيث مكّنها من تنفيذ استراتيجيات تنموية وإنسانية طويلة الأمد. إلا أن الدولة تبنّت منذ أكثر من عقد، سياسة اقتصادية طموحة تقوم على تقليل الاعتماد على النفط، والسعي نحو تنويع مصادر الدخل القومي، من خلال دعم قطاعات غير نفطية كالصناعات التحويلية، والسياحة، والخدمات المالية والعقارية، والنقل، والطيران، واللوجستيات.

وقد تبرز إمارة دبي كمثال حي على هذه التحولات حيث لم تتجاوز مساهمة النفط 6% من ناتجها الإجمالي، لكنها تمكنت من مضاعفة إنتاجها القومي خلال أقل من عشر سنوات من خلال الأنشطة غير النفطية، وبلغ ناتجها المحلي عام 2015 نحو 108 مليارات دولار، وهو رقم يقارب ضعف الناتج القومي لدول مثل لبنان، ويعادل ثلث الناتج المحلي لدولة كبرى كمصر. حتى أبو ظبي، التي تمتلك الحصة الأكبر من الثروة النفطية، بدأت بخطوات حقيقية لتقليل اعتمادها على الريع النفطي، متجهة إلى اقتصاد المعرفة والاستثمار طويل المدى.

بفضل سياساتها الاقتصادية الذكية احتلت دولة الإمارات مراكز متقدمة في تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس منذ عام 2004. وقد حصلت على المرتبة الأولى عالميًا في مؤشرات مثل جودة الطرق، وجودة التعليم، وغياب الجريمة المنظمة، والمنافسة المحلية، وانخفاض معدلات التضخم. كما جاءت

في المرتبة الثانية في مؤشرات مثل اعتماد الحكومة على التكنولوجيا المتقدمة، وفعالية الإنفاق الحكومي، وجودة البنية التحتية لقطاع الطيران، وتقليل العقبات التجارية.

أما في عام 2016–2017 فقد احتلت الإمارات المرتبة الثالثة عالميًا في ثقة المواطنين بالحكومة، واستقطاب التكنولوجيا، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وجذب الكفاءات المتخصصة، وانخفاض البيروقراطية الحكومية. وقد وضعتها هذه الإنجازات في المرتبة السادسة عشر عالميًا من حيث التنافسية الاقتصادية، متفوقة على اقتصادات كبرى مثل الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا.

على صعيد الثروات والقيادات الاقتصادية احتل مواطنو الإمارات مراتب متقدمة بين رجال الأعمال الأثرياء في المنطقة. ووفقًا لتقارير مالية متخصصة، احتلت الدولة في المركز الثاني عربيًا من حيث عدد المليارديرات، بعد المملكة العربية السعودية، مما يدل على اتساع قاعدة رجال الأعمال الناجحين ودورهم في تعزيز الصورة الاقتصادية للدولة عالميًا.(أبو زيد ، 2019)

دبلوماسية الصحة في دولة الامارات

دولة الإمارات العربية المتحدة: نموذج ريادي في إدارة أزمة كوفيد-19

جسدت دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا فريدًا في التعامل مع جائحة كوفيد19 مستندة إلى منظومتها القيمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تميزها عن العديد من الدول الآسيوية والأوروبية والأمريكية. فقد تبنّت الدولة نهجًا استباقيًا وفعّالًا في إدارة المخاطر الصحية، عبر سلسلة من الإجراءات الوقائية الصارمة التي التزمت فيها

بالتوصيات والمبادئ الفنية الصادرة عن المنظمات الدولية والهيئات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة، وهو ما منحها مصداقية عالية على المستوى الدولي.

منذ بداية الأزمة سارعت الإمارات إلى تعزيز تدابيرها الصحية على كافة المنافذ الحدودية، بتفعيل أنظمة الكشف الحراري، وتطبيق نظام الإنذار المبكر، إلى جانب تشكيل فرق طبية متخصصة تعمل على مدار الساعة، وضمان توافر مخزون استراتيجي من المستلزمات الطبية. وقد أدى ذلك إلى السيطرة على معدلات الإصابة، إذ لم تتجاوز نسبة الإصابات المؤكدة 0.38% من إجمالي السكان، مع تسجيل نسب تعافٍ مرتفعة تجاوزت 56% بفضل الرعاية الصحية المتقدمة.

على المستوى التكنولوجي أطلقت الدولة تطبيق "الحصن" الذي دمج خصائص تطبيقات عالمية مثل COVID TRACE وHOME STAY، ليكون منصة رقمية فعالة في تتبع الحالات وضمان حماية الخصوصية باستخدام الذكاء الاصطناعي. كما حرصت على دعم قدرات القطاع الصحي عبر بناء أكبر مختبر لفحوصات كورونا خارج الصين، وتطبيق نظام التقصي الوبائي، وتوفير غرف عزل مطابقة لأعلى المعايير.

لم تتوقف الجهود عند هذا الحد، بل واصلت الإمارات التقدم في مؤشرات عالمية: فقد تصدرت دول العالم في معدل توزيع الجرعات اليومية، وحققت المرتبة الخامسة عالميًا في توفير اللقاحات، وكانت أول دولة يتجاوز فيها عدد الفحوصات عدد السكان، كما أدخلت تقنيات مبتكرة مثل استخدام الكلاب البوليسية في الكشف المبكر عن المصابين في المطارات.

أما على الصعيد المجتمعي فقد أظهر المواطنون والمقيمون تجاوبًا واسعًا مع الإجراءات الحكومية، ما جعل الإمارات تحتل المركز الأول في الشرق الأوسط والثالث عالميًا في

مستوى الوعي المجتمعي ورضا السكان عن التدابير المتخذة. كما كانت من أوائل الدول التي طبقت اختبار كورونا من داخل السيارة، في خطوة نوعية لتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية وتقليل فرص العدوى.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة لم تغفل جانب الاستدامة في إدارتها للأزمة فطبقت برامج التعقيم الوطني، وأنظمة التعليم والعمل عن بُعد، وسعت إلى اعتماد علاجات مبتكرة مثل الخلايا الجذعية، ما يعكس رؤيتها بعيدة المدى، وقدرتها على الجمع بين المرونة المؤسسية والتحديث التكنولوجي والاستجابة الإنسانية في أوقات الأزمات.(البدوي ، 2021)

لقد أظهرت تجربة دولة الإمارات في التعامل مع جائحة كوفيد 19 قدرة مؤسسية عالية على المواءمة بين متطلبات الأمن الصحي من جهة وضرورات الحفاظ على استمرارية مؤسسات الدولة وخدماتها الأساسية من جهة أخرى. ويتجلى ذلك بوضوح في السياسات التي تبنّتها لتعزيز استدامة التدخلات الصحية مثل برنامج التعقيم الوطني وتفعيل نظام التعليم والعمل عن بُعد، مما عكس توجهًا استراتيجيًا نحو التحول الرقمي كأداة للاستجابة المرنة والفعالة للأزمات. كما سعت الدولة إلى ترسيخ الابتكار في القطاع الصحي، من خلال اعتماد علاجات متقدمة كالعلاج بالخلايا الجذعية، ما يؤكد على نهجها المستقبلي في الاستثمار بالبحث العلمي والتقنيات الطبية المتطورة.

هذا التوازن بين الإجراءات الوقائية الصارمة والمرونة التشغيلية يدل على وجود منظومة حوكمة رشيدة قادرة على التكيف مع التحديات غير المسبوقة دون إغفال الجوانب الاجتماعية والإنسانية في الاستجابة للأزمة. كما أن اعتماد الإمارات على أدوات التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي يعكس وعيًا سياسيًا متقدمًا بأهمية بناء بنية

تحتية رقمية قادرة على دعم القرارات في أوقات الطوارئ. ومن خلال هذا النموذج، قدّمت الإمارات تجربة متميزة في الإدارة المتكاملة للأزمات، تجمع بين الفعالية التنفيذية والرؤية المستقبلية، مما جعلها محل تقدير عالمي ومرجعًا في كيفية توظيف الموارد الوطنية والابتكار في مواجهة الجوائح.(عبد الرحمن ، 2020)

النموذج الإماراتي في إدارة أزمة كوفيد19: مقومات التميز والتفوق

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في تقديم نموذج استثنائي في إدارة جائحة كوفيد-19، يعكس خبرة تراكمية واستشرافًا مستقبليًا دقيقًا. وفقًا لما أعلنته وزارة الصحة ووقاية المجتمع في 27 يونيو 2020، انخفضت نسبة الإصابات المؤكدة إلى أقل من 1% من إجمالي الفحوص خلال آخر 14 يومًا، كما تراجعت نسبة المرضى الذين لا يزالون يتلقون العلاج بنسبة 25%، بينما انخفض معدل الوفيات إلى 0.1%. واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عالميًا في عدد الفحوصات المخبرية، بواقع أكثر من 3.1 مليون فحص، بمعدل يفوق 317 ألف فحص لكل مليون نسمة. وقد ارتفع متوسط عدد الفحوص اليومية من 25 ألفًا إلى أكثر من 40 ألف فحص، وهو معدل يفوق المعايير الدولية.

هذا النموذج الإماراتي الناجح يرتكز على أربع دعائم أساسية: القيادة الواعية، البنية التحتية التكنولوجية المتطورة، الابتكار في الحلول والمبادرات، والمشاركة المجتمعية الفعّالة.

أولًا: القيادة السياسية واستشراف المستقبل : تتبنى القيادة الإماراتية نهجًا استباقيًا في التعامل مع التحديات، يؤكده قول صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: "الدول الناجحة لا تُقاس بحجمها، وإنما بسرعة إنجازاتها وقدرتها على الابتكار". ويتجلى

هذا النهج في "استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل" التي أُطلقت في عام 2016، بهدف رصد التحديات والفرص ووضع خطط طويلة المدى لاستدامة التقدم.

وقد أثبتت هذه الرؤية فعاليتها خلال الجائحة، إذ سُرّعت العديد من الحلول المستقبلية لتصبح واقعًا ملموسًا، مثل تطبيق نظام العمل عن بُعد بالكامل في الجهات الحكومية، واعتماد تقنيات التعليم الرقمي من خلال منصات إلكترونية رائدة، منها "مدرسة" وبرنامج "محمد بن راشد للتعلم الذكي". كما أظهرت القيادة التزامًا إنسانيًا واضحًا، حيث أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن "الدواء والغذاء خط أحمر"، مؤكدًا على استعداد الدولة المستدام لمواجهة التحديات.

ثانيًا: البنية التكنولوجية والذكاء الاصطناعي : لعبت البنية التكنولوجية المتقدمة في الإمارات دورًا جوهريًا في استمرار الخدمات الحيوية خلال الجائحة. وقد تم تفعيل نظام العمل عن بُعد بكفاءة عالية، بدعم من بنية رقمية قوية ومبادرات رقمية متطورة. كما أطلقت خدمات مبتكرة مثل "دوائي" لتوصيل الأدوية إلى المرضى في دبي، واعتمدت الدولة استخدام "الدرونز" في برنامج التعقيم الوطني.

وقد استفادت الإمارات من تطورها في مجال المدن الذكية، لا سيما في أبوظبي ودبي، في إدارة الأزمة الصحية بكفاءة عالية. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، احتلت الدولة المركز الأول إقليميًا في 19 مؤشرًا يتعلق بالجاهزية الصحية، ويُتوقع أن تصل الطاقة الاستيعابية للقطاع الصحي إلى 14 ألف سرير بحلول نهاية عام 2025، بزيادة كبيرة عن عام 2010.

ثالثًا: الابتكار والمبادرات الذكية :أطلقت الإمارات تطبيق "الحصن" لتعزيز تتبع الحالات المصابة وتسهيل نتائج الفحوصات عبر الهواتف الذكية، مع ضمان أقصى درجات الخصوصية باستخدام الذكاء الاصطناعي. كما افتُتح أكبر مختبر خارج الصين للفحص بتقنيةRT–PCR ، بالإضافة إلى إنشاء مراكز للفحص من المركبة مجهزة بأحدث التقنيات.

كما استخدمت أبو ظبي "التطبيب عن بعد" لتقديم الخدمات الصحية، وابتكرت حلولًا علاجية متقدمة، مثل العلاج بالخلايا الجذعية الذي يمثل إنجازًا نوعيًا في مجال البحوث الطبية. كذلك، استخدمت وزارة الداخلية "الخوذات الذكية" لرصد الإصابات المحتملة في الأماكن العامة.

رابعًا: المشاركة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية : تتميز الإمارات بوعي شعبي وثقة كبيرة في مؤسسات الدولة، وهو ما عكسته وثيقة "رؤية الإمارات 2021" التي أكدت أهمية التلاحم المجتمعي، والتركيز على القيم الثقافية والدينية والإنسانية. كما أظهر مقياس "إيدلمان" العالمي أن الإمارات من أكثر الدول التي تحظى بثقة شعوبها في مؤسساتها، متقدمة على دول أوروبية كفرنسا والسويد.

وقد تم تدريب آلاف المتطوعين لدعم القطاع الصحي، مع إطلاق مبادرات مجتمعية متنوعة من قبل مؤسسات مثل وزارة تنمية المجتمع، والمؤسسة الاتحادية للشباب. كما أطلقت دائرة تنمية المجتمع في أبو ظبي أكثر من 60 مبادرة لمواجهة آثار الجائحة، أبرزها برنامج "معًا نحن بخير" الذي أتاح للمجتمع المشاركة في تقديم الدعم.(عبد الرحمن ، 2020)

مقومات نجاح الإمارات في إدارة أزمة كوفيد19

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء استراتيجية متكاملة لإدارة أزمة كوفي19، عكست استباقيتها وقدرتها على حماية مجتمعها في ظل ظروف غير مسبوقة عالميًا. منذ الأيام الأولى للجائحة، بادرت الدولة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية الصارمة، شملت تطوير أنظمة الرصد في المنافذ الجوية والبحرية والبرية، وتوسيع نطاق الفحوص المخبرية، إلى جانب تجهيز أماكن حجر صحي مناسبة، وتطبيق بروتوكولات علاجية فعّالة للحالات الحرجة.

اتخذت الدولة تدابير معيارية للحد من تفشي الفيروستمثلت في إغلاق المؤسسات التعليمية، وتعليق الرحلات الجوية، ووقف الفعاليات العامة، ومنع التجمعات في الأماكن العامة. ورغم ذلك، حرصت على عدم تعطيل الحياة اليومية للسكان بشكل كامل، حيث اتبعت أسلوبًا تدريجيًا في فرض القيود، فاقتصر الحظر على ساعات الليل ولم يُفرض بشكل شامل، ما ساهم في تقليل الأثر النفسي والاقتصادي للأزمة على المواطنين والمقيمين.

وفي السياق الاقتصادي أعلنت الحكومة الإماراتية، ممثلة بمصرف الإمارات المركزي، عن حزمة تحفيزية بلغت قيمتها 100 مليار درهم لدعم القطاع المصرفي ومساعدته على تجاوز التحديات. كما بادرت الحكومات المحلية بإجراءات نوعية، فقد أطلقت حكومة أبو ظبي 16 مبادرة للتخفيف عن كاهل الشركات، فيما أعلنت حكومة دبي عن حزمة دعم اقتصادي بقيمة 1.5 مليار درهم. وقد شملت هذه المبادرات دعم أصحاب القروض والأسر المتعثرة، وتشكيل لجان لمراجعة أوضاع المؤسسات المتأثرة.

ولتعزيز قدرة الطواقم الطبية، أنشأت الدولة مراكز فحص متنقلة من المركبات، قادرة على إنجاز الفحص خلال دقائق. كما أنشئ أكبر مختبر خارجي للفحوص الجينية بتقنيةRT–PCR ، وهو قادر على إجراء عشرات الآلاف من التحاليل يوميًا. وقد سخّرت وزارة الداخلية تقنيات مبتكرة، مثل الخوذات الذكية التي تتيح لرجال الشرطة رصد درجة حرارة آلاف الأشخاص في الأماكن العامة خلال دقائق، ما ساهم في كشف الإصابات المحتملة بسرعة فائقة.

من جانب آخر كان لاستجابة مصرف الإمارات المركزي دور حيوي في الحفاظ على الاستقرار المالي. فعلى الرغم من أن بعض القطاعات مثل تمويل الشركات واجهت تباطؤًا، فقد حافظ النظام المصرفي على مستويات عالية من السيولة، واستمرت الجهود لمراقبة المخاطر وتعزيز الأطر الاحترازية للحد من أي تأثيرات سلبية مستقبلية.

وبناءً على هذه السياسات المدروسة تمكّنت الإمارات من احتواء الجائحة بشكل فعّال، رغم التحديات التي تفرضها طبيعة المجتمع المتنوع والمنفتح. ومع وصول عدد السكان إلى قرابة عشرة ملايين نسمة، لم تتجاوز الإصابات المؤكدة حاجز 40 ألفًا، فيما بقي معدل الوفيات منخفضًا للغاية، مقارنة بالمعدلات العالمية.(البدوي ، 2021)

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

النتائج

- تُعد دبلوماسية الصحة إحدى الأدوات الحديثة التي فرضتها التحولات المعاصرة في بنية العلاقات الدولية حيث برزت كوسيلة مهمة للتعامل مع التحديات الصحية العابرة للحدود خاصة في ظل تنامي الأزمات الصحية العالمية
- تشير الممارسات الرسمية المرتبطة بالدبلوماسية الصحية إلى أن الأجندات السياسية تلعب دورًا واضحًا في توجيه هذا النوع من العمل
- تشهد دبلوماسية الصحة العالمية تطورًا ملحوظًا في طبيعة الفاعلين المشاركين وأبعاد التفاوض المعتمدة ضمن سياقات متعددة الأطراف والمستويات
- الدبلوماسية تشكل أداة مركزية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فهي الوسيلة الأساسية للتفاوض والتواصل بين الدول لتوجيه السياسات وتحقيق المصالح الوطنية على المستويات الدولية والإقليمية.
- أثبتت دبلوماسية الصحة في دولة الإمارات قدرتها على توظيف الجائحة كفرصة لتعزيز قوتها الناعمة، من خلال تقديم المساعدات الطبية للدول المتضررة، ما عزز صورتها الإيجابية على الساحة الدولية.
- لعبت الإمارات دورًا فاعلًا في دعم التعاون الدولي أثناء أزمة كوفيد19، حيث شاركت في مبادرات إقليمية ودولية لتوفير اللقاحات والمستلزمات الصحية، مما رسّخ مكانتها كشريك إنساني ملتزم.
- أظهرت الإمارات كفاءة عالية في دمج الجهود الصحية مع أدوات السياسة الخارجية، حيث وظّفت إرسال المساعدات الطبية واللقاحات كوسيلة لتعزيز علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف.

- عكست مبادرات الدولة في مجال الصحة قدرتها على استباق الأزمات والتخطيط الاستراتيجي، وهو ما منحها مكانة متقدمة في المؤشرات الدولية المرتبطة بالاستجابة الوبائية والجاهزية الصحية.
- ساهم توظيف الإمارات لأدوات التكنولوجيا والابتكار في المجال الصحي، كتطوير مراكز فحص حديثة وخوذات ذكية، في تقديم صورة حداثية ومهنية عززت من مكانتها الدبلوماسية عالميًا.
- لعبت المؤسسات الإماراتية، المدنية والحكومية، دورًا تكامليًا في تنفيذ استراتيجية الدولة الصحية الخارجية، مما يؤكد على وجود تناغم مؤسسي يدعم القوة الناعمة ويوظفها بفعالية.
- ارتبطت دبلوماسية الصحة في النموذج الإماراتي بتحقيق أهداف أوسع مثل دعم الاستقرار الإقليمي، وتحسين صورة الدولة، ومواجهة التحديات المشتركة التي تواجه المجتمع الدولي.

التوصيات

- تعزيز البنية المؤسسية لدبلوماسية الصحة :ينبغي العمل على تأسيس وحدات متخصصة داخل وزارة الخارجية وهيئات الصحة تعنى بالتنسيق الدولي في الأزمات الصحية، بما يعزز جاهزية الدولة في حالات الطوارئ.
- توسيع الشراكات الصحية الدولية :ضرورة بناء تحالفات طويلة الأمد مع منظمات دولية مثل منظمة الصحة العالمية ومراكز السيطرة على الأمراض، لتعزيز القدرة على الوصول إلى المعلومات والمصادر الحيوية أثناء الأزمات.
- دعم البحث والتطوير في المجال الطبي :الاستثمار في الابتكار الصحي وتوطين الصناعات الدوائية، بما يجعل من الدولة مركزًا إقليميًا للمعرفة الصحية ويعزز من أدواتها في دبلوماسية الصحة.
- استخدام دبلوماسية الصحة كأداة لبناء السلام :يمكن توظيف المساعدات الطبية كوسيلة لإعادة بناء العلاقات المتوترة مع بعض الدول، من خلال تقديم الدعم الإنساني دون شروط مسبقة.
- الربط بين دبلوماسية الصحة وأهداف التنمية المستدامة :يجب أن تتكامل الجهود الصحية الخارجية مع أجندة التنمية الوطنية والدولية، لضمان استمرارية التأثير الإيجابي وتحقيق مخرجات دبلوماسية ملموسة.
- التوثيق الإعلامي للمبادرات الصحية الدولية :اعتماد استراتيجية إعلامية متكاملة تبرز جهود الدولة في المجال الصحي على المستوى الدولي، مما يسهم في ترسيخ سمعتها كقوة ناعمة إنسانية.

- التدريب المتخصص للكادر الدبلوماسي :إعداد دبلوماسيين يمتلكون فهمًا عميقًا للجوانب الصحية العالمية، وقادرين على تمثيل الدولة في المفاوضات الصحية الدولية بفاعلية.
- تطوير بروتوكولات الاستجابة الصحية المشتركة :العمل على إنشاء أطر تعاون مع دول الجوار لبناء خطط إقليمية موحدة للاستجابة للأوبئة، مما يعزز الأمن الصحي الجماعي.
- دمج القطاع الخاص في جهود دبلوماسية الصحة :تحفيز الشركات الوطنية للمساهمة في المساعدات الطبية والابتكارات الصحية الخارجية، في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص.
- توظيف الصحة كأداة لتعزيز التفاهم الثقافي :يمكن أن تلعب دبلوماسية الصحة دورًا في بناء جسور التواصل الثقافي والإنساني، خصوصًا عندما تقترن المبادرات الطبية بمشاريع تعليمية وتوعوية في الدول المستهدفة.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

1. أبو زيد، أحمد محمد. (2019). دور القوة الناعمة في تدعيم مكانة الدولة عالمياً:دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا ، شؤون اجتماعية مجلد 36 ، العدد 141
2. احمد ، هوشنك (2022)،" أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية في إطار نظرية القوة الحادة "، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 6، العدد 2
3. البدوي ، ام كلثوم (2025)،" توظيف الدبلوماسية الصحية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية تجربة الدبلوماسية الصينية "، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 26 ، العدد 2
4. البدوي ، حبيب (2021)،" نموذج دولة الامارات العربية المتحدة الناجح في اجتواء جائحة كرونا "، مجلة اوميض الفكر للبحوث
5. برد ، رتبية (2022)،" الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية نظرية على ابعادها الإقليمية والعبر إقليمية "، المجلة الاكادمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد 6 ، العدد 1
6. جمال ، مقراني (2018)،" التعاون الدولي في تنفيذ احكام المحكمة الجنائية الدولية "، مجلة البحوث والدراسات ، المجلد 15، العدد1.
7. حزام ، مريم (2020)،" المفهوم الجديد للقوة في العلاقات الدولية في عصر البايانات الضخمة "، ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعه 8 ماي 1945 قالمة

8. حكيمي ، توفيق (2022)،" دبلوماسية الصحة الصينية في ظل جائحة كوفيد 19 بين مركزية اعتبارات الصحة العالمية واغراءات الفرص الاستراتيجية "، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، المجلد 10 ، العدد 1

9. خالد، جاهمي (2021)، "تأثير التكنولوجيات الحديثة على الممارسات والمقاربات الدبلوماسية "، ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه 8 ماي 1945 قالمة.

10. خنفري، فريال (2024)تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية: القوة الناعمة (2009–2024) نموذجًا ،ماجستير، جامعة جزائرية]. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

11. الدرمكي، فاطمة سالم سيف الورد (2020). قوة الإمارات الناعمة: نموذج تقدره الأمم المحبة للسلام والتحضر، مجلة القانون المغرب، عدد 45

12. ديلمي، أمال، (2012)، التنظيم القانوني الدولي للعلاقات الدبلوماسية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود – تيزى وزو، الجزائر.

13. الزائر ، مائة (2019)،" توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية تجاه ليبيا وإيران نموذجا من سنه (2010 –2018)"، ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعه قاصدي مرباح ورقلة

14.زغبيب ، رانيا ، جودي ، سليمة (2020)،" دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية والمالية "، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعه محمد خضير بسكرة

15.ساعد، طيابية (2017)، "مستقبل الممارسة الدبلوماسية في ظل العصر الرقمي "، دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

16.ستار ، حاتم (2024)،" الحرب الناعمة وأثرها على استقرار الأنظمة السياسية "، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، العدد 26

17. سرحان ، نور (2020)،" دور العلاقات العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهه المشروع الأمريكي " صفقة القرن " ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة العربية الامريكية

18.سعيد ، مهديد (2023)،" مطبوعة بيداغوجية في مقياس الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية التفاوض الدولي"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعه الجزائر.

19.شلبي ، اليامنة (2019) .التحول في المفهوم الأمريكي للقوة وانعكاساته على النظام الدولي (دراسة غير منشورة). كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

20.صيوح، لويء، لائقة، رامي، واخرون (2020)، " دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية "، مجلة جامعه تشرين، المجلد 42، العدد 6..

21.عبد الوهاب ، ايمان (2024)،" هندسة مفهوم القوى الناعمة : مدخل لتشغيله في مجال التعليم الجامعي رؤية بنائية مقترحة للأسس المعرفية والمنهجية "، مجلة تطوير الأداء الجامعي ، مجلد 26 ، العدد 2.

22.العقيبي ، عادل (2018)،" مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991 –2017 المنظور الأمريكي دراسة حالة "، ماجستير ،كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط

23.العنزي ، عبد ربه (2022)،" المقاربات المفاهيمية لدبلوماسية الصحة العالمية " مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 10 ، العدد 2

24.قسمية ، محمد (2021)،"ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها "،مجلة الدراسات والبحوث القانونية "،المجلد 6،العدد2

25.كواتي ، فاطمة الزهراء (2021)،" التعاون الدولي ورهان جائحة كرونا "، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 6 ، العدد 1

26.مكارم ، سونيا ، منصور ، عبد العزيز (2025)،" دور القوة الناعمة التركية في الشرق الأوسط بعد عام 2002 "، مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ، المجلد 41

27.نجم، وفاء ياسين، (2021)، الدبلوماسية وفن التفاوض السياسي، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة البصرة، العراق

28.وديع ، مخلوف (2021)،" توظيف القوة الناعمة في السياسات الخارجية للقوي الصاعدة دراسة حاله الهند "، ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعه 8 ماي 1945

29.يونس ، مروة (2022)،" القوة الذكية في السياسة الخارجية للدول الصغيرة دراسة حالة للقوة الذكية في دولة الامارات العربية المتحدة "، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية "، المجلد 9 ، العدد 17

30.دستور دولة الامارات العربية المتحدة

ثانيا: المراجع الالكترونية

عبد الرحمن ، حمدي (2020)، "ملامح النموذج الإماراتي في مواجهة أزمة كورونا"، تاريخ الزيارة: 2025/7/24، الرابط متاح علي:
https://tinyurl.com/mrx49knm

الملاحق

نظام الحكم في دولة الامارات العربية المتحدة

الباب الأول

الاتحاد ومقوماته وأهدافه الأساسية

المادة الأولى

مقومات الاتحاد

الامارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ، ويشار اليها فيما بعد في هذا الدستور بالاتحاد .

ويتألف الاتحاد من الامارات التالية :

أبو ظبي – دبي – الشارقة – عجمان – أم القيوين – الفجيرة – رأس الخيمة

ويجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم الى الاتحاد ، متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك بإجماع الآراء .

وعند قبول انضمام عضو جديد الى الاتحاد ، يحدد المجلس الأعلى للاتحاد عدد المقاعد التي تخصص لهذا العضو في المجلس الوطني الاتحادي زيادة على العدد المنصوص عليه في **المادة** ٦٨ من هذا الدستور .

النيابة العامة - دبي
PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

الباب الرابع

السلطات الاتحادية

المادة ٤٥

تكوين السلطات الاتحادية

تتكون السلطات الاتحادية من :

١ – المجلس الأعلى للاتحاد .

٢ – رئيس الاتحاد ونائبه .

٣ – مجلس وزراء الاتحاد .

٤ – المجلس الوطني الاتحادي .

٥ – القضاء الاتحادي .

النيابة العامة - دبي
PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

الفصل الأول

المجلس الأعلى للاتحاد

المادة ٤٦

تأليف المجلس الأعلى

المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه . ويشكل من حكام جميع الامارات المكونة للاتحاد ، أو من يقوم مقامهم في إماراتهم ، في حال غيابهم ، أو تعذر حضورهم .

ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس .

المادة ٤٧

مهام المجلس الأعلى

يتولى المجلس الأعلى للاتحاد الأمور التالية :

١ – رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد بمقتضى هذا الدستور والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء .

٢ – التصديق على القوانين الاتحادية المختلفة قبل إصدارها بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للاتحاد والحساب الختامي .

٣ – التصديق على المراسيم المتعلقة بأمور خاضعة بمقتضى أحكام هذا الدستور لتصديق أو موافقة المجلس الأعلى ، وذلك قبل اصدار هذه المراسيم من رئيس الاتحاد .

٤ – التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، ويتم هذا التصديق بمرسوم

٥ – الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته وإعفائه من منصبه بناء على اقتراح رئيس الاتحاد

٦ – الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي ينص عليها هذا الدستور ، ويتم كل ذلك بمراسيم .

٧ – الرقابة العليا على شؤون الاتحاد بوجه عام .

٨ – أية اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا الدستور أو في القوانين الاتحادية .

المادة ٤٨

النظام الداخلي والأمانة العامة

١ – يضع المجلس الأعلى لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل فيه ، وطريقة التصويت على قراراته ، ومداولات المجلس سرية .

٢ – ينشئ المجلس الأعلى أمانة عامة له تزود بعدد كاف من الموظفين لمعاونته على أداء أعماله .

المادة ٤٩

قرارات المجلس الأعلى

تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي إمارتي ابو ظبي ودبي . وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية المذكورة .

أما قرارات المجلس في المسائل الإجرائية فتصدر بأغلبية الأصوات . وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس هذه المسائل .

النيابة العامة – دبي
PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

المادة ٥٠

مكان عقد اجتماعات المجلس الأعلى

يعقد المجلس الأعلى اجتماعاته في عاصمة الاتحاد . ويجوز أن ينعقد في أي مكان آخر يتم الاتفاق عليه مسبقا .

المادة ٥١

انتخاب الرئيس ونائبه

ينتخب المجلس الأعلى للاتحاد ، من بين أعضائه ، رئيساً للاتحاد ونائبا لرئيس الاتحاد ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الاسباب .

المادة ٥٢

مدة الولاية وتأدية اليمين

مدة الرئيس ونائبه خمس سنوات ميلادية ويجوز إعادة انتخابهما لذات المنصب ويؤدي كل منهما عند توليه أعباء منصبه اليمين التالية إمام المجلس الأعلى :

" اقسم بالله العظيم ان أكون مخلصا للإمارات العربية المتحدة وان احترم دستورها وقوانينها وان ارعي مصالح شعب الاتحاد ، وان أؤدي واجبي بأمانة وإخلاص وأحافظ على استقلال الاتحاد وسلامة أراضيه ".

النيابة العامة - دبي
PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

المادة ٥٣

خلو منصب الرئيس أو نائبه

عند خلو منصب الرئيس أو نائبه بالوفاة أو الاستقالة أو انتهاء حكم أي منهما في إمارته لسبب من الأسباب ، يدعى المجلس الأعلى خلال شهر من ذلك التاريخ للاجتماع ، لانتخاب خلف لشغل المنصب الشاغر للمدة المنصوص عليها في المادة ٥٢ من هذا الدستور .

وعند خلو منصبي رئيس المجلس الأعلى ونائبه معا ، يجتمع المجلس فورا بدعوة من أي من أعضائه ، أو من رئيس مجلس وزراء الاتحاد ، لانتخاب رئيس ونائب رئيس جديدين لملء المنصبين الشاغرين .

المادة ٥٤

اختصاصات الرئيس

يباشر رئيس الاتحاد الاختصاصات التالية :

١ – يرأس المجلس الأعلى ، ويدير مناقشاته .

٢ – يدعو المجلس الأعلى للاجتماع ، ويفض اجتماعاته ، وفقا للقواعد الإجرائية التي يقررها المجلس في لائحته الداخلية . ويجب دعوة المجلس للاجتماع متى طلب ذلك أحد أعضائه .

٣ – يدعو لاجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس وزراء الاتحاد كلما اقتضت الضرورة ذلك .

٤ – يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصدق عليها المجلس الأعلى ، ويصدرها .

٥ – يعين رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقبل استقالته ويعفيه من منصبه بموافقة المجلس الأعلى . كما يعين نواب ٢ رئيس مجلس وزراء الاتحاد والوزراء ويقبل استقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح رئيس مجلس وزراء الاتحاد .

٦ – يعين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبية وغيرهم من كبار الموظفين الاتحاديين المدنيين والعسكريين (باستثناء رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا) ويقبل استقالاتهم ويعزلهم بناء على موافقة مجلس وزراء الاتحاد . ويتم هذا التعيين أو قبول الاستقالة أو العزل بمراسيم وطبقا للقوانين الاتحادية .

٧ – يوقع أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية ويقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية لدى الاتحاد ويتلقى أوراق اعتمادهم . كما يوقع وثائق تعيين وبراءات اعتماد الممثلين .

PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

المادة ٥٦

اختيار الوزراء

يكون اختيار الوزراء من بين مواطني الاتحاد المشهود لهم بالكفاءة والخبرة .

المادة ٥٧

تأدية اليمين

يؤدي رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ، قبل مباشرة أعباء مناصبهم أمام رئيس الاتحاد اليمين التالية :

" أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للإمارات العربية المتحدة وأن احترم دستور الاتحاد وقوانينه ، وأن أؤدي واجباتي بالأمانة وأن أرعى مصالح شعب الاتحاد رعاية كاملة ، وأن أحافظ محافظة تامة على كيان الاتحاد وسلامة أراضيه ".

النيابة العامة - دبي
PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

المادة ٦٠

اختصاصات مجلس الوزراء

يتولى مجلس الوزراء ، بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد وللمجلس الأعلى ، تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب هذا الدستور والقوانين الاتحادية .

ويمارس مجلس الوزراء بوجه خاص ، الاختصاصات التالية :

١ – متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج .

٢ – اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها الى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها .

٣ – إعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد ، والحساب الختامي .

٤ – إعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة .

٥ – وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها . وكذلك لوائح الضبط ، واللوائح الخاصة بترتيب الإدارات والمصالح العامة في حدود أحكام هذا الدستور والقوانين الاتحادية . ويجوز بنص خاص في القانون ، أو لمجلس الوزراء ، تكليف الوزير الاتحادي المختص أو أية جهة إدارية أخرى ، في اصدار بعض هذه اللوائح .

PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

المادة ٩٦

تأليف المحكمة الاتحادية العليا

تشكل المحكمة الاتحادية العليا من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعا على خمسة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه . ويحدد القانون عدد دوائر المحكمة ونظامها وإجراءاتها وشروط الخدمة والتقاعد لأعضائها والشروط والمؤهلات الواجب توافرها فيهم .

النيابة العامة - دبي
PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

المادة ٩٧

أسباب انتهاء ولاية رئيس المحكمة الاتحادية العليا وقضاتها

رئيس المحكمة الاتحادية العليا وقضاتها لا يعزلون إبان توليهم القضاء ، ولا تنتهي ولايتهم الا لأحد الأسباب التالية :

١ – الوفاة .

٢ – الاستقالة .

٣ – انتهاء مدة عقود المتعاقدين منهم أو مدة إعارتهم .

٤ – بلوغ سن الإحالة إلى التقاعد .

٥ – ثبوت عجزهم عن القيام بمهام وظائفهم لأسباب صحية .

٦ – الفصل التأديبي بناء على الأسباب والاجراءات المنصوص عليها في القانون .

٧ – إسناد مناصب أخرى لهم بموافقتهم .

المادة ٩٨

تأدية رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا اليمين

يؤدي رئيس المحكمة الاتحادية العليا وقضاتها ، قبل مباشرة وظائفهم اليمين أمام رئيس الاتحاد ، بحضور وزير العدل الاتحادي ، بأن يحكموا بالعدل دون خشية أو محاباة ، وبأن يخلصوا لدستور الاتحاد وقوانينه .

المادة ٩٩

النيابة العامة - دبي
PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا

تختص المحكمة الاتحادية العليا بالفصل في الأمور التالية :

١ – المنازعات المختلفة بين الامارات الأعضاء في الاتحاد ، أو بين أية أمارة أو أكثر وبين حكومة الاتحاد ، متى أحيلت هذه المنازعات الى المحكمة بناء على طلب أي طرف من الأطراف المعنية .

٢ – بحث دستورية القوانين الاتحادية ، اذا ما طعن فيها من قبل إمارة أو أكثر لمخالفتها لدستور الاتحاد .

وبحث دستورية التشريعات الصادرة عن إحدى الإمارات ، إذا ما طعن فيها من قبل إحدى السلطات الاتحادية ، لمخالفتها لدستور الاتحاد ، أو للقوانين الاتحادية .

٣ – بحث دستورية القوانين والتشريعات واللوائح عموما ، اذا ما أحيل اليها هذا الطلب من أية محكمة من محاكم البلاد أثناء دعوى منظورة أمامها وعلى المحكمة المذكورة أن تلتزم بقرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر بهذا الصدد .

٤ – تفسير أحكام الدستور اذا ما طلبت اليها ذلك إحدى سلطات الاتحاد ، أو حكومة إحدى الإمارات . ويعتبر هذا التفسير ملزما للكافة .

٥ – مساءلة الوزراء ، وكبار موظفي الاتحاد المعينين بمرسوم ، عما يقع منهم من أفعال في أداء وظائفهم الرسمية بناء على طلب المجلس الأعلى ووفقا للقانون الخاص بذلك .

٦ – الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد ، كالجرائم المتعلقة بأمنه في الداخل أو الخارج ، وجرائم تزوير المحررات أو الأختام الرسمية لإحدى السلطات الاتحادية ، وجرائم تزييف العملة .

٧ – تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية المحلية في الامارات .

PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

٨ – تنازع الاختصاص بين هيئة قضائية في إمارة وهيئة قضائية في إمارة أخرى وتنظم القواعد الخاصة بذلك بقانون اتحادي .

٩ – أية اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا الدستور أو يمكن أن تحال اليها بموجب قانون اتحادي .

المادة ١٠١

طبيعة الأحكام واثر وجود تشريع مخالف لدستور الاتحاد

أحكام المحكمة الاتحادية العليا نهائية ، وملزمة للكافة .

واذا ما قررت المحكمة عند فصلها في دستورية القوانين والتشريعات واللوائح ، ان تشريعا اتحاديا ما جاء مخالفا لدستور الاتحاد ، أو أن التشريع أو اللائحة المحلية موضوع النظر يتضمنان مخالفة لدستور الاتحاد أو لقانون اتحادي ، تعين على السلطة المعنية في الاتحاد أو في الامارات بحسب الأحوال ، المبادرة الى اتخاذ ما يلزم من تدابير لإزالة المخالفة الدستورية ، أو لتصحيحها .

النيابة العامة - دبي
PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

المادة ١٠٢

صلاحيات المحاكم الاتحادية الابتدائية

يكون للاتحاد محكمة اتحادية ابتدائية أو أكثر ، تنعقد في عاصمة الاتحاد الدائمة ، أو في بعض عواصم الامارات ، لممارسة الولاية القضائية في دائرة اختصاصها في القضايا التالية :

١ – المنازعات المدنية والتجارية والإدارية بين الاتحاد والأفراد ، سواء كان الاتحاد مدعيا أو مدعى عليه فيها .

٢ – الجرائم التي ترتكب ضمن حدود العاصمة الاتحادية الدائمة باستثناء ما تختص بنظره المحكمة الاتحادية العليا بموجب المادة ٩٩ من هذا الدستور .

٣ – قضايا الأحوال الشخصية والقضايا المدنية والتجارية وغيرها بين الأفراد التي تنشأ في العاصمة الاتحادية الدائمة .

المادة ١٠٣

تنظيم المحاكم الاتحادية الابتدائية

ينظم القانون كل ما يتعلق بالمحاكم الاتحادية الابتدائية من حيث ترتيبها وتشكيلها ودوائرها واختصاصها المكاني ، والاجراءات التي تتبع أمامها ، واليمين التي يؤديها قضاة هذه المحاكم ، وشروط الخدمة المتعلقة بهم ، وطرق الطعن في أحكامهم .

ويجوز أن ينص القانون على استئناف أحكام تلك المحاكم أمام إحدى دوائر المحكمة الاتحادية العليا ، في الحالات وبالإجراءات التي يحددها .

المادة ١٠٤

صلاحيات الهيئات القضائية المحلية

النيابة العامة - دبي
PUBLIC PROSECUTION DUBAI

تتولى الهيئات القضائية المحلية في كل إمارة جميع المسائل القضائية التي لم يعهد بها للقضاء الاتحادي بمقتضى أحكام هذا الدستور .

المادة ١٢١معدلة[٩]

صلاحيات تشريعية للاتحاد

بغير اخلال بما هو منصوص عليه في المادة السابقة ، ينفرد الاتحاد بالتشريع في الشؤون التالية :

علاقات العمل والعمال والتأمينات الاجتماعية . الملكية العقارية ونزع الملكية للمنفعة العامة . تسليم المجرمين . البنوك – التأمين بأنواعه . حماية الثروة الزراعية والحيوانية . التشريعات الكبرى المتعلقة بقوانين الجزاء والمعاملات المدنية والتجارية والشركات والاجراءات إمام المحاكم المدنية والجزائية . حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية وحقوق المؤلفين . المطبوعات والنشر . استيراد الأسلحة والذخائر ما لم تكن لاستعمال القوات المسلحة او قوات الأمن التابعة لأية إمارة . شؤون الطيران الأخرى التي لا تدخل في اختصاصات الاتحاد التنفيذية . تحديد المياه الإقليمية وتنظيم الملاحة في أعالي البحار . تنظيم وطريقة انشاء المناطق الحرة المالية ونطاق استثنائها من تطبيق إحكام التشريعات الاتحادية .

PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

المادة ١٢٢

صلاحيات الامارات

تختص الامارات بكل ما لا تنفرد فيه السلطات الاتحادية بموجب أحكام المادتين السابقتين .

PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

الباب السابع

توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات

المادة ١٢٠

صلاحيات الاتحاد المنفرد بالتشريع والتنفيذ *:

ينفرد الاتحاد بالتشريع والتنفيذ في الشؤون التالية :

١ – الشؤون الخارجية .

٢ – الدفاع والقوات المسلحة الاتحادية .

٣ – حماية أمن الاتحاد مما يتهدده من الخارج أو الداخل .

٤ – شؤون الأمن والنظام والحكم في العاصمة الدائمة للاتحاد .

٥ – شؤون موظفي الاتحاد والقضاء الاتحادي .

٦ – مالية الاتحاد والضرائب والرسوم والعوائد الاتحادية .

٧ – القروض العامة الاتحادية .

٨ – الخدمات البريدية والبرقية والهاتفية واللاسلكية .

٩ – شق الطرق الاتحادية التي يقرر المجلس الأعلى أنها طرق رئيسية وصيانتها وتحسينها وتنظيم حركة المرور على هذه الطرق .

١٠ – المراقبة الجوية وإصدار تراخيص الطيارات والطيارين .

١١ – التعليم .

النيابة العامة - دبي
PUBLIC PROSECUTION - DUBAI

١٢ – الصحة العامة والخدمات الطبية .

١٣ – النقد والعملة .

المادة ١٢٣

أحكام خاصة بالاتفاقات الخارجية والعلاقات الدولية في الامارات

استثناء من نص المادة ١٢٠ بند ١ بشأن انفراد الاتحاد أصلا بالشئون الخارجية والعلاقات الدولية ، يجوز للإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها على ألا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية ، وبشرط اخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقا . فإذا اعترض المجلس على إبرام مثل تلك الاتفاقات فيتعين إرجاء الأمر إلى أن تبت المحكمة الاتحادية بالسرعة الممكنة في هذا الاعتراض .

كما يجوز للإمارات الاحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو الانضمام اليهما .